الجمهورية العربية السورية

الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية

بيجين 30 +

مقدمة

شكل إعلان ومنهاج عمل بيجين أحد المسارات التي تسترشد بها الجمهورية العربية السورية، للنهوض بأوضاع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تعد المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ركن أساسي من أركان حقوق الانسان، إضافةً إلى أنها حاجة إنسانية، وضرورة إقتصادية للفرد والمجتمع، ولها دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، فضلاً عن كونها إستثماراً بشرياً كبيراً ذات علاقة بالتنمية المستدامة.

بناءً على ما سبق، وعلى تغيرات العصر، وفي ظل الظروف الراهنة، تقدم الجمهورية العربية السورية تقريرها الحالي حول إعلان بيجين /+30/ وتطورات العمل خلال الإستعراضين الخامس والسادس، حيث لا يخفى على أحد أن واقع الإنسان بعامةً، والمرأة بخاصة في الجمهورية العربية السورية كان قد مر بأزمة حادة كانت إنعكاساً طبيعياً للظروف التي مر بها البلاد، لذلك وبناءً على مؤشرات الأزمة التي سنتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً، وإنطلاقاً من قيمنا ومبادئنا المستمدة من موروثنا الحضاري، وحرصاً على تعزيز واقع المرأة السورية، وتمكينها، بما يواكب التقدم الحاصل عالمياً، فقد تم تبنّي العديد من الخطط والإستراتيجيات التي تضمنت مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بهذا الواقع، والعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، إضافة لتسليط الضوء على واقع الطفلة الأنثى، خلال الخمس سنوات الماضية، والإجراءات التي إتخذتها الجهات المعنية لمعالجة القضايا المتعلقة بواقع النساء والفتيات، هذا وقد لوحظ تقدماً كبيراً في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإفساح المجال أمام النساء لأخذ دورهن في بناء المجتمع، وبالمقابل لا يزال هناك الكثير من الجهود لجعل المرأة شريكاً رئيسياً وفاعلاً فى التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إضافةً إلى إعتبارها عاملاً أساسياً فى التنمية البشرية المستدامة.

يعرض هذا التقرير الإنجازات التي تحققت على الصعيد الوطني من خلال منهاج عمل إعلان بيجين، إضافةً لتسليط الضوء على التطورات التي أُنجزت منذ تقديم التقرير الأخير (بيجين +25)، والأولويات، والعقبات، والتحديات المرتبطة بكلٍ منها مستنداً الى بيانات موثوقة من حيث الدقة والمصدر، والمنهجية.

قادت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بوصفها الجهة الوطنية المعنية بالمرأة العمل على إعداد التقرير الوطني بمقاربة تشاركية لمختلف القطاعات الحكومية، اذ بُدء إعداده عام /2023/، من خلال تشكيل لجنة وطنية ضمت ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية (وزارات الخارجية ،الداخلية، العدل، الشؤون الإجتماعية والعمل، التربية، الإدارة المحلية والبيئة، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء، المنظمات غير الحكومية). وقد إتبع أعضاء اللجنة ورشة عمل إفتراضية للتدريب على إعداد التقرير الوطني نظمتها الإسكوا على مرحلتين الأولى في حزيران /2023/ والثانية في شباط /2024/، لمواكبة التطورات في هذا المجال، عقب ذلك باشرت اللجنة إجتماعاتها الدورية، وتواصلت مع الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ التوصيات حيث طلبت تزويدها بمعلومات عن الإجراءات المتخذة، والتقدم المحرز إضافةً لتسليط الضوء

على العوائق والتحديات، كما تم عقد ورشتي عمل مع أعضاء مجلس الشعب من جهة ومع ممثلين عن المجتمع المدني أصحاب المصلحة من جهة أخرى في إطار التشاور والإعداد للتقرير.

وبقدر ما كانت التحديات استثنائيّة بقدر ما تطلب ذلك جهوداً حثيثةً للتصدي لها، وكيفية إدارة الأزمة، والحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرأة السورية خلال سنوات قبل الحرب، آملين أن تكون آليّة المراجعة، وتقديم التقارير الوطنيّة المرتبطة بهذا الإعلان وسيلةً لتبادل الخبرات والمعارف الوطنيّة حول إدارة الأزمات بما يؤدي إلى تمكين المرأة، والنهوض بحقوقها.

القسم الأول

الأولويات، والإنجازات، والتحديات، والعوائق

1. ما هي أهم الإنجازات، والتحديات، والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية؟

على الرغم من التحديات، والعوائق التي أفرزتها الحرب والتي أسهمت في معاناة المرأة السورية إلا انه هناك إنجازات ملموسة لعبت المرأة نفسها دوراً محورياً في تحقيقها نورد منها الآتي:

أولاً: الإنجازات:

1. **المساواة وعدم التمييز بموجب دستور البلاد للوصول إلى العدالة:** لا بد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية العربية السورية لعام /2012/، ضمَّن المساواة بين المرأة والرجل على حد سواء، حيث أكدت مبادئه الأساسية على العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص دون تمييز قائم على الجنس، والمادة (19)، تنص على "أن المجتمع ككل في الجمهورية العربية السورية يقوم على أساس التضامن والتكافل وإحترام مبادئ العدالة الإجتماعية والحرية، والمساواة وصيانة الكرامة لكل فرد سواء ذكر أو انثى"، كما نصت المادة (23) على أن "توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة، والكاملة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع" وأما المادة (33) فقد نصت أن "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ولاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

2. **الحصول المجاني، والميسر على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة الجنسية للمرأة،** حيث سعت وزارة الصحة إلى تحقيق نظام صحي متكامل، وعملت على توفير الخدمات الصحية، وتعزيز الصحة العامة للسكان الأمر الذي إنعكس على تحسين المؤشرات الصحية، حيث تقدم الوزارة الخدمات الصحية لكل المواطنين بشكل مجاني في المراكز الصحية، والمشافي العامة أو بشكل رمزي في الهيئات المستقلة، هذا وتولي الوزارة السابقة الذكر البرامج الصحية إهتماماًخاصاً بالمرأة سواء ما يتعلق منها بالرعاية الصحية أو الصحة الإنجابية وحتى الأمراض المزمنة، إضافةً إلى الكشف المبكر عن السرطان أو توفير اللقاحات اللازمة له، وفي عام /2022/ أطلقت وزارة الصحة "الإستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقات والأطفال للأعوام 2022-2025" والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها سورية، و تم عقد شراكات فاعلة، وذات أثر من خلال تفعيل دور المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الصحي، وتسهيل نفاذها لبرامج التعاون الدولي مع المنظمات الدولية والدعم اللازم لها.

3. **تعزيز خدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر مثل إجازة الأمومة:** بناء على المادة (22) من دستور البلاد والتي تضمنت "أن تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة" وبإعتبار أن المرأة تشكل نصف المجتمع، تم العمل على ضمان حصول المرأة على التأمينات المعيشية والصحية، وبخاصة المرأة المعيلة للأطفال الأيتام، إضافةً إلى رعاية الفتيات الجانحات، وذوات الإعاقة، والمسنات، والنساء، والأطفال المعنفين.

4. **تعزيز الحق في الحصول على العمل مع لحظ الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتقدم الوظيفي:** تم العمل على رسم سياسات لسوق العمل بهدف الإسهام في توظيف كامل للقدرات، وطاقات النساء من خلال إستراتيجيات، وبرامج تشمل النساء القادرات على العمل، حيث إتبعت الحكومة السورية سياسات التمكين الإجتماعي، والحماية الإجتماعية من خلال تنفيذ تدخلات برامجية لإستهداف الفقراء عبر تحسين دخل الأسر (المساعدات الإنسانية، منح القروض....)، إضافةً إلى تنفيذ البرامج، والمشاريع والأنشطة للسكان الأكثر فقراً عن طريق تعزيز القطاعات الإنتاجية لتوليد فرص العمل، والتي من أهمها الإستفادة من البنى التحتية الموجودة أصلاً لخدمة الأرياف، وإعادة ترميم خدماتها، وإستعادة برامجها الوظيفية، وتوسيع برامج التشغيل والتوظيف الموجهة للنساء وتعزيزها، ولاسيما فئة الشابات، إضافةً إلى تقديم دعم كبير لريادة الاعمال وخاصة النساء والشابات نتيجة الحرب، وتبعاتها، والجدير بالذكر أن الأوضاع الإقتصادية والمعيشية المتردية التي عانى منها السوريون، زاد عدد النساء اللواتي يعملن في سورية من خلال دخولهن سوق العمل وتحقيقهن منجزات يفخر السوريون بها، وبالتالي تضاعفت مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي من /14%/ عام 2010 إلى /26%/ عام 2021، ودخلت المرأة السورية إلى ميادين عمل جديدة لم يعتد المجتمع السوري عليها من قبل، حيث تمكنت من كسر الصورة النمطية لعملها، من خلال العمل في مهن كانت حكراً على الرجال فقط، واضطرت للعمل خلال سنوات الحرب وما بعد الحرب، كإمتهان حرفة السباكة والبناء وقيادة الحافلات وسيارات الأجرة والعمل في المطاعم والمقاهي حتى أن بعضهن اضطررن للعمل في مهن قاسية تحتاج إلى جهد كبير، وبنية جسد قوية كالبناء، مع دورها في بناء أسرتها ورعايتها كونها عنصراً أساسياً في المجتمع.

5. **إتخذت سورية عدداً من الخطوات، والإجراءات لمنع جميع أشكال العنف ضدّ المرأة** : بدءاً من الدستور الذي ينص في المادة (54) على أنه "كل إعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة أو على غيرها من الحقوق، والحريات العامة التي يكفلها الدستور يُعد جريمة يعاقب عليها القانون"، وقد تم إجراء عدة تعديلات لمواد في قانون العقوبات لتشديد العقوبات على هذه الجرائم، هذا ويجري العمل حالياً على إعداد مشروع قانون متكامل يجرم العنف الأسري، ويفرض عقوبات جزائية على أشكاله كافة سواء كانت عنفاً جسدياً أم نفسياً أم اقتصادياً أم جنسياً وفي طريقه لإستكمال إجراءات صدوره، بالإضافة الى تقديم خدمات

بجودة عالية للناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويجري العمل على إعدد إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف الاسري مع التركيز على النساء، والفتيات.

6. **زيادة المشاركة، والتمثيل السياسي على المستوى المحلي.**

حيث حققت المرأة قفزة نوعية في وجودها في مراكز صنع القرار من خلال المشاركة في المجالات السياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية، وكرس ذلك قانون الإنتخابات العامة رقم (5) لعام /2014/، الذي لم يميز بين الرجل والمرأة في الترشح والإنتخاب سواء لإنتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية، وقد تم إطلاق حملة وطنية بالتعاون مع وزارة الإعلام وبصمة شباب سورية لزيادة نسبة النساء المرشحات لإنتخابات المجالس المحلية، وتنفيذ عدة فعاليات في جميع المحافظات بالتعاون مع الشركاء في الحملة، وقد أثمرت هذه الحملة زيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأة في مجالس المحافظات والمدن وعكست تغييراً كبيراً في الذهنية الإجتماعية والثقافية التي أقصت المرأة لحقب طويلة عن مواقع صنع القرار.

الإنجازات التي تحققت على صعيد البرامج التنموية:

1. **البرنامج الوطني التنموي لسورية لما بعد الحرب- استراتيجية 2030:** حيث كان الهدف من البرنامج تأطير جهود التخطيط، وبلورة رؤى إعادة الإعمار على الصعيدين الإقتصادي والتنموي، إضافةً إلى التركيز على إستعادة قضايا الإنتعاش الإقتصادي بهدف معالجة الآثار الإقتصادية للحرب على سورية، والقضاء على الفقر والبطالة واللامساواة، إلى ذلك يعد هذا البرنامج إستراتيجيه طويلة الأمد تشمل كافة القضايا التنموية الإقتصادية والإجتماعية بما فيها مكونات الخدمة الإجتماعية (الصحة، التعليم، ومياه الشرب، وشبكات الأمان الاجتماعي)، وقد أعتمد البرنامج إطاراً لتطوير منظومة الحماية الإجتماعية بأبعادها، ومكوناتها كأحد أبرز الأولويات للنهوض بسورية من آثار وتبعات الحرب، ومنها وضع إطار شامل لمنظومة الحماية الإجتماعية، والذي تندرج تحته السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والهشاشة، وتعزيز منعة الأفراد ضد التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي من أبرزها البطالة والمرض والعجز، كما تضمن محور النمو والتنمية مضمون بُعد القضاء على الفقر والحماية الإجتماعية والخدمات الإجتماعية من خلال أهدافه الإستراتيجية والتي تركزت على تحقيق معدلات نمو مستدام، ومكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع، وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، وتحسين جغرافية التنمية، إضافةً إلى تحقيق معايير العمل اللائق، وأهم البرامج الفرعية التي تحقق مبدأ "ألا يتخلف أحد عن الركب" .

وقد تجلى تأثير سياسات البرنامج الوطني في تحقيق إنخفاض بمعدل البطالة بمقدار /10%/ خلال عام (2021/2019)، حيث يعود السبب لتوفير فرص العمل وتنظيمها، الأمر الذي إنعكس إيجاباً على معدل بطالة الإناث، بين عمر (24-18)، إضافةً إلى إستقطاب هذه الفئة العمرية وخاصة بعد الإستقرار الذي شهدته البلاد، مع زيادة ملحوظة في عدد المستفيدات من المشاريع التنموية للمرأة الريفية في العام /2022/.

2. **البرنامج الوطني للتمكين الإجتماعي**: الذي يهدف إلى وضع أطر ومعايير وطنية للخدمات الإجتماعية النوعية المتخصصة لشرائح إجتماعية محددة تشمل الأسر الريفية، وأسر الشهداء والجرحى، والنساء، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير وتوسيع شبكة البنى والمراكز المتخصصة التي تقدم هذه الخدمات، بما يضمن تمكين هذه الشرائح وتحقيق الإدماج الإقتصادي والإجتماعي وتبني آليات، ونظم مطورة لرعاية وإدماج الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.
3. **العمل على إستكمال بناء المنظومات، وقواعد البيانات**: التي تخدم دراسة الواقع الإجتماعي وسوق العمل للمرأة، وتطوير التشريعات العمالية الناظمة لسوق العمل، والتشريعات الخاصة بالقضايا الإجتماعية المرتبطة بالمرأة مع التأكد من حسن تطبيقها.
4. **الوصول إلى مجتمع أهلي متوازن:** يقوم على تقديم خدمات لا ربحية لسد الفجوة في الإحتياجات المجتمعية المرتبطة بالنساء ككيان رئيسي في المجتمع، مع ضمان كرامة وإحترام المستفيدات ضمن إطار الحقوق، والواجبات التي نصت عليها القوانين، والإستفادة من المبادرات التطوعية، ورعايتها لتعزيز مبادئ التطوع النسائي، وتنوع خدماته الموجهة للمرأة مع شمولية، وتنوع هذه الخدمات وتوازن نشرها جغرافياً.
5. **السياسات الوطنية لتمكين الأسرة:** تم التركيز على الأسرة التي تعيلها المرأة، ورعايتها من خلال إنجاز العديد من الإستراتيجيات الفرعية التي ترعى شؤون النساء، ومنها الإستراتيجية الوطنية للمرأة ومخرجاتها التي تهدف إلى متابعة أعمال تحليل الواقع الراهن وخطة العمل التنفيذية لدعم المرأة، والبدء بالإعداد لتنفيذ مسح خاص بالمرأة المعيلة، والإقلاع بعمل وحدة حماية الأسرة.
6. **ريادة الاعمال ومشاريع المرأة في المجال الإقتصادي:** تعمل الجمهورية العربية السورية على دعم ريادة أعمال النساء، وتأهيلهم، وتمكينهم من إقامة مشروعات خاصة بهم صغيرة أو متوسطة، وأدى هذا الدعم إلى خلق فرص عمل جديدة، ورفع النمو الإقتصادي، وإيجاد مصادر للدخل، وتلبية الحاجة من السلع في السوق المحلية، كل ما سبق أسهم في الحد من الهجرة الداخلية، والخارجية وخفض معدل البطالة، وقد تم تعزيز ذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية والتي تعنى برسم السياسات والبرامج لريادة الأعمال وتطوير القطاع السابق الذكر، والتنسيق الفعال بين الجهات العامة، والخاصة لتنمية المشروعات، والجدول الآتي يوضح **نسبة مشاركة نسبة مشاركة النساء والرجال الناشطين إقتصادياً من 15 سنة فأكثر حسب القطاع، والجدول الآتي يوضح المؤشرات التي تعكس أبعاد تحقيق بيجين +30 مدى التقدم الذي تم إحرازه:**

جدول رقم (1) المؤشرات المتعلقة ببطالة النساء خلال الأعوام (2022/2019)

البيان	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	31.2	20.9	21.9	

معدل بطالة لدى الإناث	62.2	42.7	36.6	
معدل بطالة الإناث الشابات (15-24)	86.6	81.2	59.7	
معدل الإعالة العمرية	58.8	58	56.9	
عدد المستفيدات من المشاريع التنموية	521619	-	-	549772
الأسر الآمنة غذائياً	35.8	5.1	11.2	11.2

أبرز التحديات، والعوائق:

1. تواجه الجمهورية العربية السورية تحدياتٍ متعددة الأوجه دولية وسياسية وإقتصادية وإنسانية وقانونية، منذ عام /2011/، حيث كانت قد واجهت حرباً إرهابية ممنهجة وإحتلالاً أجنبياً لجزء من أراضيها كان لها تداعيات كارثية على حالة حقوق الإنسان بعامةً، وحقوق المرأة بخاصةً، هذا وما تزال تداعيات الحرب، ومكافحة الإرهاب في مقدمة التحديات التي تواجهها سورية، إضافةً للدعم الخارجي للجماعات الإرهابية المسلحة، وعدم ضبط الحدود، وبخاصة مع تركيا، ووجود غير شرعي للقوات الإمريكية وأدواته من الجماعات الإنفصالية المسلحة في شمال شرق سورية، إضافةً للجماعات الكردية الإنفصالية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسخرها لسرقة الموارد الإقتصادية، والثروات الطبيعة السورية، كل ذلك استنزف قدرات الدولة ومواردها، وأدى الى تعطيل تطور العجلة الإقتصادية، وتعثّر تنفيذ البرامج التنموية، والتسبب في خسارات مادية فادحةً في جميع القطاعات، التي أثرت على الإنسان بعامةً والمرأة بخاصةً.
2. يعد إستمرار فرض التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري من الدول التي تناصب العداء لسورية من أصعب التحديات، إذ كان لهذه التدابير آثار كارثية بخاصة في ظل ما يسمى "قانون قيصر" الذي أمتد ليشمل بالعقوبات المتعاملين مع الدولة السورية سواء أكانوا دولاً أم أفراداً، كل ذلك حد من الإمكانيات المتاحة للدولة، وأدى إلى إعاقة توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط الوطنية في جميع القطاعات، لا سيما تلك المتصلة بتوفير المستلزمات الأساسية لتأمين العيش الكريم، حيث شكلت هذه التدابير حصاراً خانقاً للمواطنين السوريين وأثر في زيادة معاناتهم وبخاصة المرأة السورية.
3. إستمرار الإحتلال الإسرائيلي في ممارساته العدوانية، وفرضه ظروف معيشية إقتصادية وإجتماعية صعبة على المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل، في ظل الحماية التي تقدمها بعض الدول في مجلس الأمن، وتشجعه على الإستمرار في إنتهاكاته، إضافةً إلى الإعتداءات المتكررة على الأراضي السورية التي زادت حدتها وأثرها بعد عام /2020/، وحتى يومنا هذا مع العلم بإستهداف المناطق المأهولة بالسكان والمطارات المدنية والبنى التحتية، في تحد صارخ للقانون، والشرعية الدوليين.
4. فاقم الزلزال الذي ضرب سورية في السادس من شباط /2023/، والذي زاد من معاناة المواطن السوري بعامةً والمرأة السورية بخاصةً، وبعد مرور أكثر من عام على الكارثة، ورغم الجهود التي بذلتها الدولة السورية، إلا أن حجم الإحتياجات لتجاوز تداعيات الزلزال مازالت كبيرة جداً خاصة لجهة توفير السكن البديل، وسبل

العيش، والصحة والتعليم ومستلزمات الأسرة الأساسية، ما يتطلب مزيد من الدعم على المستويين الدولي، والمحلي.

6. تسييس العمل الإنساني في سورية بسبب ضغوط الدول المانحة ونقص التمويل الدولي، وبخاصة تمويل خطط الإستجابة الإنسانية والتميز في توزيع المساعدات الدولية في سورية.

7. يشكل توفير مقومات العودة والإستقرار للمواطنين الذين تركوا أماكنهم أحد أهم التحديات أمام الدولة السورية، وبخاصة المواطنين السوريين في دول اللجوء، وقد شكلت الدولة هيئة التنسيق لعودة المهجرين السوريين بالقرار (46) لعام /2018/، حيث تم تأطير مهامها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية المحلية والعربية، والأجنبية لتأمين الظروف الملائمة لتبسيط وتسهيل عودة المهجرين إلى أرض الوطن، والسعي لتوفير سبل العيش الكريم وفق الإمكانات المتاحة، ويستدعي ذلك تعزيزَ الدعمِ المُقدمِ من المجتمع الدولي للبرامج الإنسانية وبرامج التعافي المبكر، لمعالجةِ العقبات المادية والإقتصادية والإجتماعية التي تحول دون العودة.

2. أي من الأمورالآتية كان من بين الأولويات الخمسة الأولى لتسريع تقدم المرأة والفتاة في دولتك على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين و/ أو السياسات و/أو البرامج؟

1. ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة:

نظراً للآثار الإيجابية التي تركها الإهتمام بريادة المرأة في مجال الأعمال، ومشاريع المرأة الذي تم التطرق إليها أعلاه، واصلت الجمهورية العربية السورية إهتمامها منذ (بيجين 25) بالموضوع السابق الذكر **من خلال:**

- تنمية المرأة الريفية، وبخاصة المعيلات للأسر والمتضررات من الأزمة في جميع المحافظات السورية وفي مقدمتهن النساء اللواتي يتمتعن بالقدرة على التغيير، والرغبة في العمل، وتحسين أوضاعهم من خلال برنامج تنمية المرأة الريفية لرفع إنتاجيتها وتوعيتها إجتماعياً، وصحياً، وقانونياً.
- وضع برامج لرفع كفاءة المرأة، وتنمية مهاراتها في مختلف المجالات ذلك عن طريق الدورات التدريبية الفنية المتخصصة لتأهيل النساء الريفيات حول مختلف المواضيع الفنية الزراعية، والتصنيع الغذائي.
- مواصلة العمل على تمكين المرأة إقتصادياً، وإجتماعياً وتعزيز قدراتها من خلال دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتعزيز دورها بالإقتصاد الوطني، مع لحظ تعزيز التعاون بين هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبعض المراكز التدريبية في المحافظات السورية، إضافةً إلى توقيع عدد من الإتفاقيات فيما بينها بهدف تمكين رائدات الأعمال، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وتأهيل الكوادر وتوظيف طاقات الشباب، وخاصة النساء في جميع المهن والإختصاصات.

- تدريب، وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في قطاع التجارة والأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما رائدات الأعمال، بالإضافة إلى تسهيل دخول شريحة من النساء الباحثات عن العمل إلى سوق العمل، وتدريبهن على عدد من المهن المناسبة.
- تابعت الجمهورية العربية السورية تأطير سياسات التشغيل، الأمر الذي ساعد على تنظيم سوق العمل، والتركيز على تطوير حاضنات الأعمال، وتعزيز المهارات الريادية، والعمالة الماهرة خاصة للمتعطلات وفق متطلبات سوق العمل، مع تدريب مدربين ومتابعة برنامج "التشغيل المضمون" بهدف رفع كفاءة الباحثات عن العمل، والإستفادة من فرص العمل الشاغرة لدى القطاع الخاص، إضافةً إلى متابعة إبرام العديد من إتفاقات التعاون المشترك بين الهيئة وجهات من القطاع العام والخاص، والجمعيات الأهلية بهدف تقديم كافة أشكال الدعم اللوجستي اللازم للمشروعات وفق برامج خاصة.
- كما وتسعى الدولة لمتابعة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للعمل على بناء مجتمع متوازن ديموغرافياً، وتوفير الحياة الصحية، ومشاركة مجتمعية معرفية فاعلة في التنمية، والتي تتركز في: بناء منظومة تعليمية وبحثية وثقافية متجددة تسهم في تطوير المجتمع المحافظ على هويته وثقافته الأصيلة والمنفتحة على الثقافات الأخرى، والمعتمدة على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة.
- متابعة تطبيق آلية الرنامج الوطني ضمن برامجه الرئيسية/أو الفرعية الآتية: (برنامج التشغيل من أجل النمو التشميلي، برنامج التنمية الريفية المتكاملة، برنامج الأمن الغذائي، البرنامج الوطني للمعونة الإجتماعية، برنامج تعزيز المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص، برنامج تنمية الطفولة المبكرة، برنامج ربط التعليم بسوق العمل، البرامج الإسعافية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي، برنامج إصلاح القطاع العام الإقتصادي، برنامج تعزيز الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال، برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، البرنامج الوطني للنهوض بالصناعة، برنامج التشاركية بين القطاعين العام والخاص، البرنامج الوطني للجودة، برنامج تطوير منظومة الدعم، برنامج التنمية الريفية المتكاملة).

2. الحصول على رعاية صحية ذات جودة معقولة، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية:

في ظل الحصار الإقتصادي، قدمت وزارة الصحة جهوداً كبيرة من أجل الإستمرار بتأمين الخدمات الصحية للمواطنين بعامةً، والنساء والفتيات بخاصةً وفق مبدأ تشاركي يحقق العدالة والجودة والكفاءة، وسعت إلى تحقيق نظام صحي متكامل وتوفير الخدمات الصحية، وتعزيز الصحة العامة للسكان من خلال تحسين المؤشرات الصحية، وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية المقدمة بالتنسيق مع القطاعات والجهات الأخرى، هذا وتولي الوزارة إهتماماً خاصاً بالمرأة سواء ما تعلق منها بالرعاية الصحية قبل الحمل أو أثناءه أو بعده والإهتمام بالصحة الإنجابية أو الأمراض المزمنة، والكشف المبكر عن السرطان أو توفير اللقاحات اللازمة، **والجديربالذكر أن الوزارة تقدم الخدمات الصحية لكل المواطنين بشكل مجاني في المراكز الصحية، والمشافي العامة أو بشكل رمزي في الهيئات المستقلة.**

وقد أطلقت وزارة الصحة خلال عام /2022/ "**الإستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقين والأطفال للأعوام 2022-2025**"، والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها سورية، ومع الإستراتيجيات العالمية وبذلك تكون الركائز الرئيسة لهذا العمل هو الإلتزام بتحسين صحة النساء والمراهقات والأطفال عبر تدخلات متعددة القطاعات، أما الأهداف العامة للإستراتيجية تتلخص بالآتي:

- تعزيز المخزون من الأدوية، والمستلزمات الطبية، لا سيما خلال سنوات الحرب، وما بعد الحرب.
- توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (**HIV**).
- ضمان الوصول العادل إلى خدمات صحية شاملة ومتكاملة وذات جودة عالية للمرأة والطفل والمراهقة.
- تعزيز نظم المعلومات الخاصة بجمع وتوفير وجودة ونشر المعلومات الإستراتيجية، بما في ذلك البيانات الصحية، والإحصاءات المتعلقة بصحة المرأة والطفل والمراهقة.

هذا وقد عملت المنظمات غير الحكومية على تأمين الخدمات الصحية والنفسية والإجتماعية لكافة الفئات العمرية، وخصت بذلك النساء، والفتيات، وذوي الإعاقة، وعملت على الإستجابة الطارئة خلال الأزمات والكوارث، إضافةً إلى تأمين الدعم اللازم لها من خلال الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمنظمات الدولية المتواجدة في سورية كصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، ومنظمة الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية لضمان خدمات الصحة الإنجابية بما فيها العلاج ورأب الفجوة في تقديم الخدمات للمحافظات الأكثر إحتياجاً.

ومع عودة الأمن والأمان إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة الماسة لتحقيق التنمية الصحية، وفي إطار تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق تقديم خدمات الرعاية الصحية عبر المراكز الصحية، والعمل على رفع الوعي الصحي لتحسين المؤشرات الصحية، وإحراز تقدم في مجال التغطية الصحية الشاملة سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء:

- خدمة الرعاية قبل الحمل ببداية عام /2021/، من خلال الاكتشاف والتدخل المبكر قبل الحمل للحد من حدوث المخاطر الصحية والسلوكية والإجتماعية والبيئية من أجل الحصول على حمل سليم وولادة آمنة.
- تعزيز المهارات والممارسات الصحية الإجتماعية والسلوكية، وجهود إشراك المجتمع لتحسين نتائج عادلة لصحة الأم والطفل والمراهقة.
- ضمان قوة عاملة صحية فعالة تخدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- عقد شراكات فاعلة وذات أثر في تحقيق الأهداف الإستراتيجة.

ونستعرض فيما يلي تطور أبرز المؤشرات الصحية خلال الفترة /2019-2023/، على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء، حيث يتم العمل على تقديم الخدمات الصحية بجودة عالية بهدف التقليل من المرضى وتعزيز الحالة الصحية. والجدول الآتي يوضح أعداد المستفيدات من خدمات الرعاية قبل الحمل:

جدول رقم (2) أعداد المستفيدات من خدمات رعاية قبل الحمل

2021	2022	حتى النصف الأول من 2023

14918	31847	53145

كما تم تقديم خدمات الرعاية أثناء الحمل، إضـــافةً إلى خدمات تنظيم الأســـرة للســـيدات المراجعات للمراكز الصحية في المحافظات السورية عدا محافظتي الرقة وإدلب بسبب الظروف الأمنية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (3) أعداد المستفيدات من خدمات رعاية الحامل وتنظيم الأسرة

الأعوام	خدمات رعاية الحامل	خدمات تنظيم الأسرة
2019	204482	403565
2020	177326	426823
2021	156560	203719
2022	154025	207448
2023 (النصف الأول)	180997	341442

- والجدير بالذكر أن وزارة الصحة قد أجرت بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة حملات علمية، وتوعوية حول سرطان الثدي وأهمية الكشف المبكر عنه وطرق التقصي لكشفه، مع نشر العديد من رسائل التوعية وكيفية تجنب عوامل الخطورة من خلال وسائل الإعلام المتعددة وعبر وسائل التواصل الإجتماعي مما ساهم في زيادة وتعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية هذا الموضوع، كما تقوم المراكز الصحية بتنفيذ العديد من جلسات التثقيف الصحي حول مواضيع متعددة مثل الأمومة الآمنة والتشجيع على الولادة الطبيعية، والممارسات الصحيحة بعد الولادة كتنظيم الأسرة (فوائده وسائله) صحة الثدي وأهمية الفحص الذاتي الكشف المبكر حول سرطان عنق الرحم وأهمية إجراء فحص اللطاخة والأمراض المنقولة جنسياً، ومخاطر الحمل المبكر ، وزواج الأقارب فيروس كوفيد19 (أعراضه وطرق الوقاية منه).

كما قامت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الصحي وتسهيلاً للمجال الصحي وتسهيل نفاذها لبرامج التعاون الدولي مع المنظمات الدولية والدعم اللازم لها حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الصحي / 64 / موزعة على كافة المحافظات تقدم مجموعة من الخدمات الطبية والصحية والتي من أبرزها الخدمات الآتية:

رفع المستوى الصحي وتقديم خدمات الرعاية الأولية، والصحة الإنجابية وبرامج الوقاية والخدمات العلاجية الطارئة وتقدم خدمات للحالات العقلية والنفسية والصدمات مراكز الرعاية الصحية تقدم الخدمات الصحية للمرأة الحامل بشكل مجاني.

وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز تستند الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري قوانين تعود إلى سنوات سابقة (2007-2008)، هذا وتلتزم الدولة بالأهداف العالمية الآتية: الخطة الوطنية لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري 2020-2024 و أنظمة مراقبة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي الموجودة قادرة على رصد التقدم نحو أهداف الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفحص 95% من النساء الحوامل للكشف عن مرض الزهري و90% للكشف عن فيروس نقص المناعة

البشرية بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة و95% من النساء الحوامل المصابات يتلقين العلاج الفعال. و70% من السكان الرئيسيين لديهم إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من خدمات الأمراض المنقولة بالإتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك العازل الطبي.

3. القضاء على العنف ضد النساء والفتيات:

يُعدّ العنف ضد المرأة إنتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، لذا كان القضاء عليه من أولى أولويات العمل في الجمهورية العربية السورية، لما يُسبّبه من آثار جسدية، ونفسية، وعقلية قصيرة وطويلة الأمد على المرأة، بالإضافة إلى أنّه يمنعها من المشاركة الفعّالة في المجتمع، والجدير بالذكر أنّ آثاره السلبية لا تقتصر على النساء والفتيات، بل تشمل العائلة، والمجتمع بأكمله، بالإضافة لما يُسبّبه العنف ضد النساء والفتيات من خسائر في الإنتاج، ممّا يؤثّر سلباً على الميزانية الوطنية والتنمية الشاملة، لذلك فإن أفضل طريقة لإنهاء العنف ضد المرأة هي الوقاية منه، وتوفير المزيد من الرعاية الصحية للنساء المُعنّفات، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية السورية في هذا المجال:

- تجرم القوانين السورية جميع أشكال الإيذاء والإعتداء على السلامة الجسدية سواء وقعت على النساء أوالفتيات، وتم وضع عقوبات شديدة على جرائم الإغتصاب، والجرائم الجنسية بجميع صورها.
- قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بالتعاون مع خبراء وطنيين بإعداد مسودة مشروع قانون يجرم العنف الأسري، بأشكاله كافة والتي تقع ضمن نطاق الأسرة، ويتم حالياً العمل على مناقشة المسودة مع الجهات الحكومية المعنية، لإستكمال إجراءات رفعه الى الجهات المعنية بإصداره.
- طوّرت الحكومة في إطار تعزيز الحماية، والتمكين للنساء عدداً من الإستراتيجيات والبرامج حول الحماية من العنف، والوقاية منه.
- وضعت عقوبات شديدة على جرائم الإغتصاب، والجرائم الجنسية بجميع صورها.
- إستمرار تفعيل الخط الساخن من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان الذي يستقبل شكاوى النساء المعنفات، ويقدم خدمات الإستشارة الإجتماعية والنفسية وخدمة الإحالة.
- تم الإستمرار بالعمل على قواعد البيانات الخاصة بالعنف من خلال عمل مرصد العنف ضد النساء والأطفال الذي يتابع رصد ظواهر العنف في المجتمع من خلال المشافي ومراكز الشرطة، والجمعيات الأهلية.
- عملت المنظمات غير الحكومية على رفع الوعي والحشد الشعبي والتعبئة في المجتمع بهدف تغيير النظرة والصورة النمطية، كالعمل على منع زواج القاصرات والإقبال على وسائل تنظيم الأسرة وأهميتها للوقاية من الحمل غير المرغوب وإدماج الرجال ودعمهم للبرامج المتعلقة بالمرأة بإعتبارهم شريك أساسي في المجتمع من خلال تقديم خدمات مشورة الرجال في العيادات الطبية، ومشاركتهم في الدورات التدريبية والمشاريع التمكينية وتمثيلهم في مجلس الإدارة واللجان الإدارية.

4. القضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاجية الزراعية:

يشكل القضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاجية الزراعية أولوية وطنية ضمن مسار العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف الثاني فيما يتعلق بالبرامج التي تهدف إلى تحسين التغذية من خلال الزراعة، والمؤشرات الأفضل لقياس التقدم المحرز في نتائج التغذية، حيث تشمل هذه المؤشرات، التي أوصت بها اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة للأمم المتحدة مجموعة خصائص، التقزم، والهزال، وزيادة الوزن، وانخفاض الوزن عند الولادة، وإنتشار فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب، والجدير بالذكر أن هذه المؤشرات تُستخدم في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التغذية العالمية لجمعية الصحة العالمية، هذا وقد عملت الجمهورية العربية السورية على متابعة خطواتها في هذا المجال منذ اعلان بيجين /25/ المتمثلة بالآتي:

- إحداث وحدات على مستوى بعض المحافظات لإدارة الحالة (للفئات الهشة والمعرضة للمخاطر)، لترسيخ أسس نظام إدارة الحالة، وإنجاز أتمته لربطه بمديريات الشؤون بالمحافظات.
- المتابعة بتقديم قروض متناهية الصغر للنساء الريفيات بشروط ميسرة، وبفائدة مدعومة بهدف تأسيس مشاريع متناهية الصغر للنساء الريفيات تعتمد على إمتصاص الفائض من المنتجات الزراعية، ومنتجات مشروع الزراعات الأسرية، وتحويله إلى صناعات منزلية ذات قيمة مضافة للتخفيف من حدة فقر الأسر الريفية ما أمكن، ومساعدتها على إيجاد مصدر دخل إضافي.
- الإستمرار بمساعدة المرأة الريفية في الوصول إلى منافذ تسويقية لمنتجاتها والتدخل التنموي لوصول المنتجات من المزرعة إلى السوق بشكل مناسب ومطابق للمواصفات القياسية السورية وفقاً لمعايير الجودة، والسلامة الغذائية.

5. جودة التعليم والتدريب، والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات:

في إطار الإستراتيجية العامة للجمهورية العربية السورية والتي تتجلى بتحقيق "جودة التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع" بعامةً والنساء والفتيات بخاصةً، وحيث أن التعليم يندرج في صميم خطة التنمية المستدامة لعام /2030/، ويشكل عنصراً أساسياً للنجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف الرابع، وإنطلاقاً من الإعتراف بأهمية دور التعليم كهدف لتحقيق غايات تتعلق بالصحة، والنمو، والعمالة، والإستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغير المناخ، وحيث أن الغايات المرتبطة بهدف التعليم لعام /2030/ هي غايات محددة، وقابلة للقياس وتسهم بصورة مباشرة في تحقيق الهدف الشامل، الذي ينطبق على جميع البلدان ويراعي مختلف الظروف ومستويات التنمية، كان وما زال التعليم والتدريب من أولويات الجمهورية العربية السورية بعامةً ووزارة التربية السورية بخاصةً، وذلك من خلال:

- الإستمرار بالحد من الأمية، وتسرب الفتيات من التعليم الأساسي، سواء في الريف أو المدينة.

- إستمرار إستيعاب جميع الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الإبتدائي، والثانوي المجاني والجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة لعام /2030/.
- ضمان تكافؤ فرص للنساء، والفتيات للحصول على تعليم عالي بكافة أنماطه، جيّد وميسور التكلفة بحلول عام /2030/.
- العمل على أن تكتسب النساء والفتيات، المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، من خلال التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ولنبذ العنف.
- منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، "الانترنت" بما يخدم القضية التعليمية التعلمية.
- الإستمرار بإدخال الإختصاصات الجديدة في المناهج الجامعية، والمعاهد العليا المتعلقة بدور المرأة في المجتمع.
- بناء القدرات وتحقيق زيادة كبيرة في أعدد المعلمين المؤهلين، علمياً وتربوياً .
- إنشاء وحدة لدعم، وتمكين المرأة الأكاديمية السورية في جامعة دمشق، وذلك من مخرجات مشروع /FREE/ في إطار فعاليات برنامج إيراسموس "**بناء القدرات في قطاع التعليم العالي**"، مشروع /FREE/"تمكين المرأة الأكاديمية: القدوة والمساواة والإستدامة في جامعات منطقة البحر المتوسط، نحو تحقيق أجندة عام /2030/.

3. هل إتخذت تدابير محددة لمنع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات اللاتي تعرضن لأشكال متعددة من التمييز؟

لقد بُذلت جهودٌ كبيرةٌ في منع التمييز وتعزيز حقوق المرأة لا سيما "**النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية، والنساء ذوات الاعاقة وكبيرات السن.**

1. النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية، والريفية:

تولت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من خلال مديرية التنمية الريفية الزراعية والأسرية الإهتمام الكبير بالأسر الريفية بعامة، والمرأة الريفية بخاصةً من خلال:

- وضع الخطط والإستراتيجيات، والبرامج السنوية للتنمية الريفية الزراعية ومتابعة تنفيذها، وتقييمها بغية تمكين المجتمع الريفي، والمرأة الريفية إضافةً إلى دعم برامج النوع الإجتماعي والجندر.
- تمويل مشاريع الأسر الريفية، والمرأة الريفية عن طريق تقديم حزمة من الخدمات التمويلية، وغير التمويلية وإحداث صناديق تمويل ريفية بشروط ميسرة لتأسيس مشاريع خاصة بالمرأة الريفية.
- تأطير، وتنظيم العلاقة بين الأسر الريفية، والمرأة الريفية المنتجة والوحدات الإنتاجية، وصالات التسويق ومراكز التعبئة والتخزين بين القطاعين العام والخاص والمشترك.

- إضافةً لما سبق قامت المديرية بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي استهدفت الأسر الريفية، وبشكل خاص المرأة الريفية، حيث اعتمدت بشكل أساسي على تنظيم المجتمعات، وتشكيل لجان تنمية محلية لتكون المرأة الريفية عنصر أساسي وفاعل في هذه اللجان، هذا وتشكل نسبة مساهمة النساء التي تساهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم أي مشروع تنموي /25-50 %/.

2. النساء ذوات الإعاقة:

من المتفق عليه أن الإعاقة ليست هي ما يمنع الشخص ذا الإعاقة من المشاركة الفعالة في كل أمور الحياة، بل هي جملة الحواجز البيئية المحيطة والتي تعوق إمكانية تخطي العقبات، وممارسةً مهامهم الوظيفية، الأمر الذي يتطلب توافر التجهيزات الهندسية والترتيبات التيسيرية المعقولة في بيئة العمل، وفي هذا السياق توجد:

- خطة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويجري العمل حالياً على تحديثها، وعلى مستوى الإطار التشريعي والمؤسساتي، فقد صادقت الجمهورية العربية السورية على **إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، وأشار الدستور السوري إلى إحترام مبادئ العدالة الإجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أقرت الحكومة تشكيل "**مجلس مركزي لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة**" والمجالس الفرعية الخاصة بهم، حيث يتابع المجلس تنفيذ الخطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم تعيين امرأة **بمرتبة أمين عام المجلس**، وهي من النساء ذوي الإعاقة.
- وحيث أنه يوجد بعض الثغرات في نصوص التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لناحية تلبية متطلبات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بسوق العمل، تعمل الدولة على مواءمة نصوص القوانين، والخطط الوطنية المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الدستور السوري الذي كفل حق العدالة الاجتماعية، وعدم التمييز لكل فرد في المجتمع، بالإضافة إلى تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل المجالات، ولا سيما حقوق النساء، من خلال اقتراح مشروع قانون جديد للأشخاص ذوي الإعاقة وهو قيد الإصدار حالياً.
- إضافة لإدماج وتعميم منظور الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة للنساء والأطفال في كل البرامج والخطط والإستراتيجيات الوطنية، هذا وقد تم إدراج موضوع ذوي الإعاقة بقسم تحت مسمى "**التضمين الاجتماعي**" ضمن خطة التعاون السنوي مع منظمة اليونسيف لعام /2016/، وتم منح إعانة مالية سنوياً للمصابين بالشلل الدماغي، ويجري العمل على توسيع الشرائح المستفيدة من هذه المنحة.
- تأسيس مدارس دامجة جديدة، وفقاً للمعايير الدولية التي تكفل حق التعليم لهذه الفئة، والجدول الآتي يوضح نسبة الطالبات الإناث ذوات الإعاقة من المجموع الكلي للطلاب ذوي الإعاقة:

جدول رقم (4) أعداد الطلاب ذوي الاعاقة من عام 2018 ولغاية 2023

العام	الاناث	الذكور	المجموع	الحصة النسبية للإناث
2019/2018	78	146	224	%34.82
2020/2019	136	184	320	%42.50
2021/2020	100	187	287	%34.84
2022/2021	93	204	297	%31.31
2023/2022	98	199	297	%33.00
المجموع	505	920	1425	%35.44

3. النساء الأكبر سناً "رعاية فئة المسنات": من خلال الآتي:

- عملت وزارة الصحة بعدد من الإجراءات لحفظ صحة المسنات من خلال تقديم خدمات مجانية بمستوى الرعاية الصحية الأولية، والصحية، والفيزيائية، والنفسية لهم، إضافةً إلى إخضاعهم لفحص دوري كل ستة أشهر، وتقديم العلاج المناسب لهم.
- إعداد مشروع قانون كبار السن، وحمايتهم من الإستغلال والإعتداء.
- إجراء دورات تدريبية، وبناء قدرات بالتعاون مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية تحت مسمى "**مساعد مسن**".
- كما تم التنسيق مع جميع القطاعات، وخصوصاً المجتمع المحلي للتركيز على دور الأسرة في رعاية المسن.
- إضافة لإدخال "**طب الشيخوخة**" ضمن المناهج الطبية، والتمريضية.
- الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وحمايتهم 2023-2030 والتي تعتبر إطار عمل يضمن التنسيق بين جميع القطاعات والأطراف المهتمة برعاية كبار السن وحمايتهم، وتفعيل التشيخ النشط والإستفادة من خبراتهم في المجتمع، والتركيز على دور الأسرة ثم المجتمع في رعاية المسن، وإدخال طب الشيخوخة ضمن المناهج التدريسية الطبية والتمريضية.
- صدرت العديد من الإجراءات التي تدعم فئة كبار السن حيث يولون الأولوية للمراكز الصحية والمستشفيات ولهم الأولوية لإنجاز معاملاتهم بمؤسسات الدولة، مع تخصص أماكن لكبار السن بالأندية الرياضية والثقافية، وهناك تخفيض لهم في أجور المسارح ودور السينما والحفلات الموسيقية والإشتراك بالأندية والرحلات الداخلية والخارجية، والعمل مستمر على إنشاء البيئة الصديقة لكبار السن.

4. هل أثر العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية- الناجمة عن النزاع أو أحوال الطقس الشديدة أو أحداث أخرى، على تنفيذ منهاج عمل بيجين في دولتك ؟

- نتيجةً لإستمرار فرض التدابير القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري، وما ترتب عليه من آثار جسيمةً، وفي ظل ما يسمى "قانون قيصر" الذي أمتد ليشمل بالعقوبات المتعاملين مع الدولة السورية دولاً وأفراد، إضافةً إلى الممارسات التي قامت بها المجموعات الإرهابية المسلحة والتي أدت إلى نزوح من المناطق التي انتشرت فيها هذه

المجموعات، وتدمير للبنى التحتية وتعطيل للخدمات الأساسية، التي أثرت على النساء والفتيات والأطفال وكبار السن، وبخاصة الفئات الأكثر هشاشة، كل ذلك أدى إلى اعاقة توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط الوطنية في جميع القطاعات لا سيما تلك المتصلة بتوفير المستلزمات الأساسية لتأمين العيش الكريم للمواطن السوري، ولتنفيذ خطط إعادة الإعمار.

- إضافةً لتسييس العمل الإنساني في سورية بسبب ضغوط الدول ونقص التمويل الدولي الإنساني، والتمييز في توزيع المساعدات الدولية في سورية، حيث إزدادت أعداد النساء المعيلات لأسرهن، والفتيات اللواتي تعرضن لفقدان الحماية، وإرتفعت نسب الفقر، وإتجه مؤشر الفقر الغذائي نحو الإرتفاع إلى حد كبير، كما أدت ظروف الحرب إلى تباطؤ التقدم للوصول إلى المؤشرات والأهداف الصحية المطلوبة، إذ تأثرت الخدمات الصحية التي تحتاج إلى تجهيزات وتقنيات متقدمة، بالآتي:

- صعوبة إستيراد التجهيزات الطبية، وصيانتها وقطع غيارها، مما أدى الى محدودية وعرقلة تقديم الخدمات الطبية في معظم المشافي التابعة لوزارتي الصحة والتعليم العالي.
- إنعدام القدرة على تأمين المواد الأساسية للعملية التعليمية الطبية كتأمين المجسمات التعليمية، والبرامج الحاسوبية ، مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية الطبية في المشافي التابعة لوزارة التعليم العالي.
- استحالة نقل بعض التجهيزات الطبية كأجهزة الرنين المغناطيسي، بسبب الحظر على شركات الطيران.
- عدم السماح للخبراء والتقنيين في الشركات التي تخشى العقوبات في حال التعامل مع سورية وتوريد وتدريب العاملين على التجهيزات.
- أدت الحرب على سورية الى حدوث نكوص في المؤشرات التعليمية من حيث الكم حيث انخفضت معدلات الإلتحاق وأرتفعت معدلات التسرب، بالإضافة إلى فقدان جزء كبير من مقومات تحسين النوع، مثل إرتفاع الكثافات الطلابية للشعب المدرسية والمعلمين، وهذا ما سوف يحمل معه أعباء إضافية تتمثل في خلل التركيب التعليمي لسنوات قادمة، وإنخفاض كفاءة التعليم، وما سينجم عن ذلك من تدني الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر مستقبلاً، حيث يحتاج لجهود كبيرة لتلافي ما حدث.

5. أي الأمور الآتية تعتبره دولتك من بين الأولويات الخمسة الأولى لتسريع تقدم المرأة والفتاة على مدى السنوات الخمس القادمة من خلال القوانين أو/السياسات أو/البرامج ؟

1. الحق في الحصول على العمل، والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجوربين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي):

تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية، والعمل من خلال مراكز **دعم وتمكين المرأة** إلى إقامة حوارات مجتمعية قانونية يقدم فيها الإختصاصي مجموعة من الحوارات المجتمعية القانونية حول التوعية بالقانون السوري وتعديلاته في عدة محاور، حيث تضمن قانون العمل ذي الرقم (17) لعام /2017/ أحكام ناظمة لتشغيل المرأة بما يتضمن توفير الحماية القانونية لها، حيث تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الى تمكين المرأة

إقتصادياً وإجتماعياً بمنحها قروض لإقامة مشاريع متناهية الصغر من خلال برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية، ووحدات الصناعات الريفية التابعة لها والمتوزعة في جميع المحافظات إضافةً للعديد من برامج التدريب والأنشطة لتمكين المرأة الريفية بهدف تقديم حزمة من الخدمات (الاجتماعية، الثقافية، الصحية، الزراعية، التمكينية)، وقد اعتمد القرار رقم (482) لعام /2017/ الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتضمن نظام تشغيل النساء عملاً بأحكام المادة /125/120/ من القانون (17) لعام /2010/ وحدد الأعمال والحالات والمناسبات التي يجوز فيها تشغيل النساء في فترة العمل الليلي والأعمال الضارة بالنساء صحياً أو أخلاقياً، إضافةً إلى إلزام صاحب العمل في حالة تشغيله خمس عاملات أو أكثر أن يعلن بشكل ظاهر عن ذلك، هذا ويتم تطوير خدمات مراكز التنمية المجتمعية من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث بلغ عددها (486) مركز مجتمعي تجلت في "اليونسيف (158) صندوق السكان (189) المفوضية العليا للاجئين (121)" ومن أهم خدماتها التي تستفيد منها المرأة بشكل مباشر أو من **خلال فائدتها الآتي:**

- خدمات سبل العيش للأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (التدريب المهني، وحدة إنتاجية، جلسات النقاش المتعلقة بحماية الطفل، إدارة الحالة).
- إصدار سلسلة "**اعرفي حقوقك**" التي صدرت على شكل مطويات تسلط الضوء على حقوق المرأة كحق الإرث، حق العمل.
- إدخال إختصاصات جديدة للجامعات، والمعاهد العليا والمتوسطة والتي تسلط الضوء على قضايا متعلقة بالمرأة، ومكانتها في المجتمع.
- تنفيذ "**برنامج مساراتي**" للعام /2022/ بالتعاون مع منظمة اليونسيف والمعهد الأوربي للتعاون والتنمية في /6/ محافظات (ريف دمشق-حمص-حماه-حلب-السويداء-طرطوس) تضمن إطلاق (6) مراكز لتدريب الشباب في مجالات (اللغة الإنكليزية، مهارات الحياة، تدريب مهني، كمبيوتر)، حيث بلغ عدد المستفيدات من البرنامج (6000) مستفيدة.

2. ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة:

نظراً للآثار الإيجابية التي تركها الإهتمام بريادة المرأة في مجال الأعمال، ومشاريع المرأة الذي تم التطرق اليها أعلاه، واصلت الجمهورية العربية السورية إهتمامها بالموضوع السابق الذكر من خلال:

- تنمية المرأة الريفية، وبخاصة المعيلات للأسر والمتضررات من الأزمة في جميع المحافظات السورية وفي مقدمتهن النساء اللواتي يتمتعن بالقدرة على التغيير، والرغبة في العمل وتحسين وضعها من خلال برنامج تنمية المرأة الريفية لرفع إنتاجيتها وتوعيتها إجتماعياً وصحياً وقانونياً.
- وضع برامج لرفع كفاءة المرأة وتنمية مهاراتها في مختلف المجالات ذلك عن طريق الدورات التدريبية الفنية المتخصصة لتأهيل النساء الريفيات حول مختلف المواضيع الفنية الزراعية، والتصنيع الغذائي.

- مواصلة العمل على تمكين المرأة إقتصادياً، وإجتماعياً وتعزيز قدراتها من خلال الدعم، وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها بالإقتصاد الوطني، مع لحظ تعزيز التعاون بين هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبعض المراكز التدريبية في المحافظات السورية، مع الإشارة إلى توقيع عدد من الإتفاقيات فيما بينها بهدف تمكين رائدات الأعمال، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل الكوادر وتوظيف طاقات الشباب، وخاصة النساء في جميع المهن والإختصاصات.
- تدريب وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في قطاع التجارة والأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولاسيما رائدات الأعمال، بالإضافة إلى تسهيل دخول شريحة من النساء الباحثات عن العمل إلى سوق العمل وتدريبهن على عدد من المهن المناسبة.
- عملت سياسات التشغيل وسوق العمل على تنظيم سوق العمل، والتركيز على تطوير حاضنات الأعمال، وتعزيز المهارات الريادية والعمالة الماهرة خاصة للمتعطلات وفق متطلبات سوق العمل، مع تدريب مدربين ومتابعة برنامج "**التشغيل المضمون**" بهدف رفع كفاءة الباحثات والباحثين عن العمل، والإستفادة من فرص العمل الشاغرة لدى القطاع الخاص، ومتابعة إبرام العديد من اتفاقات التعاون المشترك بين الهيئة وجهات من القطاع العام والخاص، والجمعيات الأهلية بهدف تقديم كافة أشكال الدعم اللوجستي اللازم للمشروعات وفق برامج خاصة.
- كما ويسعى المحور لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتضمنة على بناء مجتمع متوازن ديموغرافياً، وتوفير الحياة الصحية، ومشاركة مجتمعية معرفية فاعلة في التنمية، والتي تتركز في: بناء منظومة تعليمية وبحثية وثقافية، متجددة تسهم في تطوير المجتمع المحافظ على هويته وثقافته الأصيلة والمنفتح على الثقافات الأخرى، والمعتمد على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة والإزدهار، وكذلك شمل البرنامج الوطني ضمن برامجه الرئيسية/أو الفرعية على البرامج الآتية: (برنامج التشغيل من أجل النمو التشميلي، برنامج التنمية الريفية المتكاملة، برنامج الأمن الغذائي، البرنامج الوطني للمعونة الإجتماعية، برنامج تعزيز المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص، برنامج تنمية الطفولة المبكرة، برنامج ربط التعليم بسوق العمل، البرامج الإسعافية لإعادة إطلاق النشاط الإقتصادي، برنامج إصلاح القطاع العام الإقتصادي، برنامج تعزيز الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال، برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، البرنامج الوطني للنهوض بالصناعة، برنامج التشاركية بين القطاعين العام والخاص، البرنامج الوطني للجودة، برنامج تطوير منظومة الدعم، برنامج التنمية الريفية المتكاملة).

3. الحصول على رعاية صحية ذات جودة معقولة، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب:

في ظل الحصار الإقتصادي، قدمت وزارة الصحة جهوداً كبيرة من أجل الإستمرار بتأمين الخدمات الصحية للمواطنين بعامةً، والنساء والفتيات بخاصةً وفق مبدأ تشاركي يحقق العدالة والجودة والكفاءة، حيث عملت على تعزيز المخزون من الأدوية والمستلزمات الطبية، لا سيما خلال سنوات الحرب، وما بعد الحرب.

ومع عودة الأمن والأمان إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة الماسة لتحقيق التنمية الصحية وفي إطار تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق تقديم خدمات الرعاية الصحية عبر المراكز الصحية، والعمل على رفع الوعي الصحي لتحسين المؤشرات الصحية، وإحراز تقدم في مجال التغطية الصحية الشاملة سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم إجراء مسح للمراكز الصحية للتأكد من جاهزيتها لإستقبال المرضى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (5) تطوراعداد المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة من عام /2019/2023/

الأعوام	2019	2020	2021	2022	2023
أعداد المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	1114	1218	1234	1234	1234

أما على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء:

- خدمة الرعاية قبل الحمل ببداية عام /2021/، من خلال الإكتشاف والتدخل المبكر قبل الحمل للحد من حدوث المخاطر الصحية والسلوكية والاجتماعية والبيئية من أجل الحصول على حمل سليم وولادة آمنة.
- تعزيز حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة.
- توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (**HIV**).
- الإضطلاع بحملات للتوعية العامة/الصحة العامة.
- تقديم تدريب على مراعاة منظور المساواة بين الجنسين لمقدمي الخدمات الصحية.

هذا والجدير بالذكر أنه وخلال الأعوام الماضية وفي شهر تشرين الأول، أجرت وزارة الصحة وبالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة حملات علمية وتوعوية حول سرطان الثدي، وأهمية الكشف المبكر عنه وطرق التقصي لكشفه، وتم نشر العديد من رسائل التوعية حول سرطان الثدي، وكيفية تجنب عوامل الخطورة من خلال وسائل الإعلام المتعددة، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما ساهم في زيادة وتعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية هذا الموضوع، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (6) عدد السيدات اللو اتي خضعن للفحص خلال الأعوام 2019-2022

الأعوام	2019	2020	2021	2022	2023

عدد السيدات المفحوصات خلال الحملة (فحص الثدي)	428892	لم يتم تنفيذ الحملة بسبب جائحة كورونا	245621	417121	672634

4. القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. خلال الخمس سنوات القادمة:

يُعدّ العنف ضد المرأة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، لذا كان القضاء عليه من أولويات العمل في الجمهورية العربية السورية، لما يُسبّبه من آثار جسدية، ونفسية، وعقلية قصيرة وطويلة الأمد على النساء والفتيات، بالإضافة إلى أنّه يمنعها من المشاركة الفعّالة في المجتمع، والجدير بالذكر أنّ آثاره السلبية لا تقتصر على النساء والفتيات، بل تشمل العائلة، والمجتمع بأكمله، بالإضافة لما يُسبّبه العنف ضد النساء والفتيات من خسائر في الإنتاج، ممّا يؤثّر سلباً على الميزانية الوطنية والتنمية الشاملة، لذلك فإن أفضل طريقة لإنهاء العنف ضد المرأة هي الوقاية منه، وتوفير المزيد من الرعاية الصحية للنساء المُعنّفات، ومن أهم الإجراءات التي أتخذتها الجمهورية العربية السورية في هذا المجال:

- تجرم القوانين السورية جميع أشكال الإيذاء والإعتداء على السلامة الجسدية سواء وقعت على النساء أو الفتيات.
- وضع عقوبات شديدة على جرائم الاغتصاب، والجرائم الجنسية بجميع صورها.
- وقد سبق الإشارة إلى أن الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان قد قامت بالتعاون مع خبراء وطنيين بإعداد مسودة مشروع قانون يجرم العنف الأسري، بأشكاله، ويتم حالياً مناقشة المسودة مع الجهات الحكومية المعنية، لاستكمال إجراءات رفعه الى الجهات المعنية بإصداره.
- طوّرت الحكومة في إطار تعزيز الحماية والتمكين للنساء عدداً من الاستراتيجيات والبرامج حول الحماية من العنف، والوقاية منه.
- انجاز نظام متكامل لإدارة الحالة للخدمات المتكاملة لتقديم المساعدة اللازمة في حالات الإحتياجات الإجتماعية الشديدة بطريقة مناسبة ومنهجية، وإعداد دليل تدريبي في هذا الإطار.
- إنشاء المرصد الوطني للعنف الذي يقوم برصد حالات العنف من خلال التشبيك بين عدة جهات حكومية وأهلية، وقد تم شرح الآلية سابقاً.
- التحضير لإعداد إستراتيجية وطنية للحد من العنف ضد الأسرة مع التركيز على النساء والفتيات.
- تقديم خدمات الإستشارة الإجتماعية والنفسية من خلال الخط الساخن الذي تم تفعيله من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان والذي يستقبل شكاوى النساء المعنفات، ويعمل على معالجتها.
- العمل على زيادة الوعي العام وتغيير النظرة من خلال جلسات التوعية والورشات والندوات والبرامج النفسية والإجتماعية والطبية والصحية والفعاليات العالمية.

4. المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول الى تحقيق العدالة:

- من خلال تشكيل لجنة وطنية لإجراء دراسة عن النصوص التمييزية ضد المرأة في بعض القوانين السورية بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية، هذا وقد أنجزت اللجنة عملها ورفعت لوزارة العدل للحظها عند القيام بتعديل القوانين.

- الحشـــد والمناصـــرة والتأييد حول مخرجات عمل اللجنة التي درســـت القوانين التمييزية، وأعدت مقترحاتها، حيث قامت الهيئة السـورية لشـؤون الأسـرة والسـكان بعقد ورشـات عمل لأعضـاء مجلس الشـعب لمناقشـة النصـوص التمييزية في القوانين والتشـريعات السـورية الخاصـة بالمرأة بهدف حشـد التأييد من قبل أصحاب القرار (مجلس الشعب) وعدد من الجهات الأخرى (نقابة المحامين، القضاة، المنظمات غير الحكومية).
- أيضاً المضي قدماً في تنفيذ برامج وأنشطة خطة العدالة بين الجنسين/2003-2030/.
- بالتعاون مع الأسكوا يجري العمل على التحضير لإعداد دراسة بهدف وضع مسودة حول العمل المرن، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

القسم الثاني

البعد الأول

التنمية الشاملة، والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الإهتمام الحاسمة:

- المرأة والفقر.
- المرأة والاقتصاد.
- الحقوق الإنسانية للمرأة.
- الطفلة الأنثى.

1. ما الإجراءات التي إتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر، والعمالة ؟

أولاً. تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور.

- إنطلاقاً من المبادئ الدستورية تكرس القوانين السورية أحكاماً تمنع التمييز ضد المرأة، وبخاصة تلك التي تؤدي إلى توهين أو إحباط الإعتراف للمرأة بحقوقها مستندةإلى إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. فللمرأة الحق المتساوي في التقدم لشغل الوظائف العامة دون تمييز إذا توفرت فيها الشروط والمؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تتطلبها الوظيفة، وهذه الشروط عامة ومجردة للجميع بحيث تنتج فرصاً متكافئة للتقدم لشغل هذه الوظائف، كما كفلت القوانين المساواة في الراتب والعلاوة والترفيع والتعيين، وذلك وفقا "**للقانون**

الأساسي للعاملين في الدولة الذي تضمن "العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين"، وأيضاً "يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده".

- هذا وتضمنت المادة (2) من **قانون العمل رقم (17)** لعام 2010 "يمتنع في معرض تطبيق أحكام هذا القانون مخالفة أو تجاوز مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة أي التمييز بين العمال من حيث العرق أو اللون أو الجنس أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الجنسية الأصل الاجتماعي أو الزي أو أسلوب اللباس بما لا يتعارض مع الحرية الشخصية" وذلك في كل ما يتعلق بالاستخدام أو بتنظيم العمل أو بالتأهيل والتدريب المهني أو بالأجر أو بالترفيع أو بالاستفادة من الامتيازات الاجتماعية أو بالإجراءات والتدابير التأديبية أو بالتسريح من العمل.
- فيما تضمن **قانون العلاقات الزراعية القانون رقم (56)** بشأن تنظيم العلاقات الزراعية فإن المادة (124) تضمنت مراقبة تطبيق الأحكام والنصوص المتعلقة بحماية العمل والعمال والمزارعين وأصحاب العمل الزراعيين، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بساعات العمل والأجور والطبابة والإجازات السنوية والصحية والأعياد والعطل الأسبوعية، وعمل الأحداث والنساء والعقود وعقود العمل الجماعية.
- والمادة 15 بالفقرة .ب حيث يعتبر "صاحب العمل ملزماً بالحماية الأخلاقية للعمال، ولاسيما الأحداث والنساء".

تقييم التأثير: تبين أن تنمية هذا القطاع الحيوي والهام، وتعزيز دوره التنموي تمثل بأن وضع السياسات والبرامج كان قد ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التوازنات الاقتصادية قطاعياً، وجغرافياً وبخاصةً للمدن والقرى التي تضررت من الأزمة، إضافةً إلى أنه أسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة الأسر وتخفيف مستوى الفقر، وعمل على ضمان انتعاش إقتصادي شامل للمجتمعات المحلية سواءً في الريف أو المدينة، أما عن تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضمن في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني ومتابعة توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين الهيئة السابقة الذكر وبعض المراكز التدريبية في المحافظات السورية، ما أدى إلى تمكين رائدات ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل الكوادر الوطنية، وتوظيف طاقات الشباب، وبخاصة النساء في جميع القطاعات، وتأمين معيشة لائقة للباحثات عن عمل.

ثانياً: تحسين الخدمات المالية والحصول على الائتمان، بما في ذلك النساء العاملات لحسابهن الخاص:

تم العمل على وضع إستراتيجية وآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع المصارف في الجمهورية العربية السورية، وكان قد تم توقيع إتفاق بين هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصندوق الوطني للمعونة بهدف وضع آلية لدعم المشروعات، وكانت قد قامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مديرية التنمية الزراعية والريفية والأسرية) بعقد إتفاقيات خاصة مع المصرف الزراعي التعاوني والمصارف الخاصة مثل بنك الإبداع والتميز لتسهيل وصول النساء الريفيات إلى التمويل اللازم للبدء

بمشاريعهن الخاصة، وذلك بايسر السبل من خلال الإعتماد على الضمانات الشخصية وبنسب فائدة منخفضة بهدف التمكين الإقتصادي، وذلك من خلال:

1. مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر: تقوم فكرة المشروع على تشجيع وتدريب النساء الريفيات على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة المولدة للدخل وكيفية إدارتها والإستفادة من عائداتها في تحسين الوضع المعيشي للأسر الريفية من خلال تمكين النساء الريفيات من الوصول إلى مصادر تمويل بشروط ميسرة في مناطق لا تصلها خدمات، والعمل على تمكين المرأة اقتصادياً بغية تمكينها إجتماعياً والإستفادة من إمكانياتها بما ينعكس إجابيا على وضع الأسر بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، فيما يتعلق بالحصول على الإئتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة والمساواة بالمعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي ومشاريع التوطين الريفي،

2. تقديم قروض التصنيع الغذائي المنزلي للمرأة الريفية: حيث تم تقديم قروض متناهية الصغر ل /1000/ امرأة ريفية بشروط ميسرة، وبفائدة مدعومة بهدف تأسيس مشاريع متناهية الصغر للنساء الريفيات تعتمد على إمتصاص الفائض من المنتجات الزراعية، ومنتجات مشروع الزراعات الأسرية، وتحويله إلى صناعات منزلية ذات قيمة مضافة للتخفيف من حدة فقر الأسر الريفية ما أمكن، ومساعدتها على إيجاد مصدر دخل إضافي.

- أيضاً عملت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على الإتفاق مع مصرف الإبداع والتميز الخاص لإيجاد منتج إقراضي خاص بالضمانات المتوفرة لدى أهالي قطرة الريحان (القرية التنموية النموذجية)، حيث تم اقراض /129/ أسرة ريفية بمبلغ /1263000000/ليرة سورية منهم /70/ نساء ريفيات.

- تم احداث صندوق تمويل ريفي في قطرة الريحان تم من خلاله اقراض /71/ أسرة ريفية منهم /19/ نساء ريفيات بمبلغ /71/ مليون ليرة سورية.

3. مشروع تطوير الثروة الحيوانية: هو مشروع عني بإحداث صناديق تمويل ريفي متناهي الصغر والذي يعتبر وحدة تنموية ريفية للتمويل في القرى مكونة من مساهمين من المجتمع المحلي حيث يقدم الصندوق خدمات الإقراض المتناهي الصغر للمساهمين حصراً في الصندوق بشروط ميسرة جداً للمزارعين بشكل عام، والمرأة الريفية بشكل خاص بهدف تأسيس مشاريع متناهية الصغر تساهم في تحسين الدخل حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض /18688/ مستفيد منهم /7978/ من النساء الريفيات، والمبلغ المقرض هو /8651410000/ ليرة سورية.

4. **تقديم منح إنتاجية** بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في سورية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية المحلية بين عامي /2016-2022/، حيث تعد هذه المنحة الإنتاجية بمثابة مشروع صغير يستهدف المرأة الريفية المعيلة والفقيرة التي يتم من خلالها تقديم مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي الأسري، والجدير بالذكر أن عدد المستفيدات من هذه المنحة بلغ /342191/ مستفيدة.

تقييم التأثير: فيما يتعلق بتأثير تحسين الخدمات المالية والحصول على الائتمان، تبين أنه ومن خلال ما سبق، أنه تم تمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياً من خلال برامج دعم وتمكين المرأة الريفية، ووحدات الصناعات الريفية التابعة لها والمتوزعة في جميع المحافظات ذلك من خلال حزمة من الخدمات الإجتماعية والصحية والزراعية والتمكينية، مع التوعية بالقوانين ذات الصلة، هذا وقد تمت دراسة الأثر الإقتصادي والإجتماعي للمشاريع السابقة الذكر بالإعتماد على قياس /25/ مؤشر إقتصادي وإجتماعي من خلال إجراء بحث ميداني شامل وتبين أن أكثر من 97% من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس المشروع، إضافةً لتحسن نوعية طعامها، ومسكنها وصحتها.

ثالثاً: دعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك التدابير القانونية والسياسية التي تفيد المرأة في التوظيف غير الرسمي:

لقد أتخذت خطوات عديدة لتقديم المساعدة في الحصول على التراخيص للازمة للإقلاع بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الآتي:

- وضع آليات لمشاركة المرأة المتساوية في هيئات صنع القرار الإقتصادي (على سبيل المثال في وزارات التجارة والمالية والإقتصاد والتجارة الخارجية والمصارف المركزية واللجان الإقتصادية الوطنية).
- اتخذت خطوات عديدة لتقديم المساعدة في الحصول على التراخيص اللازمة للإقلاع بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إنتقالها إلى القطاع المنظم من خلال الآتي:
- وضع آلية لتسجيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ضمن آلية عمل للفرع تشمل إلى جانب التسجيل **"إصدار وثيقة كفالة مشروع وتقديم خدمات الدعم المختلفة لرائدات ورواد الأعمال".**
- تم تشكيل لجنة "**هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" مهمتها دراسة سبل تبسيط إجراءات تأسيس وعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنحها المزايا والتسهيلات اللازمة لتطورها، وتم جرد إجراءات التراخيص الممنوحة من قبل الجهات المعنية تمهيداً لقيام اللجنة بدراستها وتبسيطها، كما تمت دراسة كافة الصعوبات التي تعترض عمل هذه المشروعات.
- تم تأسيس قاعدة بيانات متعلقة بمرصد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير منظومة معلومات الكترونية (**دليل أعمال إلكتروني**) لضمان حصول رائدات ورواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعلومات بسهولة ويسر، وفق متطلبات تأسيس المشروعات والأسس اللازمة للبدء بأعمالها، وتطويرها، والجدول الآتي يوضح الموازنة الاستثمارية لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام 2023 اعتماد قدره /1672/مليون ل.س، والجدول الآتي يوضح الموازنة الاستثمارية لهيئة المشروعات:

جدول رقم (7) الموازنة الاستثمارية لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام 2023

447 مليون ل.س	**المسح الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**
400 مليون ل.س	**للمعارض والترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

825 مليون ل.س	دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تقييم التأثير: حيث تؤدي التدابير السابقة إلى أثر مباشر لدعم الإنتقال من العمل الرسمي إلى العمل غير الرسمي، مع توفير قاعدة بيانات شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة منها في المشاريع التنموية، وبرامج الدعم بمختلف أشكالها، إضافةً إلى فتح المجال أمام المرأة للدخول إلى سوق العمل ضمن إطار قانوني ومؤسساتي، ذلك من خلال صوغ السياسات ومن ثم تنفيذها، وإنعكاسها على سوق العمل، إضافةً إلى تأثيرها على التنمية الإقتصادية، والمشاريع التنموية حيث حققت سورية قفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل ، وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية سورية /2030/، على مستهدفات تمكين المرأة حيث أرتفع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة السورية وتضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث شكلت نسبة مساهمة النساء /25-50%/، في تخطيط وتنفيذ وتقييم أي مشروع تنموي.

2. هل اتخذت دولتك تدابير التقشف/ ضبط أوضاع المالية العامة، مثل تخفيض الانفاق العام أو تخفيض عمالة القطاع العام خلال السنوات الخمس الماضية ؟

على الرغم من الظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات تتعلق بتخفيض الإنفاق العام أو تخفيض عمالة القطاع العام خلال السنوات الخمس الماضية، وتم إصدار مجموعة من البلاغات بهدف التركيز على الأولويات وترشيد الإنفاق بما يحقق أعظم فائدة مرجوة، حيث **حددت إعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية /2023/ بمبلغ إجمالي قدره (16550) مليار ليرة سورية موزعة على (13550) مليار ليرة للإنفاق الجاري، و(3000) مليار للإنفاق الاستثماري بزيادة قدرها (3225) مليار ليرة مقارنة بموازنة العام /2022/**، وفي العام /2024/،حددت إعتمادات الموازنة بمبلغ إجمالي قدره **(35500)** مليار ليرة سورية موزعة على **(26500)** مليار ليرة للإنفاق الجاري و**(9000)** مليار ليرة للإنفاق **الاستثماري بزيادة قدرها نحو (19) مليار ليرة مقارنة بموازنة العام /2023/، بالاضافة الى ذلك** يوجد زيادة في عدد العاملين في القطاع الحكومي (ذكور- إناث) بشكل تصاعدي خلال الفترة (2019-2023)، وقد وضعت وزارة التنمية الإدارية أسلوباً جديداً للتعيين والتعاقد لشغل الوظائف العامة، وأعلنت مسابقة مركزية للتعيين والتعاقد في الجهات العامة للفئتين الأولى والثانية وإختبار للفئات الثالثة والرابعة والخامسة للتعيين الدائم أو التعاقد المؤقت السنوي، حيث تقدم نحو (205) آلاف للمسابقة المركزية من جميع الفئات، نجح منهم نحو (33) ألف متسابق من كل الفئات، وكانت نسبة الإناث المقبولات أكبر نسبياً من عدد الذكور خاصة في الفئتين الأولى والثانية.

البعد الثاني

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة:

-المرأة والفقر.

-تعليم المرأة وتدريبها.

-المرأة والصحة.

-الحقوق الإنسانية للمرأة.

-الطفلة الأنثى.

1. **ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات ؟**

أولاً: تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك) والتدابير الهادفة لذلك .

من الإجراءات العملية المتخذة في هذه المجال:

1. **رفع مستوى المهارات التدريبية لدى الكوادر الفنية العاملة في مجال تنمية المرأة الريفية:** حيث نفذت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عدد كبير من **الدورات التدريبية (225) دورة تدريبية** لتأهيل كادر المهندسات الزراعيات العاملات في مجال تنمية المرأة الريفية، **وعقدت (145) دورة تدريبية للنساء**

الريفيات في جميع المحافظات يتم من خلالها تقديم الدعم الفني في مختلف المجالات لسـد الإحتياجات التدريبية.

2. **التمكين الإقتصـادي للنسـاء الريفيات من خلال** : قامت وزارة الزراعة والإصـلاح الزراعي بعقد إتفاقيات خاصة مع المصرف الزراعي التعاوني لتسهيل وصول النساء الريفيات إلى التمويل اللازم للبدء بمشاريعهن الخاصة، وذلك بأيسر السبل من خلال الإعتماد على الضمانات الشخصية وبنسب فائدة منخفضة بهدف التمكين الإقتصـادي للنسـاء الريفيات، حيث تم تمويل /19828/امرأة ريفية بمبلغ قدره/730/ مليون ليرة سورية بتمويل حكومي من خلال مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، كما تم إقراض (1000) إمرأة ريفية لتأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة مولدة للدخل في مجال التصنيع الزراعي المنزلي، وكيفية إدارتها والإستفادة من عائدها في تحسين الوضع المعاشي للأسرة،

3. **إعداد منهجية مطورة لعمل مراكز التنمية الريفية**: تهدف هذه المراكز إلى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مشاريع جديدة ومتميزة تعتمد فيها على حيثيات المنطقة، وميزاتها، بما يسهم في توفير موارد إضافية بهدف تقليص معدلات البطالة والفقر، وقد تم ذلك من خلال:

- تنفيذ / 547/ دورة تدريبية للنساء الريفيات حول مختلف المواضيع الفنية الزراعية والتصنيع الغذائي استهدفت /7700/ فلاحة.
- /60647/ / ندوة لتوعية المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والصحية استهدفت /465280/ امرأة ريفية.
- /29050/ تدريب عملي لتنمية مهارات المرأة الريفية في مجالات الصناعات الغذائية والريفية واليدوية والزراعية استهدفت /225248/ امرأة ريفية.
- /116000/ زيارة حقلية للمزارعات اللواتي يعملن في مختلف المحاصيل الزراعية (القطن الشوندرالأشجار المثمرةالحيوانات الزراعية .... الخ) استهدفت /490780/ امرأة ريفية.

تقييم الأثر: تم دراسة الأثر الإقتصادي والإجتماعي للمشروع بالإعتماد على قياس /25/ مؤشر إقتصادي وإجتماعي من خلال إجراء بحث ميداني شامل، وخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات العلمية والعملية أهمها: أن (97) من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس مشروع، /93%/ من الأسر تحسنت نوعية طعامها، /51%/ من الأسر تحسنت أوضاع مسكنها، /81%/ من الأسر تحسنت نوعية لباسها، /59,5%/ من الأسر تحسنت صحة الأسر، /35%/ من صاحبات المشاريع أصبح لديهن ملكية خاصة.

ثانياً: دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع:

تتابع الحكومة بإهتمام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحرص على التوسع فيها كمياً ونوعياً ونشرها على مستوى كامل الجغرافيا الوطنية، وقد صدر القانون رقم (2) لعام /2016/، القاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز الدور التنموي لقطاع المشاريع الصغيرة

والمتوسطة والعمل على إستعادة القدرة الإنتاجية والتصديرية، وحل مشكلة البطالة والفقر وخاصة لفئة الشباب والنساء، وهذا ما تعمل عليه أيضا الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان الهادفة ضمن برامج عملها إلى تمكين الأسرة السورية للمساهمة في تنمية المجتمع.

1. هذا وبالرجوع إلى البيانات والمعطيات المتوفرة نجد أن معدل النشاط الإقتصادي المنقح ارتفع من (42.7%)عام /2010/ ليصل الى (45.3%) في العام /2020/، مع ملاحظة إرتفاع مساهمة الإناث بمقدار الضعف خلال هذه الفترة حيث بلغت نحو (12.9%)عام /2010/، ووصلت إلى نحو (25%) في العام /2020/، كما تشير البيانات المتوفرة حول الحالة العملية للمشتغلين الى إرتفاع في نسبة العاملين لحسابهم من الجنسين من (28%) عام /2010/ الى(33.2%) في العام /2020/، وتركزت الأعمال والأنشطة الإقتصادية للعاملين لحسابهم الخاص في قطاع التجارة وقطاع النقل والخدمات والإتصالات، في حين بقيت فئة أصحاب العمل ثابتة بنحو (4%).
2. وحول مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة للفئة العمرية من /20-24/ سنة من (42%) لتصل الى(49%) خلال نفس الفترة.
3. وقد عملت هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تطوير قطاع المشروعات كمياً (العدد) ونوعياً (الكفاءة، وان تكون القيمة المضافة في أعلى ما يمكن)، وتم توجيه المصارف العاملة لمنح الأولوية في منح التسهيلات الائتمانية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الإنتاجية. وتسعى الهيئة الى التشبيك بين أصحاب المشاريع والداعمين والممولين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات للمتقدمين للمشاريع.
4. بلغ العدد الإجمالي للمشروعات ما يقارب /778/ ألف مشروع،
5. بلغت القروض والسلف الممنوحة عبر مصارف التمويل الأصغر خلال عام 2023 /13.3/ مليار ل.س
6. تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية لنشر ثقافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:
   - برنامج تدريب طالبي العمل: عدد المستفيدين (3715).
   - برنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون: عدد المستفيدين (1875).
   - برنامج ريادة الأعمال: عدد المستفيدين (1375).
   - برنامج تعزيز قدرات المرأة: عدد المستفيدات (885).
   - برنامج حاضنات الأعمال: عدد المستفيدين (790) طالب جامعي قبل التخرج.
   - تنفيذ حوالي (90) معرضاً، ومهرجاناً وبازاراً للتعريف بالمنتج المحلي، وتسويقه داخلياً وخارجياً.
7. تطورت خدمات التدريب المهني وتوليد الدخل وسبل العيش لدى الجمعيات الأهلية بهدف الانتقال نحو الإغاثة الإنتاجية، وتم تقديم معونات عينية ونقدية لدعم برامج سبل العيش بالمناطق المحررة من المجموعات الإرهابية.

8. أيضاً تم تعزيز برامج الحماية الإجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللاتي لديهن أطفال، وخطط ضمان الأشغال العامة/التوظيف للنساء في سن العمل، ومعاشات المسنات).

تقييم الأثر: من خلال دراسة الأثر الإقتصادي والإجتماعي للمشاريع أشارت النتائج الى أن: 97% من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس مشروع، و 93% من الأسر تحسنت نوعية طعامها، 51% من الأسر تحسنت أوضاع مسكنها، 81% من الأسر تحسنت نوعية لباسها، 59,5% من الأسر تحسنت صحة الأسر، 35% من صاحبات المشاريع أصبح لديهن ملكية خاصة، هذا وقد أصبحت المرأة عنصراً أساسياً في عمليات التنمية الريفية عامةً والزراعية بخاصةً بشقيها النباتي والحيواني، كذلك ببعض الصناعات التقليدية والنسيجية والحرفية، إضافةً للجهود التطوعية من خلال المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية الخيرية التي كان لها الدور الإيجابي في الوضع المعيشي للأسرة السورية.

2. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الإجتماعية للنساء والفتيات ؟

إن أهم الإجراءات المتخذة للوصول إلى الحماية الإجتماعية هي:

- **تقديم أو تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء العاطلات عن العمل (مثل استحقاقات البطالة، وبرامج الأشغال العامة، والمساعدة الاجتماعية).**
- **تقديم أو تعزيز التحويلات النقدية المشروطة.**
- **تقديم أو تعزيز التحويلات النقدية غير المشروطة.**

حيث قامت السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في سورية على مبدأ الدولة الراعية و المتبنية لكل إحتياجات المواطنين، وبالتالي كانت سياسات الحماية الإجتماعية لسنوات طويلة تقوم على تقديم الدعم الشامل لكل المواطنين بغض النظر عن عوامل هشاشتهم و درجة إحتياجهم، حيث كان الدعم هو دعم سلعي بمعنى (دعم موّجه للسلع و الخدمات) و ليس للشرائح المحتاجة، و هذا ما تجلّى في تحمّل الدولة الفاتورة الأكبر من تكاليف المحروقات و الخبز و الكهرباء و المواد التموينية و مياه الشرب لتصل للمواطن بسعر مدعوم بغض النظر عن مستوى دخل الأسر والأفراد المستفيدين من الدعم، إضافة إلى الخدمات المجانية التي تقدم في قطاعات هامة هي (الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية ....).

إلا أن تقدم التفكير في أي منهج لإعادة هيكلة وإصلاح سياسات الحماية الإجتماعية كان لا بد أن يترافق مع أهمية وجود حزمة من برامج الرعاية و التمكين الإجتماعي أو كما يوصف في أدبيات التنمية الإجتماعية بـ شبكات الأمان

الإجتماعي، وتحقيق ركائز العدالة الإجتماعية الأربعة "الحقوق، والإنصاف، والمساواة، والمشاركة" من خلال المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع رجالا ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من إستخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها.

وفي هذا الإطار تم إصلاح، وتفعيل عمل الصندوق الوطني للمعونة الإجتماعية، حيث يعتبر الصندوق هو الإنموذج الأبرز لشبكات الأمان الإجتماعي على المستوى الوطني، ويعتبر أحد أدوات توجيه الدعم لمستحقيه وتعزيز قدرتهم على مواجهة آثار التغيرات الاقتصادية، وإنعكاساها على واقعهم المعيشي.
هذا ومع إستمرار الحرب على سورية، وإشتداد وطأتها والحصار الاقتصادي، وخروج البنى الإنتاجية و الخدمية عن الخدمة، إزدادت أهمية العمل على إصلاح سياسات الدعم، والمنظومة التنفيذية لبرامج الدعم والبرامج الرافدة والمكملة لا سيما برامج الحماية الإجتماعية و منها شبكات الأمان الإجتماعي. وقد أدت هذه الأوضاع إلى نمو استثنائي في التدابير المخصصة للحماية الإجتماعية منذ بداية الجائحة استفاد منها مئات الآلاف من الناس .وقد اشتملت على توسيع نطاق البرامج الحالية أو تكييفها أو اعتماد برامج جديدة، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة والإغاثة في حالات الطوارئ .

وقد أظهرت أزمة كوفيد- /19/ أوجه القصـور في ملاءمة نظم الحماية الإجتماعية الموجودة مسـبقاً من ناحية التغطية والملائمة والشـمول، ومع اسـتمرار الجائحة وآثارها على حياة الناس تطلب الأمر تطوير منهج متكامل ومنسـق للحماية الاجتماعية، وتحسـين حوكمة الإدارة والتنسـيق لقطاع الحماية الإجتماعية في سـورية، والإفادة من التعاون القائم مع المنظمات الدولية، والتمويل المتاح لتعزيز حوكمة الحماية والعدالة الإجتماعية من خلال:

أولاً- تعزيز الأطر المؤسساتية والقانونية والإدارية:

- التنسـيق المؤسـسـاتي في قطاع الحماية الإجتماعية: تبنى البرنامج الوطني التنموي سـورية بعد الحرب النهج التشاركي في مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير آلياتها ولاسيما ضمن البرامج التالية:

  - ✓ برنامج تطوير شبكات الأمان الاجتماعي
  - ✓ برنامج تطوير نظم الضمان لاجتماعي
  - ✓ البرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية
  - ✓ البرنامج الوطني للتمكين الاجتماعي
  - ✓ برنامج تطوير عمل المنظمات غير الحكومية

وهذه البرامج لاسـيما (برنامج المعونة الاجتماعية، وتطوير شـبكات الأمان الإجتماعي) تركز على تعزيز مقومات الحماية الإجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً وهشـاشـة، و التي سـتكون بالضـرورة الفئات الأكثر تأثراً خلال مسـار إعادة هيكلة الدعم التي تحتاج إلى تدخلات فعّالة على مستوى شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال:

تعزيز المشـــاركة مع القطاع الأهلي: حيث يتكامل دور الوزارة في هذا الســياق مع دور كلاً من المجتمع الأهلي والشركاء المعنيين من القطاع الخاص، والخدمات المجانية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الأهلية للفئات الأكثر احتياجاً هي صيغة مهمة من صيغ شبكات الأمان الاجتماعي، سواء كانت هذه الخدمات عينية أو نقدية أو خيرية.

ثانياً- الإفادة من التمويل الدولي في تطوير نظم الحماية الإجتماعية:

نفّذت وزارة الشــؤون الإجتماعية خلال الفترة /2019-2022/ نحو /15/ برنامجاً، منها ما هو من أموال الدعم الإجتماعي المخصــصــة للصــندوق الوطني للمعونة الإجتماعية في الموازنة العامة للدولة، ومنها ما هو من خلال التوظيف الكفوء لموازنة التعاون مع المنظمات الدولية، ومن هذه البرامج خلال العام /2021/على ســبيل المثال:

- ✓ برنامج المعونة النقدية للأســر التي ترعى حالات شــلل دماغي (أذيات النخاع الشــوكي وأذيات الدماغ الرضية) (29) ألف مستفيد.
- ✓ مشــروع التحويلات النقدية للأطفال من ذوي الإعاقات المعقدة بالتعاون مع اليونســيف (12) ألف مستفيد.
- ✓ مشروع المعونة النقدية للإحتياجات الأساسية (منحة بدل التعطل للعمال المياومين المتضررين خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية - استجابة كوفيد- 19)(31 الف مستفيد).
- ✓ مشروع المعونة النقدية لإحتياجات الشتاء.
- ✓ مشاريع المعونة النقدية للأسر الأكثر هشاشة (وكالات الامم المتحدة مثل مفوضية اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية).
- ✓ المنحة المالية المقدمة من المجلس المركزي لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ برنامج الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين غير القادرين على العمل (25 ألف مستفيد).

3. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين النتائج الصحية للنساء، والفتيات بها ؟

في ظل الحصار الإقتصادي، بذلت وزارة الصحة السورية جهوداً كبيرة من أجل الإستمرار بتأمين الخدمات الصحية للمواطنين بعامةً والنساء والفتيات بخاصةً، وفق مبدأ تشاركي وبما يحقق العدالة والجودة والكفاءة، حيث عملت على تعزيز المخزون من الأدوية والمستلزمات الطبية، لا سيما خلال سنوات الحرب، وما بعد الحرب.

ومع عودة الأمن والأمان إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة الماسة لتحقيق التنمية الصحية وفي إطار تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقديم خدمات الرعاية الصحية عبر المراكز الصحية، والعمل على رفع الوعي الصحي لتحسين المؤشرات الصحية، وإحراز تقدم في مجال التغطية الصحية الشاملة سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم إجراء مسح للمراكز الصحية للتأكد من جاهزيتها لاستقبال المرضى،

جدول رقم (8) تطور اعداد المراكز الصحية 2019-2022

الأعوام	2019	2020	2021	2022	2023
أعداد المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	1114	1218	1234	1234	1780

وتشير الإحصاءات إلى التطور الكمي والنوعي في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء من خلال الآتي:

- برنامج خدمة الرعاية قبل الحمل، من خلال الإكتشاف والتدخل المبكر قبل الحمل للحد من حدوث المخاطر الصحية والسلوكية والاجتماعية والبيئية من أجل الحصول على حمل سليم وولادة آمنة. حيث بلغت عدد النساء المستفيدات خلال الفترة /2021-2023/ نحو (66) ألف سيدة.
- تعزيز حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة.
- توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (**HIV**).
- الإضطلاع بحملات للتوعية العامة/الصحة العامة.
- تقديم تدريب على مراعاة منظور المساواة بين الجنسين لمقدمي الخدمات الصحية.
- تعزيز التثقيف الجنسي الشامل في المدارس أو من خلال البرامج المجتمعية.
- تزويد اللاجئات من النساء والفتيات، وكذلك النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية بإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

جدول رقم (9) أعداد المستفيدات من خدمات الرعاية قبل الحمل

2021	2022	حتى النصف الأول من 2023
14918	31847	19641

- ونلاحظ أنه خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) تأثر طلب الخدمة وتأثر إقبال المستفيدات إلى المراكز الصحية، وتحولت الكثير من الموارد المخصصة إلى شراء وسائل الوقاية بهدف الإستجابة للحالة الطارئة، وقد تم إعداد دليل الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية في ظل جائحة كوفيد19 ليستخدم كمرجع عملي للحفاظ على تقديم الخدمات الصحية في مجال الرعاية الصحية الأولية. ويلاحظ من الجدول بدء إرتفاع أعداد الخدمات بسبب رجوع الأهالي وإستقرارهم في المناطق وانتهاء جائحة كورونا

وحالة الحجر الطارئة، والرجوع لتأمين مواد تنظيم الأسرة، والمقويات والأدوية النسائية بشكل دوري بعد حدوث إنقطاعات متكررة بسب الظروف التي مرت بها البلاد.

- **في المراكز الصحية**؛ يتم تنفيذ العديد من جلسات التثقيف الصحي حول مواضيع متعددة مثل:
  - الأمومة الأمنة والتشجيع على الولادة الطبيعية والممارسات الصحيحة بعد الولادة، والرضاعة الطبيعية المطلقة، وتأخير حمام الوليد والتغذية المتوازنة ..
  - تنظيم الأسرة (فوائده –وسائله).
  - صحة الثدي، وأهمية فحص الذات.
  - الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم، وأهمية إجراء فحص اللطاخة.
  - الأمراض المنقولة جنسياً.
  - الرعاية الطبية قبل الزواج، ومخاطر الحمل المبكر، وزواج الأقارب.
  - مرض الكورونا (أعراضه وطرق الوقاية منه).
- كما عمدت وزارة الصحة لإتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن حدوث الزلزال في شباط /2023/، حيث تم بالتنسيق مع كافة الجهات لإيصال الخدمات الصحية إلى المناطق المنكوبة والمناطق المستقبلة للوافدين من المناطق المنكوبة، من خلال تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية، وتقديم الرعاية للحوامل والمرضعات والإحالة لأقرب مشفى عند اللزوم.

- خلال عام /2022/، أطلقت وزارة الصحة الإستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقات والأطفال للأعوام /2022-2025/، والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها الجمهورية العربية السورية ومع الإستراتيجيات العالمية، وبذلك تكون الركائز الرئيسة لهذا العمل هو الإلتزام بتحسين صحة النساء والمراهقات والأطفال عبر التدخلات متعددة القطاعات وتحسين جودة الخدمات وتقليل الفجوات . وتتلخص الأهداف العامة للإستراتيجية بالآتي:

1- ضمان الوصول العادل إلى خدمات صحية شاملة، ومتكاملة وذات جودة عالية للمرأة والطفل والمراهق/ة
2- تعزيز نظم المعلومات الخاصة بجمع وتوفير وإمكانية الوصول وجودة ونشر المعلومات الاستراتيجية، بما في ذلك البيانات الصحية والإحصاءات المتعلقة بصحة المرأة والطفل والمراهق/ة.
3- تعزيز المهارات والممارسات الصحية الإجتماعية والسلوكية وجهود إشراك المجتمع لتحسين نتائج عادلة لصحة الأم والطفل والمراهق/ة.
4- ضمان قوة عاملة صحية فعالة تخدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
5- عقد شراكات فاعلة وذات أثر في تحقيق أهداف الاستراتيجية.

- تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات الصحية للفئات ذات الحاجة في كافة أرجاء القطر العربي السوري، ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل مجاني وبجودة عالية، ويتم تأمين التمويل اللازم لها، بالتشبيك مع الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية.

4. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات؟

- **إتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتعلم والتدريب التقني والمهني (TVET)، وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها.**
- **تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيز، على جميع مستويات التعليم.**
- **توفير التدريب المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمعلمين وغيرهم من المهنيين في مجال التعليم.**
- **تعزيز البيئات التعليمية الآمنة والخالية من التحرش والشاملة للنساء والفتيات.**

يعد التعليم ضرورة مجتمعية، وركيزة أساسية لأي تطور إجتماعي إقتصادي وتنموي، والوسيلة الأساس لتطور أي مجتمع ليساهم في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وتعميم الفوائد المجتمعية الأوسع مثل تعزيز التماسك الإجتماعي، وإنخفاض معدل الجريمة، والعنف في المجتمع.

إلى ذلك ترتبط المساواة بين الجنسين إرتباطاً وثيقاً في الجمهورية العربية السورية، بجهود وزارة التربية السورية الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم والإلتزام بتحقيق **الهدف الرابع للتنمية المستدامة من خلال جدول أعمال /2023/**، وضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع كما الوصول **للهدف الخامس للتنمية المستدامة** بضرورة **""تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".**

هذا وفي ظل الأزمات، تتغير متطلبات التعليم، وكذلك قدرة المتعلمين للوصول إلى المدرسة، وضمان **وصول الإناث كما الذكور من مختلف الأعمار بصورة متساوية لتحقيق فرص التعليم الجيد**، والتي من أهمها:

أولاً: تأمين بيئة مدرسية آمنة ومنصفة صديقة للأطفال وخصوصاً الفتيات:

حيث اتخذت وزارة التربية السورية العديد من الإجراءات لتحقيق التكافؤ في فرص التعليم بين الجنسين، وتأمين الوصول الآمن والمنصف لهم، ويبين الجدول الآتي عدد المدارس في القطر خلال السنوات 2019-2023 :

الجدول رقم (10) تطور عدد المدارس لكافة المراحل التعليمية 2019-2023

عدد المدارس حسب المراحل التعليمية				
2023	2022	2021	2020	2019
14.505	13.660	13.115	13.280	12.721

هذا وقد حرصت الوزارة **على توفير فرص التعليم في المناطق التي تأثرت بالأزمة ومواجهة التحديات المُعيقة** على إمتداد سنوات الأزمة مما ساهم في زياد نسبة التحاق الفتيات في التعليم من خلال تشجيع الآباء على إرسال بناتهم إلى المدارس، **وقد تم** الاستمرار **بصيانة وترميم المدارس المتضررة** لضمان عودة التلاميذ/ات والطلاب /الطالبات بتمويل حكومي وبدعم من المنظمات الدولية، وقد حقق هذا الإجراء، زيادة نسبة التحاق الفتيات في التعليم. والجدول الآتي يوضح عدد المدارس التي تم تأهيلها، وصيانتها:

جدول رقم (11) تأهيل وصيانة الأبنية المدرسية

تأهيل وصيانة الأبنية المدرسية					
العام	2019	2020	2021	2022	2023
الإجمالي	2222	2105	2791	2486	2043

- هذا وقد تم إعتماد تصاميم، ومبان مدرسية مقاومة للأخطار، والتهديدات التي تواجهها، مع غرف مسبقة الصنع، من أجل توفير السلامة والأمان في المدارس في الطريق من وإلى المدرسة، وتحويل بعض المدارس إلى دوام نصفي (صباحي ومسائي) لإستيعاب التلميذات والطالبات الوافدات.

ثانياً: توفير فرص التعليم للإناث:

التعليم في الجمهورية العربية السورية حق تكفله الدولة لجميع أبنائها تحقيقاً **لمبدأ ديمقراطية التعليم** وتكافؤ فرص التعليم أمام الجميع دون استثناء، لمتابعة تعليمهم حسب إمكاناتهم وقدراتهم وميولهم التي لتحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعّالة، بالموائمة مع **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** بتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات بدءاً بالتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وانتهاءً بالتعليم العالي وفي جميع البيئات التعليمية (أي النظامية وغير النظامية)..

الجدول رقم (12) معدل الالتحاق الصافي للأطفال بعمر 3-5 سنوات

لمؤشر/عام دراسي		2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
معدل الالتحاق الصافي عمر 3- 5	ذكور	6.3%	9.8%	8.7%	9.3%	9.3%
	إناث	6.0%	9.3%	8.1%	8.9%	8.9%
معدل التكافؤ		95%	95%	93%	96%	96%

تقييم الأثر: تُظهر مؤشرات القطاع التربوي **تقارباً بسيطاً** في نسبة التحاق الإناث والذكور في مرحلة رياض الأطفال وقد حافظ مؤشر التكافؤ على قيمته خلال الأعوام /2019-2023/، قد يكون السبب هو ارتفاع نسبة المواليد من الذكور، وتُظهر ايضا **تساوي نسبة مشاركة الإناث والذكور** في برامج تنمية الطفولة المبكرة وحافظ مؤشر التكافؤ على قيمته خلال الأعوام /2019-2023/ مع ارتفاع المؤشر لصالح الإناث خلال العامين /2019-2023/ وهو يدل على حصول الفتيات على فرصة معادلة لفرص الذكور في الحصول على برامج تنمية الطفولة المبكرة في سورية.

الجدول رقم (13) معدل التكافؤ في الاستفادة من خدمات برامج تنمية الطفولة المبكرة

لمؤشر/عام دراسي		2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
ذكور		%15.9	%16.6	%21.3	%20.6	%23.2
إناث		%16.2	%16.5	%21.3	%20.5	%23.7
معدل التكافؤ		%102	%100	%100	%100	%102

وفي مرحلة التعليم الأساسي لهذه المرحلة دور مهم في بناء شخصية الفتاة المتوازنة بجوانبها الوجدانية والعلمية والفكرية والإجتماعية والنفسية والجسدية، عن طريق اكتساب المعارف، والمهارات، والإتجاهات التي تمكنها من تطوير نفسها وإستخدام التقنيات والتفاعل مع القضايا الإجتماعية والوطنية والعالمية بشكل إيجابي وتوظيفها في المواقف الحياتية وتهيئتها للمرحلة الثانوية، لذلك توفر السياسات الشاملة وصول الجميع إلى تعليمٍ ذي جودة مع التركيز على التعليم الريفي، التعليم المهني، والتدريب، وتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،

وتظهر مؤشرات القطاع التربوي تقارباً في نسبة التحاق الإناث بالذكور الصافي في مرحلة التعليم الأساسي نسبة لعدد السكان في الفئة العمرية المقابلة لمرحلة التعليم.

الجدول رقم (14) مؤشر التكافؤ في التعليم الاساسي

المؤشر/عام دراسي		2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
معدل الالتحاق الصافي (التعليم الأساسي من 6-14)	ذكور	58.8%	81.1%	73.9%	68.4%	#
	إناث	57.1%	78.4%	71.7%	66.9%	#
مؤشر التكافؤ		97%	97%	97%	98%	#

كما وتولي وزارة التربية الإهتمام بوصول الفتيات وإتمامهن **مرحلة التعليم الثانوي** حيث أنها عملت خلال سنوات الأزمة على استثناء الطالبات المتسربات من شرط السن للتسجيل في المدارس ، كما ويتم العمل على دراسة لإحداث منهاج لتعويض الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم الثانوي.

أما ما يتعلق بالتعليم الثانوي المهني:

- ✓ تم إصداروتطبيق قانون (38) لعام 2021 الذي ينص على تحويل الثانويات المهنية إلى مراكز إنتاج مما ساهم في زيادة الإقبال على التسجيل في التعليم المهني وتفعيل دور الثانويات المهنية في سوق العمل .
- ✓ تعديل وتطوير آليات القبول في التعليم المهني لزيادة نسب القبول الجامعي.
- ✓ وضع آلية لبرنامج التلمذة المهنية وربط التعليم المهني بسوق العمل بحيث يتم تفعيل التعليم المزدوج .
- ✓ تمكين المعلمات والطالبات من إكتساب المهارات اللازمة للإنخراط بسوق العمل وتحقيق الإستقلالية الإقتصادية .
- ✓ مشاركة طالبات **التعليم النسوي** بإنتاج الألبسة والكروشيه، ويجري العمل على توسيع العمل ليشمل /40/ مدرسة مهنية .
- ✓ مشاركة **طالبات التعليم الصناعي** بمشاريع الطاقة الكهربائية .
- ✓ تأمين الآلات،المخابر، الأجهزة والمستلزمات لتدريب طالبات الثانويات المهنية.
- ✓ دراسة آلية تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية والإنتاجية على المساهمة في توفير التدريب المهني للفتيات،

- تقييم الأثر: تظهر مؤشرات القطاع التربوي تقارب معدل وصول الإناث والذكور **للصف الثالث الثانوي** العام والمهني باختصاصاته كافةً **ورجوحه لصالح الذكور** سببه زواج الفتيات المبكر وقد حافظ مؤشر التكافؤ على قيمته خلال الأعوام 2019-2023 ،مع ملاحظة تحسنه في الأعوام الثلاثة الأخيرة. كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (15) معدل الوصول للصف الثالث الثانوي(عام + مهني)

المؤشر/عام دراسي		2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022	2022/2023
معدل الاتمام للتعليم الثانوي	ذكور	23%	31%	32%	28%	#
	إناث	25%	34%	34%	33%	#
مؤشر التكافؤ		111%	110%	108%	118%	#

تظهر مؤشرات القطاع التربوي تقارب معدل إتمام الإناث والذكور للصف الثالث الثانوي بفروعه العام والمهني باختصاصاته كافةً وذلك نسبة لعدد السكان **ورجوح المؤشر لصالح الإناث** وبعود ذلك إلى **ارتفاع مستوى الوعي لدى المجتمع السوري بأهمية التعليم خاصة بالنسبة للإناث** بينما قد يعود **تراجع مشاركة الفتيان في التعليم الثانوي إلى أنّهم أكثر عرضة للتسرب من أجل العمل للمساعدة في رفع دخل الأسر** نتيجة لارتفاع

معدلات الفقر بسبب الأزمة التي يمرّ بها وطننا والتي استهدفت معظم قطاعات الحياة وقد حافظ مؤشر التكافؤ على قيمته خلال الأعوام 2019-2023، ومن جهة أخرى فإن **توفير بيئة مدرسية صديقة ومرحبة بالأطفال وخاصة بالفتيات وتراعي ذوي الإعاقة** أمر تعمل عليه وزارة التربية من خلال :

- التوسع بالمدارس الدامجة وتزويدها بالوسائل والتجهيزات اللازمة (كود هندسي – معينات سمعية – بصرية). حيث وصل عدد المدارس الدامجة الى /235/ مدرسة في العام 2023.

- تزويد غرف المصادر بكافة الوسائل التعليمية والتجهيزات اللازمة التي تراعي الأطفال ذوي الإعاقة .

- بناء المرافق الصحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وذوي الإعاقة ، وفيما يلي عدد المدارس التي تحتوي على مرافق صحية (مراحيض) تراعي الفوارق بين الجنسين والملحق ذي الرقم (2) يوضح ذلكج

- تدريب معلمي غرف المصادر وفق نظام التعليم الدامج

- يتم العمل على ربط المدارس الدامجة بمشاريع مهنية بالتنسيق مع التعليم المهني والتي تعود بالفائدة على التلاميذ ذوي الإعاقة (الذين لا يكملون تحصيلهم العلمي).

- تقديم خدمات تعليمية خاصة لذوي الإعاقة من خلال برنامج الفحص الطبي الدوري في المستوصفات الصحة المدرسية حيث يتم فحص جميع التلاميذ بعمر 5-6 سنوات عند تسجيلهم لأول مرة في المدرسة، وإجراء تقييم من حيث وجود إعاقات ذهنية أو غيرها وإحالتهم إلى لجان الدمج من أجل إخضاعهم إلى معايير عالمية وتسجيلهم في مدارس الدمج والتي تقدم خدمات تعليمية خاصة لذوي الإعاقة.

ثالثاً: تحسين أساليب التعليم، والتعلم لتعزيز جوانب تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم:

- تسعى وزارة التربية بشكل مستمر لتحسين أساليب التعليم من خلال **تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين والمعلمات وتقديم برامج التقويم**.

- تم وضع **نهج شمولي تربوي** قائم على مراعاة حقوق الأطفال وخصوصاً الطفلة و تضمين المقررات الدراسية للمعارف والمهارات، والاتجاهات والقيم التي تعزز جوانب تكافؤ الفرص بين الجنسين الذي يشير إلى الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية للبنات والأولاد في الوصول إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة الكاملة في صنع القرارات، وردت هذه المفاهيم في

كتب التعليم العام وكتب منهاج الفئة (ب) وكتب التعلم التمكيني (الذاتي) التي حرصت على تأكيد ضرورة الالتحاق بالدراسة ومتابعتها واستكمالها لكلا الجنسين وتوفير التعلم واكتساب المهارات الحياتية.

▪ يساعد **المنهاج السوري الجديد** الذي تم تطويره أثناء الحرب على سورية المتعلمات على مواجهة التحديات من العنف، والتطرف، والتمييز، والفقر ، والتدهور البيئي، والأمراض، ويحول الأزمات إلى فرص لتعزيز مفاهيم التفكير المقدم ومواكباً أحدث المستجدات العلمية والتربوية والتقنية. بما يراعي الهدف الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة تعزيز مهارات (المواطنة - مهارات الحياة - التمكين الذاتي، المساواة بين الجنسين ...)

▪ **مهارة التواصل** يتمكن المتعلمون من تجنب الإنحياز القائم على الإختلافات مثل النوع الإجتماعي أو العمر أو الطبقة الاجتماعية.

▪ **في مهارات الحياة والعمل** يتمكن المتعلمون من إظهار مهارة التسامح، وإحترام الآخرين والعمل ضمن فريق.

▪ في **المواطنة الوطنية** والعالمية يتمكن المتعلمون من تجنب الإنحياز والتمييز والعنف والتطرف.

▪ وفي **مهارات الاستدامة البيئية** يتمكنون من تعزيز نمط حياة صحي مثل تجنب تعاطي المخدرات والسلوكات الخطرة وغيرها.

▪ كما تم تأليف منهاج خاص **بالتعلم الوجداني** للصفوف من الأوّل وحتى الثالث الثانوي، يمثل أحد القنوات التي تدعم وتعزز مهارات التعلم مدى الحياة.

ومن المهم التنويه إلى أن وزارة التربية حريصة على **تأمين وطباعة الكتاب المدرسي** المجاني لجميع التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي ، وتأمين الكتاب لمرحلة التعليم

الثانوي وتبذل كل الجهود لتخطي الصعوبات التي تواجهها لتحقيق ذلك في ظل قانون قيصر، والعقوبات المفروضة.

▪ **ورش تدريب المعلمات :** تهدف الدورات والورشات التدريبية التي تعزز بناء قدرات المعلمات ليكنَ جزءاً مؤثراً وفاعلاً في خلق البيئة المدرسية الإيجابية الآمنة والمنصفة الخالية من أي شكل من العنف أو التمييز القائم على النوع الاجتماعي، دمج ذوي الإعاقة، تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وكذلك المشورة الفردية والجماعية ومساعدة الفتيات على التخلّص من النظرة التقليدية للمجتمع لهنّ و

إقتصـــار دور الفتـــاة بـــالمنزل ومتـــابعتهن لضـــمان تحقيـــق نتـــائج تعليميـــة جيـــدة للفتيـــات مـــن خلال التأكيد على الفرص التي يخلقها التعليم لها مستقبلاً.

الجـدير بالـذِكر بـأن **وجـود نمـاذج نسـائيّة تعمـل في قطـاع التعلـيم كالمعلمـات ،المرشـدات ،المـديرات** تُسـاهم في تعزيـز ثقـة الفتيـات بأنفسـن وتُحسِـن مـن نظـرتهن للمـرأة ، وفيمـا يلي جـدول يبـين تفـوق نسـبة المعلمـات والمدرسـات الإنـاث على نسـبة المعلمـين الـذكور مـن إجمـالي الكـوادر التربوية بكافة المراحل التعليمية كما الآتي :

جدول رقم (16) معدل التكافؤ في اعداد الهيئة التعليمية

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الهيئة التعليمية	260.357	261.947	260.808	270.070	276.473
منهم إناث	206.593	209.275	211.684	222.917	230.291
نسبة الإناث	%79	%80	%81	% 83	%83

رابعـاً: ضـمان حصـول جميـع الفتيـات بمـن فـيهن المتـأثرات بالأزمـة داخليـاً على تعلـيم جيد من خلال العديد من الإجراءات:

تـوفر الحكومـة السـورية التعلـيم للجميـع ولاسـيّما الفتيـات المُهجـرات والمتـأثرات مباشـرةً بالأزمـة مـن خلال تقديم العديد من التسهيلات منها:

- ✓ قبول التلميذات ممّن لا يمتلكنّ أيّة وثائق ثبوتية مدرسية بموجب سبر معلومات، ووضعهمن في الصف المناسب وفق فئتهنّ العمرية.
- ✓ عملت الوزارة على إصدار الوثيقة الخاصة بتقدير الأعمار لمن لايمتلكون وثائق شخصية (مكتومات-مجهولات - فاقدات الرعاية الأسرية بشرط وجود وصاية قانونية على التلميذة.
- ✓ تيسـير إجـراءات تسـجيل التلميـذات العائـدات في أقـرب مدرسـة لمكـان سـكنهم، وإسـتيعاب التلميـذات والطالبـات كافـةً و قبـول الطالبـات في المرحلـة الثانويـة مـن المنـاطق المحاصـرة في أي مدرسـة يطلبـون الإلتحـاق بهـا وإسـتثناء بعـض المنـاطق مـن شـرطي السـن والـدرجات في القبـول بالتعليم العام، وإعادة الطلاب المتسربين إلى المدرسة واستثنائهم من شرط العمر.

5- تعزيـز فـرص الـتعلم البديلـة للفتيـات والفتيـان: يـتم تطبيـق بـرامج الـتعلم البديلـة المرنـة لتعـويض الفاقـد التعليمي لكـل مـن (المتسـربات، المنقطعـات عـن الدراسـة، غيـر الملتحقـات بالمـدارس) كإسـتجابة إنسـانية بالتعـاون مـع المنظمـات الدوليـة لتحسـين نسـب الإلتحـاق مـن خـلال العديـد مـن البرامج كما الآتي:

❖ **منهاج الفئة / ب/:** منهاج تعليم رسمي مكثف يقوم على تصميم مناهج لتدريس كل عامين دراسيين بعام واحد تمّ إعداده من قبل وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونيسف، ويتم تطبيقه في مدارس التعليم

الرسمي في جميع المحافظات وفق مناهج الجمهوريّة العربية السوريّة وللمواد الأساسية (لغة عربيّة - رياضيات - علوم عامة – لغة أجنبيّة)، وكان له الأثر الكبير خلال الأزمة في عودة الفتيان /الفتيات من هم بين (8-15) سنة إلى المدرسة وتحديداً ممن لم يسبق لهم الالتحاق في المدرسة (لا زالوا أميين)،أو الأطفال المتسربين من التعليم الأساسي لمدة عامين أو أكثر بعد التسرب لتعويض الفاقد التعليمي، ومتابعة التحصيل الدراسي رغم الظروف الصعبة، واستفاد من البرنامج هذا العام /2023/ ما يقارب /55821/ تلميذ /ة وطالب/ة ، وقد بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالبرنامج خلال الخمس السنوات 47% من نسبة الذكور .

❖ **برنامج التعلم الذاتي** : تعمل وزارة التربية خلال سنوات الأزمة على حصول الفتيات في المناطق التي يصعب الوصول إليها (ادلب – الرقة – دير الزور – الحسكة – ريف حلب) إلى المستلزمات التعليمية والتعليم غير الرسمي، ولا سيما لصالح الإناث غير الملتحقات بالمدارس من الصف الأوّل إلى التاسع وحرصاً منها على تعويض الفاقد التعليمي عملت من خلال مبادرتها بتأليف أوراق مواد التعلم الذاتي بالتعاون مع اليونيسف والأونروا وذلك لمواد التعليم الأساسية (اللغة العربية - اللغة الإنكليزية- العلوم – الرياضيات) التي تساعد الأطفال على تحقيق النجا، والعودة إلى مدارسهم.

❖ **برنامج الاستضافة**: تنفذ الوزارة هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والمنظمات والجمعيات الأهلية و يتم خلاله استقبال تلاميذ/ ات وطلاب/ات الشهادتين من المناطق صعبة الوصول ومن لبنان لإجراء الامتحانات الوطنية للشهادتين (التعليم الأساسي – الثانوية العامة) وللحصول على شهادة معتمدة ومعترف بها لمتابعة مسارهم التعليمي وبموجبه يتم توفير الإقامة، ودروس التقوية، والمعونة المادية والغذائية، والسكن وبدل المواصلات خلال فترة الامتحانات.

وفيما يلي احصائية بعدد الإناث القادمات من المناطق التي كانت تحت سيطرة المجموعات الارهابية وأيضاً القادمات من لبنان لتقديم امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي.

الجدول رقم (17) عدد الطالبات ضمن برنامج الاستضافة 2021-2023

العام	عدد الإناث
2021	4896
2022	5406
2023	4999

البعد الثالث

التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

مجالات الاهتمام الحاسمة:

- العنف ضد المرأة.
- الحقوق الإنسانية للمرأة.
- المرأة ووسائل الإعلام.
- الطفلة الأنثى.

1.في السنوات الخمس الماضية، أي أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وفي أي سياقات أو مواضع محددة، قد أعطتها الأولوية للعمل؟

أولت الجمهورية العربية السورية العنف ضد النساء والفتيات أهمية خاصة على عدة مستويات وفيما يلي أهم محاور هذه السياقات والتدابير التي اتخذت من أجلها، حيث تم التركيز على قضية:

زواج القاصرات، والزواج المبكر والزواج القسري:

يمثل الزواج والحمل المبكر في سن المراهقة عقبة كبيرة تحول دون إكمال الفتيات المرحلة الابتدائية والانتقال إلى التعليم الثانوي وهي من أهم قضايا حقوق الإنسان حيث إن توفير الفرص التعليمية للفتيات يُعد أمراً بالغ الأهمية لتأخير الزواج المبكر قدر الإمكان ، فالفتيات اللواتي يرتدن إلى المدرسة وقطعن (8)سنوات من الدراسة تعد فرص زواجهن المبكر أقل إحتمالاً من الفتيات اللواتي لم يدرسن أو من كانت سنوات دراستهن لا تتعدى الثلاث سنوات، إضافة إلى أن التعليم يَساعد الإناث في إحداث التغيير في المجتمع، وتحديد مصيرهن بأيديهن عندما يحصلن على مستويات عالية من التعليم، وقد نصت **المادة /19/** "تكمل أهلية الزواج للفتى والفتاة بتمام الثامنة

عشرة من العمر"، هذا وتولي وزارة التربية الأهمية **الكبرى لمعالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال، والزواج المبكروالقسري بما في ذلك الأعراف والقيم الإجتماعية والقوالب النمطية** من خلال العديد من التدابير والتي أهمها:

- تعديل قانون الأحوال الشخصية بموجب القانون رقم (4) لعام2019، ومن أهم تعديلاته رفع الحد الأدنى لسن الزواج للذكر والأنثى بسن الثامنة عشرة.
- تنفيذ أنشطة وفعاليات للتلميذات والطالبات في بعض مدارس التعليم الأساسي بالمحافظات من أجل التوعية حول الحماية من التعرض للخطر بالنسبة للأطفال /التحرش الجنسي/. وإعداد نشرات توعية حول زواج الأطفال المبكر والقسري وأضراره موجهة للمرشدين النفسيين والإجتماعيين في المدارس لتوعية التلميذات والطالبات .
- تعمل المنظمات غير الحكومية على تقديم جلسات التوعية، او مشورة قبل الزواج من حيث التوعية الطبية والنفسية والقانونية مع نقابة أطباء سورية في مراكز الفحص الطبي قبل الزواج.

-

2. ما الإجراءات التي أعطتها دولتك الأولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ؟

- تعمل الجمهورية العربية السورية على التصدي للعنف ضد النساء من خلال عدد من الإجراءات القانونية ووضع الخطط والإستر اتيجيات الوطنية لمنع العنف في مختلف القطاعات، منها:

أولاً: تقديم أو تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل الملاجىء، وخطوط المساعدة، والخدمات القانونية، والخدمات الصحية المخصصة، وخدمات العدالة، والمشورة والإسكان):

يجري العمل على التحضير لإستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، كما تمّ افتتاح وحدة حماية الأسرة في آذار عام /2017/، التي تعمل على إستقبال النساء والأطفال الناجين من العنف لفترة محددة أقصاها ستة أشهر ، وتقدم حزمة متكاملة من الخدمات مثل المأوى والخدمة الطيبة، والدعم النفسي والإجتماعي والإستشارة القانونية، بالإضافة إلى التمكين من حيث تقديم التدريب على مهن مثل الخياطة والحلاقة والكمبيوتر مع المساعدة في إعادة الإندماج مع المحيط الأسري، كما تم افتتاح عيادات خارجية لتقديم خدمات صحية نفسية قانونية ودعم نفسي وإجتماعي، وتمّ إطلاق خط المساعدة إستجابة لكارثة الزلزال لتقديم خدمة الدعم النفسي، والإجتماعي والإحالة إلى الخدمات المتخصصة الطبية والمعيشية والكشف عن التصدعات في المباني.

الجدول رقم (18) احصائيات وحدة حماية الاسرة 2017-2023

العام	المستفيدون الكليون	صحة انجابية	خدمات العنف القائم على اساس الجنس	ملجأ	تدريبات مهنية	قانوني
2017	1134	98	1036	10	6	27
2018	2004	1681	323	8	86	79

62	134	32	744	2016	2760	2019
14	168	29	459	1036	1495	2020
50	163	59	368	462	830	2021
60	366	29	578	1126	1724	2022
53	115	28	415	1163	1774	2023
26	20	11	339	1455	1851	2024[1]
371	1058	206	4262	9037	13572	المجموع

- فيما يتعلق بتيسير وتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء فقد تم إطلاق الخط الساخن المجاني على مدار 24 ساعة في وحدة حماية الأسرة التابعة للهيئة السورية للإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والأطفال، وتقديم خدمات الإستشارة القانونية والدعم النفسي والإجتماعي بالإضافة إلى الإحالة لوحدة الحماية (المأوى الآمن) وإطلاق حملة "لا تسكتي" بهدف التصدي لظاهرة العنف الأسري وعقدت عدة ورشات عمل في جميع المحافظات للتعريف بظاهرة العنف الأسري والخدمات المقدمة في وحدة حماية الأسرة وإطلاق خط المساعدة.

- فيما يتعلق بتزويد النساء ضحايا العنف الجنسي بالخدمات الطبية والإجتماعية والنفسية تقوم وحدة حماية الأسرة التابعة للهيئة السورية بإستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف، وتقدم لهم حزمة متكاملة من الخدمات (المأوى الآمن ــ الدعم النفسي الإجتماعي. الإستشارة القانونية، بالإضافة إلى تمكين النساء من خلال العودة إلى التعليم أو التدريب على مهن)، كما تتضمن الوحدة عيادات طبية للنساء والأطفال لتقديم التشخيص، والعلاج والدواء مجاناً والمتابعة حتى الشفاء، كما تم إنجاز نظام متكامل لإدارة الحالة للخدمات الإجتماعية المتكاملة لتقديم المساعدة اللازمة في حالات الإحتياجات الإجتماعية الشديدة بطريقة مناسبة ومنهجية وإعداد دليل تدريبي في هذا الإطار.

- وتعمل العديد من المنظمات غير الحكومية على مشاريع خاصة لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال المناصرة ودعم المشاريع المتعلقة برفع الوعي القانوني حول المواد القانونية التي تتعلق بالمرأة بشكل عام وبقوانين العقوبات والأحوال الشخصية والعمل والتأمينات الإجتماعية بشكل خاص بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية، ونقابة المحامين من خلال جلسات تدريبية تقدم للمستفيدين من الجمعيات الأهلية والمؤسسات المحلية وجلسات مركزة مع أصحاب القرار لإطلاعهم على نتائج الجلسات التدريبية

(1) البيانات فقط للربع الاول من 2024

وتحديد الإحتياج وما يواجه المرأة من عقبات تعيق تقدمها في العمل الإنتخابي والتمثيل المجتمعي والقضائي.

- تمت الإشارة سابقاً إلى تفعيل وتطوير المرصد الوطني للعنف بهدف رصد حالات العنف ضد المرأة، وتم عقد ورشة عمل لتوضيح آلية عمل المرصد والهدف منه والتدريب العملي على الإستمارة، كما تم بناء قدرات نقاط الرصد المكلفين بالعمل في المرصد الوطني للعنف في أقسام الشرطة والمشافي وبعض الجمعيات حيث بلغت نقاط الرصد (18) نقطة رصد وعدد المتدربين (36) متدرب بلغت نسبة الإناث 65% من عدد المتدربين.

- بالنسبة لرفع مستوى الوعي حول قضايا العنف فقد تم عقد عدة ورشات عمل في دمشق وجميع المحافظات لرفع الوعي بقضايا العنف ضد المرأة والخدمات المقدمة في وحدة حماية الأسرة استهدفت رجال الشرطة والمحامين والنواب العاميين في المحاكم، كما تم استهداف العاملين الإجتماعيين في المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بقضايا العنف ضد المرأة، وقد تم التوجه عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي برسائل هادفة لتوضيح مفهوم العنف وضرره وعقوبة المرتكب، كما نفذت الهيئة السورية ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع الإسكوا حول وضع آلية عمل لإعداد إستراتيجية وطنية والإطلاع على واقع مناهضة العنف ضد المرأة في بعض الدول العربية..

- **خدمات الاحالة الى** وحدة الحماية وهو مركز مخصص لاستقبال الناجيات من العنف.

ثانياً. تقديم أو تعزيز إستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء والفتيات (على سبيل المثال في قطاع التعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان):

1. **نبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، و مكافحته:**

- تحرص وزارة التربية أن تكون المدرسة بيئة **تربوية محفزة وآمنة خالية من العنف صديقة للطفل** و تركز على أهمية التعاون والتشاركية بين المدرسة وإدارة المعلمات والمدرسات وبين أولياء الأمور للوصول لهذه الغايات بأبعادها الوطنية والتربوية لتنعكس على أداء الطلاب والطالبات وسلوكهم ومواقفهم تجاه مدرسهم وأسرهم ووطنهم.
- أصدرت وزارة التربية مجموعة من **البلاغات الوزارية** التي أكدت من خلالها على منع الضرب في المدارس مهما كانت الدواعي والأسباب لما لهذه العقوبة من آثار سلبية على التلاميذات والطالبات وما يتركه في نفوسهن من انطباعات سيئة ، يتابع تنفيذها مدراء المدارس.

- أصـــدرت وزارة التربيـــة **بطاقـــات رصـــد حـــالات العنـــف** فـــي المـــدارس والإجـــراءات المتخـــذة من قبل إدارة المدرسة ومديرية التربية المعنية .
- **تعزيـــز دور المرشـــدات النفســـيات الاجتماعيـــات** فـــي المـــدارس وتمكيـــنهم مـــن خـــلال دورات تدريبيـــة لكيفيـــة التعامـــل مـــع الســـلوكيات الغيـــر مرغـــوب فيهـــا فـــي المـــدارس ســـواء (حـــالات العنـــف – التـــدخين – الشـــغب ...) إن وجـــدت فـــي المـــدارس وتعزيـــز لغـــة التواصـــل والاســـتماع والحـــوار بـــين التلاميـــذ والطـــلاب ونبـــذ العنـــف مـــن خـــلال تقـــديم الـــدعم النفســـي الاجتماعي للقائمين بالعنف والمعنفين خاصة بين التلميذات والطالبات وأقرانهن.
- إقامـــة دورات **تدريبيـــة للمرشـــدات النفســـيات والاجتماعيـــات والمشـــرفات الاختصاصيات للارشاد النفسي والاجتماعي** حول **/قانون حماية الطفل/.**
- إعـــداد **نشـــرات إرشـــادية** حـــول العنـــف موجهـــة للمرشـــدين النفســـيين والاجتمـــاعيين فـــي المدارس لتوعية التلاميذ والطلاب ونشرها على موقع وزارة التربية الالكتروني .
- قامـــت وزارة التربيـــة بالتعـــاون مـــع العديـــد مـــن المنظمـــات الدوليـــة بهـــذا الإطـــار بتـــأليف مجموعـــة أدلـــة إرشـــادية كـــأداة تطـــوير مهنيـــة تســـاعد المرشـــدة أثنـــاء عملهـــا في المدرســـة بمـــا يواكـــب الأســـاليب التربويـــة للتعامـــل مـــع الفتيـــات مـــن النـــواحي النفســـية الاجتماعيـــة المعرفية ، وفق الآتي:
- تـــأليف وإعـــداد كتيـــب **الـــدعم النفســـي والاجتمـــاعي** " التعلـــيم فـــي الظـــروف الصـــعبة والازمـــات "**بالتعـــاون مـــع منظمـــة اليونيســـكو**، تـــم طباعـــة وتوزيـــع /41000/ نســـخة علـــى معلمـــي ومدرســـي الحلقـــة الأولـــى والثانيـــة مـــن مرحلـــة التعلـــيم الأساســـي مواءمـــة **دليـــل الصـــحة العقليـــة** لتلاميـــذ المـــدارس وإقامـــة دورات تدريبيـــة علـــى الـــدليل شـــملت المـــوجهين الاختصاصـــيين فـــي المـــدارس ومـــدراء المـــدارس والمرشـــدين النفســـيين والاجتمـــاعيين فـــي المدارس بالتعاون مع **منظمة الصحة العالمية.**
- تـــأليف وطباعـــة **دليـــل الـــدعم النفســـي الاجتمـــاعي** فـــي حـــالات الطـــوارئ والأزمـــات بالتعـــاون مـــع **منظمـــة اليونيســـف** وتشـــكيل فريـــق مركـــزي ومحلـــي فـــي كـــل المحافظـــات وتـــدريب مـــدربين علـــى الـــدليل وإقامـــة /46/ دورة للمـــوجهين الاختصاصـــيين للإرشـــاد والمرشـــدين النفســـيين والاجتماعيين في المدارس ، حيث بلغ عدد المستفيدين (1380) متدرباً .
- إطـــلاق **مشـــروع "لا للعنـــف المدرســـي"** بالتعـــاون مـــع منظمـــة اليونيســـف أيضـــاً وبإعـــداد الـــدليل التـــدريبي التربـــوي لا للعنـــف لتـــدريب جميـــع الأطـــر الإداريـــة التدريســـية والتعليميـــة والتربوية على موضوعاته .
- تنفيـــذ أنشـــطة وفعاليـــات للتلميـــذات والطالبـــات فـــي بعـــض مـــدارس التعلـــيم الأساســـي بالمحافظات من أجل التوعية حول الحماية من التعرض للخطر بالنسبة للأطفال .

- إعـــداد نـــدوات توعويـــة للمعلمـــات ومـــديرات المـــدارس وللمرشـــدات النفســـيات والاجتماعيات ولأولياء الأمور حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بُنـي **المنهـاج الســوري الجديــد** بحيــث يســاعد المتعلمــات علــى مواجهــة التحــديات مــن العنف، والتطرف، والتمييز، والفقر، والتدهور البيئي، والأمراض.

- تعزيــز البيئــات التعليميــة الأمنــة والخاليــة مــن التحــرش والشــاملة للنســاء والفتيــات : زيــادة الـــوعي بـــين المعلمـــات والفتيـــات وبحقـــوقهن وتـــوعيتهن بآليـــات الإبـــلاغ إلـــى إدارات مدارسهم أو الجهات المعنية

- إقامـــة دورات تدريبيـــة للمرشـــدين والمشـــرفين الاختصاصـــيين للارشـــاد النفســـي والاجتمـــاعي ومـــدراء المـــدارس والمعلمـــين بالتعـــاون مـــع منظمـــة الصـــحة العالميـــة حـــول / دليـــل الصـــحة العقلية لتلاميذ المدارس/.
- إقامـــة دورات تدريبيـــة للمرشـــدين والمشـــرفين الاختصاصـــيين للارشـــاد النفســـي والاجتمـــاعي حول /قانون حماية الطفل/.
- تناولـــت **المنـــاهج التربويـــة** وخاصـــة مـــادة علـــم الأحيـــاء موضـــوع منـــع الحمـــل المبكـــر وخطورته على صحة الفتاة والجنين.

2. **التعبئة المجتمعية لدعم التحاق الفتيات في المدارس:**

تقـــوم وزارة التربيـــة بالتعـــاون مـــع منظمـــة اليونيســـف والجمعيـــات المحليـــة بحملـــة العـــودة إلـــى المدرســـة فـــي بدايـــة كـــل عـــام دراســـي لرفـــع الـــوعي المجتمعـــي بأهميـــة التعلـــيم للفتيـــات والفتيـــان والفئـــات المهمشـــة فـــي جميـــع محافظـــات القطـــر وخصوصـــاً فـــي المنـــاطق الريفيـــة والنائيـــة و لاســـتقطاب أكبـــر عـــدد ممكـــن مـــن الفتيـــات لضـــمان لتقـــديم التســـهيلات التـــي تضـــمن عـــودتهنّ إلـــى المـــدارس (تســـهيل عمليـــة التســـجيل، تـــوفير الكتـــب الدراســـية ، توزيـــع الحقائـــب المدرســـية و مـــن خـــلال إعلانـــات طرقيـــة، توزيـــع بروشـــورات، بـــث إعلانـــات إذاعيـــة وتلفزيونيـــة، وأيضـــاً عبـــر مواقـــع التواصـــل الاجتمـــاعي ، والزيـــارات المنزليـــة مـــن قبـــل متطـــوعين مـــن الجمعيـــات المحليـــة للتعريـــف بالحملـــة ، كمـــا تتضـــمن الحملـــة عـــرض قصـــص نجـــاح لفتيـــات لالتحـــاقهن بالمدرســـة والتـــأثير الايجـــابي الـــذي يمكـــن أن يحققـــه التعلـــيم فـــي حياتهن.

3. **التوعيـــة مـــن المخلفـــات المتفجـــرة :** . تنفـــذ وزارة التربيـــة بالتعـــاون مـــع منظمـــة اليونيســـف وعـــدد مـــن المنظمـــات الدوليـــة ورشـــات توعويـــة مدرســـية مـــن المخلفـــات

المتفجرة للمعلمات، التلميذات والأهالي **العائدين لمناطقهم**، لنشر ثقافة السلوك الآمن بين الأطفال وذويهم في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجموعات الارهابية في مختلف المحافظات السورية. ففي العام 2020 استهدف مشروع التوعية من المخلفات المتفجرة في العام 2020 حوالي (1950) معلم /ة في جميع المحافظات السورية .وتم إعداد أدلة خاصة لتدريب المعلمات لنشر التوعية للأطفال.

3. ما الاستراتيجيات التي استخدمتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات؟

-توجد إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في الجمهورية العربية السورية، حيث أقامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع الإسكوا ورشة عمل في دمشق تموز/ يوليو /2019/، بعنوان "إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد الأسرة في الجمهورية العربية السورية" لمناهضة العنف ضد المرأة ومن ثم تطوير هذه الإستراتيجية لتعالج الجوانب التشريعية، والخدمات للناجيات من العنف بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

-إدخال إدارة حالة لحالات العنف في العيادات، ومراكز تمكين المرأة من خلال برنامج متكامل يعمل على رصد، وتقييم وتخطيط وتنفيذ حتى الوصول إلى إغلاق الحالة، وتقديم المشورة.

-متابعة تنفيذ المقترحات والبرامج والأنشطة لحل المشكلات الناتجة عن الحرب والمتعلقة بالنساء والفتيات.

- تم إفراد قسم خاص ضمن الخطة الوطنية للعدالة بين الجنسين حول التصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في القضاء العام، والخاص.

--تم متابعة وضع المرأة بكل مجالاته الصحية، والعلمية، والاجتماعية والاقتصادية من خلال فترات عمل من عام /2019-2030/ وذلك بالتوازي مع إعادة الإعمار، وقد تم تحديد الأولويات لتنفيذ الخطط من خلال التركيز على الأمن الغذائي، والتأهيل والتدريب وبرامج التنمية المستدامة، مع ضرورة التأكيد على مشاركة المرأة بكل المراحل.

-أما الأهداف الإستراتيجية وقد تم الحديث عنها بالتفصيل والتي تضمنت التمكين الإقتصادي والرعاية الصحية والمشاركة في صنع القرار والحد من العنف.

-التواصل عبر وسائل التواصل الإجتماعي من خلال تفعيل خط للاستشارة، وتنفيذ جلسات توعية سواء داخل المراكز أو ضمن الفرق الجوالة من مدراء الحالة ومقدمي الدعم النفسي.

4. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات، والاستجابة له والذي تيسره التكنولوجيا (التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة) ؟

- تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية.
- تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي تستهدف عامة الناس والشابات والشباب في الأماكن التعليمية.
- تم العمل على مكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال قانون تنظيم مكافحة الجريمة المعلوماتية والتشديد على عقوبات متعلقة بمواد قانونية معينة تتعلق بالتحرش عبر الشبكة الإلكترونية إضافة لعمل الجمعية.
- تعزيز أهمية إستخدام التكنولوجيا بشكل صحيح، وأهمية الشكوى للجهات المختصة في حال وقوع جرم على النساء عبر إستخدام الشبكة.
- تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي تستهدف عامة الناس والشباب والشابات في الأماكن التعليمية على مستوى المدارس والجامعات.

5. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التميز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام ؟

- إدخال لوائح ملزمة لوسائل الإعلام، بما في ذلك للإعلان.
- دعم صناعة الإعلام لتطوير مدونات قواعد سلوك طوعية.
- توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها.

✓ كانت أهم محاور هذه الإستراتيجية: إنتاج فواصل درامية تلفزيونية وإذاعية ومسلسلات درامية وأفلام وثائقية و حملة إعلانات طرقية حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي لما للدراما من دور مؤثر لدى الجمهور في إيصال الرسالة وتم بثها عبر القنوات التلفزيونية وقد تناولت قضايا (العنف ضد المرأة، الزواج المبكر، تعليم الفتيات، المساواة بين الجنسين، زواج الأقارب، أثر وسائل التواصل الإجتماعي السلبي، الإتجار بالأشخاص وخاصة الفتيات، تجنيد الفتيات، الصحة الإنجابية) وهذه الفواصل الدرامية تم إنتاجها على لسان فنانين مؤثرين ومعروفين بهدف تغير الصورة النمطية للمرأة. والتأكيد على الدور الريادي للمرأة وأنها قادرة أن تكون عضو فاعل، وإيجابي في المجتمع.

- ✓ تدريب الإعلاميين من كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع والإلكتروني لتزويدهم بالمعلومات المطلوبة، ولتحسين رسالتهم الإعلامية.
- ✓ تدريب كتَّاب الدراما لما لكتاباتهم من أثر للتركيز على قضايا المرأة في أعمالهم الدرامية.

- كما تم تناول مواد إتفاقية السيداو في وسائل الإعلام من خلال:
- ✓ التغطية الإعلامية لكافة الفعاليات التي تقيمها كافة الجهات المسؤولة عن هذا الموضوع.
- ✓ تسليط الضوء على الإتفاقية من خلال ندوات خاصة.
- ✓ عقد ورشات عمل للإعلاميين لتعريفهم بالاتفاقية.

هذ ويولي القطاع الأهلي موضوع العنف ضد النساء والفتيات أهمية خاصة بكل ما يتعلق بحماية النساء والفتيات كما تحرص المنظمات غير الحكومية على توفير الدعم للفئات الهشة فيما يتعلق بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، عبر المراكز المجتمعية كالمساحات الآمنة للنساء من خلال توعية الفتيات والسيدات بحقوقهن الإنجابية والتعليمية، وإخضاع العاملين في هذه المراكز لدورات تدريب إعلامي هدفها تغيير الصورة النمطية الخاطئة حول المرأة، وكيفية صياغة رسائل إيجابية لتحقيق أقصى قدر من الإستثمار في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ومن أجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة بهدف نشر قصص النجاح للمستفيدات والناجيات من خلال برامج تلفزيونية وإذاعية تهتم بالمرأة، إضافةً إلى حملة /16/ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، اليوم العالمي للمرأة.

6. هل إتخذت دولتك أي إجراء خلال السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة تم تصميمه خصيصا للنساء التي تواجه اشكال متعددة من التميز؟ ، من النساء اللو اتي يواجهن إشكالاً؟

- تم تسليط الضوء على فئات ذوي الإعاقة السمعية من خلال تعزيز تدريبات لغة الإشارة في عدة مجالات، وأهمها فيما يتعلق بالمجال القانوني وآلية الشكوى لدى الشرطة في حال تعرضهم للسرقة أو التحرش وغيرها لتحصيل حقوقهم في المحاكم السورية.
- زيادة التنسيق والعمل مع جمعية المعاقين جسدياً من خلال توفير العديد من الفعاليات .
- تسعى جمعية تنظيم الأسرة نشر ثقافة لغة الإشارة في المجتمع وإنشاء تدريبات لفئات الصم والبكم حول منهاج التثقيف الجنسي ووسائل تنظيم الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، اضافةً للعمل إعلامياً على رسائل تحد من العنف الذي يتعرضون له عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.
- الإتفاقيات الدولية وسحب التحفظات- تعزيز البيئة التشريعية لدعم الحقوق المدنية والمشاركة السياسية للمرأة توفير الحماية للنساء والفتيات، وخاصة من ذوي الإعاقة والكبيرات في السن والنازحات، إلغاء النصوص التميزية ضدهن، إستراتيجية مناهضة العنف، قوانين الزواج المبكر برامج وسياسات ودراسات.

- أشهرت المنظمة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة آمال في عام /2002/ بموجب قرار /1505/ صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي منظمة أهلية غير ربحية تسعى لتوفير خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين مشاركتهم في نواحي الحياة وفق معايير عالمية وبإشراف خبراء دوليين، إضافة إلى تركيزها على تعزيز وتوسيع برامج أكاديمية في الجامعات السورية في برامج التربية الخاصة، والجدير بالذكر أن المنظمة السابقة الذكر تقوم بتوفيربرامج تدريب عملية للعاملين في مجال الإعاقة بأنواعها السيمعية واضطراب الكلام والتوحد.
- والجدول الآتي يوضح أعداد الاناث المستفيدات من خدمات المنظمة في محافظات (دمشق، اللاذقية، حلب).

الجدول رقم (19) أعداد الاناث ذوات الإعاقة المستفيدات من خدمات منظمة آمال (2019-2023)

العام	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الإناث	432	450	987	827	665

البعد الرابع

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

مجالات الاهتمام الحاسمة

- المرأة في السلطة وصنع القرار.
- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة.
- الحقوق الإنسانية للمرأة.
- المرأة في مجال الإعلام.
- الطفلة الأنثى.

1. ما الإجراءات، والتدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؟

أولاً: إصلاح الدستور والقوانين واللوائح التي تعزز مشاركة المرأة في السياسة، لا سيما مستوى صنع القرار، بما في ذلك إصلاح النظام الإنتخابي، وإعتماد تدابير خاصة مؤقتة، مثل الحصص والمقاعد، والمقاييس والأهداف:

- إن حضور المرأة في سورية في مواقع القرار ومساهمتها في العمل السياسي والقيادي هي مسألة تتعدى المؤشرات الرقمية والصيغ الكمية لأعداد الإناث في المواقع العليا لصنع القرار كما هو مألوف في أدبيات

العلوم والبحوث الإجتماعية والسياسية، حيث لابد من وضع تلك المؤشرات الكمية والكيفية في سياقها التاريخي وفي ضوء التأثير والفاعلية الحقيقية لمشاركة المرأة الفعلية في مواقع القرار.

- وإذا كانت مشـاركة المرأة في السـلطات التشـريعية والتنفيذية والقضـائية هي الصـورة الأعلى لتمتع المرأة بمواطنيها وممارسـة حقوقها وواجباتها، فإن المشـاركة الفعلية للمرأة في صـنع القرار في سـورية تتسـع دائرتها لتشـمل كل حلقة من الحلقات الإجتماعية والسـياسـية والإقتصـادية في بنى الدولة ومؤسـسـاتها التنظيمية والإجتماعية، وهذا ما سـوف يتبين في تنامي أعداد الإناث في المواقع القيادية والإدارية في جميع مجالات العمل والحياة،
- **فمن المنظور الحقوقي والأطر الدستورية والتشريعية، تمت كفالة مساواة المرأة بالرجل في المواطنة، وفي المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية،** فقد كفل دسـتور عام /2012/، المسـاواة الكاملة بين المرأة والرجل في المواطنة، وفي المسـاهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية إذ تؤكد المادة (26) منه على أن المواطنين متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة وتنص المادة (34) على أن لكل مواطن حق الإسـهام في الحياة السـياسـية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك، وقد حققت المرأة قفزة نوعية في وجودها في مراكز صـنع القرار من خلال المشـاركة في المجالات السـياسـة والإقتصـادية والإجتماعية والثقافية والصـحية والتعليمية، وكرس ذلك قانون الإنتخابات العامة رقم (5) لعام 2014 الذي لم يميز بين الرجل والمرأة في الترشح والانتخاب سواء لإنتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية.
- لقد كانت مشـاركة المرأة في السـلطات التشـريعية والتنفيذية والقضـائية هي الصـورة الأعلى لتمتع المرأة بمواطنيتها وممارسـة حقوقها وواجباتها، وتجسـيداً لذلك التوجه الحضـاري فقد تبوأت سـيدة منصـب نائب رئيس الجمهورية، كما تبوأت سـيدة منصـب مسـتشـارة سـياسـية وإعلامية في رئاسـة الجمهورية. وأخرى مستشارة في الشؤون الثقافية.
- هذا ويمثل حضور المرأة السورية في السلطة التشريعية ذروة النشاط السياسي من حيث أهميته في التأثير والفاعلية ومدى قربه من صنع القرارات والسياسات ودراسة التشريعات وتعديلها وإقرارها بهدف إحداث التغيير الإجتماعي والسياسي والإقتصادي. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب (11.2%) في الدور التشريعي الأول (2020 -2024)، وترأس لجنتين فيه.
- كما أن المرأة ممثلة في الوفود الرسمية في المؤتمرات الدولية وفي الحوار الوطني في جنيف وفي سوتشي وفي استانة وفي لجان المصالحة الوطنية وفي مبادرات المجتمع المدني الناشطة في هذا الإطار، كما تشارك المرأة السوريّة في النقاشات التي تشهدها المحافل الدوليّة خاصةً ذات الصلة بقضايا المرأة وتُساهم في صياغة الوثائق الختاميّة والقرارات الصادرة عنها سواء من خلال إيفاد ممثلات لمتابعة أعمال هذه النقاشات أو من خلال الدبلوماسيات العاملات في البعثات الدائمة لدى الأمم المتّحدة ومكاتبها في نيويورك وجنيف وفيينا.

- هذا وقد أكد قانون الأحزاب وقانون الإنتخابات العامة حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية انطلاقاً من أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، إذ بلغت نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية المرخصة أكثر من (30%) وفي بعضها تجاوز (36%) وتشغل ثلاث سيدات منصب أمين عام لحزب مرخص، وتتباين نسبة تمثيل المرأة في القيادات الحزبية إذ تتراوح بين (25% إلى 35%) من حزب لآخر وتؤكد الأنظمة الداخلية لهذه الأحزاب تمكين المرأة وإشراكها في الحياة السياسية وتوليها مناصب قيادية على مختلف مستوياتها في الحزب.
- والجدير بالذكر أن نسبة تمثيل المرأة حالياً في مجالس الإدارة المحلية بلغت نحو (7.2%) وتمثيل المرأة (44.3%) من إجمالي العاملين في الجهات العامة في الدولة وتمثل المرأة (10%) من حكومة عام 2021. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في القضاء نحو (26.4%)، وهذا العدد في تزايد إذ التحق في عام 2021 بالمعهد القضائي (66) قاضياً بلغ عدد الإناث (37) أي تجاوزت نسبة المرأة (57%) كما بلغ عدد الوظائف التي تشغلها المرأة في وزارة العدل (47.6) أما في إدارة قضايا الدولة فتشغل المرأة نسبة 37,5% من عدد محامي إدارة قضايا الدولة وبلغت نسبة المرأة في وزارة التعليم العالي (55%) وبلغت نسبة المحاميات (36.4%).
- أكد الدستور أن الخدمة العامة تكليف وشرف غايتها تحقيق المصلحة العامة وخدمة الشعب وأن المواطنين متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة ويحدد القانون شروط توليها وحقوق وواجبات المكلفين به (المادة26). ويساوي القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (51) لعام 2004 بين المواطنين ذكوراً كانوا أو إناثاً من حيث الدخول إلى الوظيفة العامة والرواتب والترقيات والعلاوات، وأكد قانون العمل رقم (17) لعام 2010 في المادة (119) أنه تسري على النساء العاملات جميع الأحكام الناظمة لتشغيل العمال دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عمله، حيث يستند في نصوصه إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وبالتالي فإن القانون يمنع أي أشكال العنف الموجه للمرأة في مكان العمل ويعاقب عليه، وفي ذات السياق ساوى قانون التأمينات الاجتماعية رقم (92) لعام 1959 بين المرأة والرجل في الاستفادة من جميع أحكام التأمين. وعلى الرغم من أن قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم 93 لعام 1958 يضمن مشاركة المرأة في تأسيس الجمعيات وإدارتها ويجري العمل حاليا على وضع قانون جديد ينظم عمل المنظمات غير الحكومية يراعي المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان(2).

ثانياً: القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات وغيرها من التدابير:

استنادا إلى التوجه الجاد في سورية لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها على مختلف المجالات والأصعدة، يتم العمل على إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق مشاركتها الكاملة تارة عبر التدريب الهادف لتقوية وتعزيز إمكانات المرأة، وتمكينها وتارة أخرى حول رفع الوعي بأهمية المشاركة التدريب، وكذلك في إزالة العوائق الإجتماعية من

خلال تعزيز التوجه للتشبيك والتنسيق بين المؤسسات الفاعلة وبين النساء والفتيات اللواتي يمتلكن الإمكانات والجديرات بالترشيح للمناصب العليا.

حيث تم إطلاق حملة وطنية بالتعاون مع وزارة الاعلام وبصمة شباب سورية لزيادة نسبة النساء المرشحات لانتخابات المجالس المحلية وتنفيذ عدة فعاليات في جميع المحافظات بالتعاون مع الشركاء في الحملة، ويبين الجدول الآتي زيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأة في مجالس المحافظات والمدن ويعكس ذلك تغييراً كبيراً في الذهنية الاجتماعية التي أقصت المرأة لحقب طويلة عن مواقع صنع القرار.

جدول رقم (20) نسبة مشاركة المرأة في مجالس الادارة المحلية

مجلس محافظة	النسبة القديمة %	النسبة الجديدة بعد الحملة %
مجلس محافظة دمشق	-	17
مجلس محافظة حلب	9	16
مجلس مدينة حلب	2	8
مجلس محافظة دير الزور	5	10
مجلس مدينة دير الزور	2	12
مجلس محافظة حماة	11	17
مجلس مدينة حماة	6	18
محافظة الرقة	-	7
مجلس مدينة الرقة	-	14
محافظة القنيطرة	-	8
مجالس البلدات في القنيطرة	-	6
محافظة طرطوس	-	11
مجلس مدينة طرطوس	-	11
محافظة اللاذقية	4	12
مجلس مدينة اللاذقية	2	8
مجلس محافظة الحسكة	6	6
مجلس مدينة الحسكة	0	2

- إقامة ورش عمل لدعم وتشجيع النقابات والإتحادات والجمعيات (مؤسسات المجتمع المدني كافة) للعمل على توفير الفرص لتمكين المرأة من الوصول إلى هيئاتها العليا ومجالس إدارتها.
- تطوير قدرات المرأة في إتخاذ القرارات والتعبير عن الرأي وتطوير معارفهن ومهاراتهن الإدارية من خلال مشاريع تنموية وبرامج تدريب وتطوير إداري، والعمل مع الحكومة على زيادة فرص المرأة في اكتساب القدرات القيادية ومن ثم تبوء المواقع القيادية في المؤسسات كافة.
- **جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب:**

فيما يلي بعض المؤشرات على إشتراك المرأة في المناصب على اختلاف مستوياتها ومنها:

في مجال القضاء: المرأة ممثلة في مجلس القضاء الأعلى بسيدتين من أصل سبعة أعضاء. كما بلغ عدد القضاة في سورية من السيدات (326) قاضٍ من أصل (1777) قاضٍ بتاريخ 2021/3/25. وتشغل المرأة منصب قاض في قضاء مجلس الدولة إذ صدر المرسوم رقم (34) لعام 2020 المتضمن تعيين خمسة سيدات قضاة من أصل (15)، تجلى بعد المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين بمشاركة المرأة السياسية وفي الإدارة، فقد بقيت نسبة النساء في مجلس الشعب ثابتة تقريباً طيلة الفترة 2010-2022، في حين شهدت نسبة النساء في الحكومات المحلية تطوراً ملحوظاً، فارتفعت من 2،7 عام 2010 إلى 12،5 عام 2022.

جدول رقم (22) عدد القضاة ووكلاء النيابة والمحامين وفق متغير الجنس

العام	القضاة		وكلاء النيابة		المحامين	
	قضاة	قاضيات	وكلاء	وكيلات	محامين	محاميات
2014	960	180	36	**24**	16644	5356
2015	1120	193	44	28	-	-
2016	1122	194	48	31	15609	5401
2017	1147	200	53	30	15985	5825
2018	1220	200	59	36	16544	6283
2019	1325	201	65	39	16690	6769
2020	1329	210	66	45	17625	7486
2021	1331	275	65	46	19088	8345

في الحكومة: لا تقل نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المتعاقبة عن 10% وعلى سبيل المثال تشغل أربع سيدات حالياً منصب وزير هي (الثقافة، التنمية الإدارية، الإدارة المحلية ووزيرة دولة) كما ترأس سيدة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش منذ عام 2017 وهي أعلى جهة رقابية وتفتيشية في سورية. وتشغل سيدتان منصب مستشار في رئاسة الجمهورية، كما رسخ المرسوم التشريعي الناظم لعمل وزارة الخارجيّة والمغتربين رقم (20 لعام 2016) إتاحته الفرص المتساوية أمام المرأة والرجل للالتحاق بالسلك الدبلوماسي والإداري وضمانه المساواة في معايير التعيين والتقييم والترفيع والإجازات والتعويضات والاستحقاقات الماليّة والعائليّة بين الرجال والنساءوقد شغلت السيدة منصب سفير، إضافةً إلى شغل سيدات لمنصب رئيس بعثة دبلوماسية في دول عدة، وقد ازدادت نسبة الدبلوماسيات في وزارة الخارجية من 20% عام 2014 لتصل إلى 27.8 % في عام 2023 إذ بلغ عدد الدبلوماسيات في وزارة الخارجية (61) دبلوماسية مقابل (219) دبلوماسياً.

في المجالس المحلية: المرأة ممثلة في جميع مستويات الإدارة المحلية وقد ارتفعت نسبة مشاركتها من 7.02 % عام 2018 الى12.47% عام 2022.

كما حافظت نسبة النساء في المناصب الإدارية على ثباتها خلال 2010-2022، إلا أنه ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب الجديدة من اجمالي الأفراد المنتسبين للأحزاب السياسية من 15% عام 2010 حوالي 35% عام 2021، وقد ازدادت نسبة المرأة في السلطة القضائية بنسبة 21.4% في حين شغلت المرأة نسبة 39،5% من عدد محامي وإدارة قضايا الدولة.

في النقابات: صدر عن الاتحاد العام لنقابات العمال قرار بزيادة مشاركة النساء العاملات في جميع النشاطات والفعاليات في النقابات بما فيها الوفود الداخلية والخارجية بحيث لا تقل عن (25%).

وفي العام 2023 تم تأسيس لجنة المرأة في نقابة المحامين وتعمل هذه اللجنة على تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية والتوعوية، وقدم خدماتها بشكل مجاني للسدات.

في مجال التعيين والتعاقد في الوظيفة العامة: وانطلاقاً من الدستور بأن المواطنين متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة، يقوم القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /51/ لعام 2004 على مبدأ عدم التمييز بين المواطنين ذكوراً أو اناثاً من حيث الدخول الى الوظيفة العامة إذ يتم التعيين عن طريق مسابقة تعيين وفقا للحاجة والاختصاصات المطلوبة، وقد وضعت وزارة التنمية الإدارية أسلوبا جديدا للتعيين والتعاقد لشغل الوظائف العامة وأعلنت مسابقة مركزية للتعيين والتعاقد في الجهات العامة للفئتين الأولى والثانية واختبار للفئات الثالثة والرابعة والخامسة للتعيين الدائم أو التعاقد المؤقت السنوي، حيث تقدم نحو 205 آلاف للمسابقة المركزية من جميع الفئات، نجح منهم نحو 33 ألف متسابق من كل الفئات، وكانت نسبة الإناث المقبولات أكبر نسبياً من عدد الذكور خاصة في الفئتين الأولى والثانية ويوضخ الجدول الجدول الآتي ذلك":

القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات وغيرها من التدابير: استنادا إلى التوجه الجاد وفي سورية لإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق مشاركتها الكاملة وتمكينها السياسي والإداري والذي ورد في مواد الدستور السوري، فقد بذلت الجهود المستمرة في مجالات التدريب لتقوية وتعزيز إمكانات المرأة وتمكينها، وكذلك في إزالة العوائق الاجتماعية من خلال تعزيز التوجه للتشبيك والتنسيق بين المؤسسات الفاعلة وبين النساء والفتيات اللواتي يمتلكن الإمكانات والجديرات بالترشيح للمناصب العليا.

رغم التنامي الملحوظ لدخول المرأة في سورية ميادين العمل السياسي منذ عدة عقود ورغم الازدياد المضطرد في أعداد المتقدمات للترشيح إلى مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية واللجان النقابية والقيادات الحزبية المتسلسلة، إلا أن الطموح لمزيد من المشاركة الفاعلة ما زال قائماً لتحقيق التوافق بين حقيقة إمكانيات المرأة وقدراتها وبين ما يبذل من قبل الإدارة السياسية من جهود مستمرة داعمة ومحفّزة لتعزيز حضورها الدائم في مواقع اتخاذ القرار وما أتيح لها من فرص وإمكانات وقبول اجتماعي في ظل مناخٍ منفتح مؤيد.

وقد أجريت دراسات عديدة ومسوح لرصد العقبات الاجتماعية التي تحد من إقدام المرأة على ترشيح نفسها أو المبادرة لدخول ميدان الإدارة والقيادة في مجالها وتبين أن العوائق كانت ترتبط أولاً بأدوارها النمطية وأولوية مهامها وواجباتها الأسرية وكثافة اعبائها وتتعلق ثانياً بالموروثات الثقافية والاجتماعية التي رسخت عبر عصور طويلة النظرة التقليدية لأدوار المرأة ورسمت لها حدودا لانطلاقتها في ميادين العمل والارتقاء في السلم الاجتماعي والسياسي .كما يرتبط ذلك بنقصٍ وضعفٍ في التشبيك والتنسيق بين النساء الكفوءات والجديرات بالترشيح مع

بعضهن ومع المؤسسات التي تهيء وتؤهل وتدرب وتوجه إلى مستوجبات النجاح في الحملات الانتخابية وتحقيق النجاح فيها.

2. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)؟

- تعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والتقني والمهني (TVET) في وسائل الاعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجالات الإدارة والقيادة:

إن قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين كانت وما تزال حاضرة حضوراً مكثفاً في المؤسسات الإعلامية على اختلاف قنواتها وفروعها ومستويات العمل فيها، فقد تم تخصيص برامج موجهة للارتقاء بواقعها في المجتمع وتمكينها من خلال إحداث مديرية الإعلام التنموي التي نفذت مهاماً واسعة بدءاً من القضايا المتعلقة بالمرأة وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى معالجة جميع المسائل والشروط المحيطة بها من عادات وتقاليد، ومواقف تستوجب البحث العلمي الدقيق.

- تضمنت ورشات العمل والندوات الإذاعية والتلفزيونية مناقشات وطروحات جادة بغية تسليط الضوء على قضايا تمكين المرأة والتركيز على قضايا النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، كما قدمت الدراما السورية على مدى العقود الماضية عروضاً وتحليلات ورسائل إعلامية تسعى لبناء الصورة الإيجابية عن أدوار المرأة الحالية والمستقبلية.

- ناقشت الندوات وورشات العمل بنود الاتفاقيات الدولية ومضمونها وأهدافها، وواكبت نتائج عمل المؤتمرات الدولية ومنهاج العمل، ومدى تحقق الأهداف والغايات.

- تم تشكيل لجنة وطنية فنية إعلامية متخصصة بقضايا المرأة والطفولة تتمثل فيها المرأة بنسبة 80% تقريباً، مهمتها متابعة جميع القضايا المتعلقة بالمرأة.

وتتمثل أبرز الصعوبات والتحديات بـ:

- عدم كفاية الموارد المادية، وعدم استمرارية المواد وكذلك سيطرة وسائل التواصل الاجتماعي على هذه المسائل وبث العديد من الصور المغلوطة.
- ندرة الأبحاث العلمية المتعلّقة بدور وسائل الإعلام في مجال تمكين المرأة وتعزيز أدوارها، فرغم أن معظم الأنشطة الإعلامية تمتاز بالمهنية والمصداقية، لكنها لا تعتمد في جلها على دراسات علمية سواء في الإعداد أو التقييم أو تتبع الأثر.
- جمعية تنظيم الأسرة السورية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لهاتقوم بالانتباه الى صورة المراة في الاعلام ويتم نشر الوعي بهذا الموضوع بين كوادر الجمعية في الإدارات في الفروع ومراكز تقديم الخدمة، هذا وقد تم نشر عدة أفلام توثيقية في وسائل التواصل الاجتماعي إضافة الى طباعة بروشورات متعلقة بنشاطات الجمعية يتم فيها احترام الموضوع ويتم التوجه حول تحسين الصورة النمطية للمرأة.

- لكن الجدير بالذكر أن الجمعية واجهت بعض الصعوبات خلال الحرب السورية والتي من أهمها:

✓ صعوبة الحصول على تمويل من خارج سورية نتيجة العقوبات السابقة الذكر.

✓ إنقطاع الكهرباء وعدم توفر شبكات الانترنت كان له أثر سلبي في التواصل مع الكوادر العاملة في الجمعية.

✓ تسرب الكوادر المؤهلة وذوي الخبرة في الجمعية، وسفرهم أدى إلى الحاجة لتأهيل كوادر جديدة.

3. هل تتعقب نسبة الميزانية الوطنية المستثمرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)؟

ترصد الجهات الوطنية ضمن موازناتها السنوية الاعتمادات المالية اللازمة للبرامج التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لدعم وتمكين المرأة والاستراتيجيات والبرامج الأخرى، كما يتم سنوياً رصد الاعتمادات الاستثمارية لدعم وتمكين المرأة ضمن موازنات الوزارات والجهات ذات الصلة بحسب الأهمية والأولوية ووفق الإمكانات المتاحة، **جدول رقم (23) الاعتمادات المالية الخاصة بالنوع الاجتماعي لعامي 2023 و2024،**

الجهة المخصص لها الاعتماد	المشروع	اعتماد2023	اعتماد2024
وزارة الزراعة	التنمية الريفية	250000	1850000
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان	وحدة حمايةالاسرة	100	1000
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان	تمكين الاسرة	15000	15000
المبلغ ألف ليرة سورية			

وضع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي بحسب احتياجات البرامج من حيث المرأة والطفل والنوع الاجتماعي والدراسات السكانية وما إلى ذلك من محاور عمل الهيئة، وقد تم رصد مبلغ يهدف إلى إدماج النوع الاجتماعي بلغ (2.492.000) في عام /2022/ و(18.000.000) في عام/2023/.

4.كدولة مانحة، هل تتابع دولتك نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) التي يتم استثمارها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الميزانية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)؟

الجواب: لا ينطبق

5. هل لدى دولتك إستراتيجية أو خطة عمل وطنية سارية لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

تم إعداد الخطة الإستراتيجية للعدالة بين الجنسين في سورية (2023 ــ 2030) والمصفوفة التنفيذية لها والتي تقوم على رؤية الوصول إلى مجتمع سوري واع للمساواة بين الجنسين كشرط للتنمية المستدامة، وتعد الخطة أداة لتنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الحكومة وشركائها وتشكل مساراً يجمع جميع المكونات الفاعلة في المجتمع نحو تعزيز مبادئ ومؤشرات المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان يكفله الدستور، وقد تمت مراجعة وتعديل الورقة المقدمة من الإسكوا حول العدالة بين الجنسين والقانون من خلال لجنة مشكلة من الجهات الحكومية المعنية، وعقدت ورشتي عمل تدريبيتين لبناء قدرات ممثلي الادارة المحلية والبيئة حول برامج خطة العدالة بين الجنسين وآلية ردم فجوة مؤشرات النوع الاجتماعي، وقد عقدت الورشة الاولى في محافظة دمشق والثانية في محافظة حمص.

أيضاً إعداد تقارير الاستعراض الوطنية للتنمية المستدامة (وآخرها التقرير الوطني الثاني لعام 2023) المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها سورية في توفير البيئة المواتية لاستعادة مسارات التنمية، ومن بينها الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحليل المؤشرات المتعلقة به والتحديات التي تواجه تنفيذه، وحدد الاستعراض الوطني الثاني لعام 2023، أهم متطلبات تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في إدماج قضايا التمكين السياسي والقيادي للمرأة في الخطط والبرامج الوطنية، وتطوير السياسات الرامية للحد من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجابهة التمييز ضد المرأة، وتطوير الأطر التشريعية المتعلقة بضمان حقوق المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

إضافةً إلى إعداد تقرير المراجعة الوطنية السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، انطلاقاً من التزامات سورية بتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، والتزاما بقمة نيروبي لعام 2019، ومن بين الأمور التي تناولها التقرير بناء مجتمع متوازن ديموغرافيا وبناء منظومة حماية اجتماعية متكاملة، وإيجاد مجتمع سوري أساسه أسرة سورية متماسكة، وركزت السياسات فيه على قضايا الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر تأثراً وفي مقدمتها الأطفال والنساء، من خلال اعتماد سياسة وطنية لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي.

6. هل لدى دولتك خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرف)، أو توصيات المراجعة الدورية الشاملة أو آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة؟

- بعد مناقشة التقرير الوطني الثاني والثالث أمام لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 2014، قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، بتشكيل فريق عمل من قطاعات مختلفة حكومية وغير حكومية للعمل على دراسة وتنفيذ توصيات لجنة سيداو، وتم إعداد خطة لتنفيذ التوصيات تناولت الأنشطة المقترحة، مدة التنفيذ، الجهات المنفذة، مدة التنفيذ المتوقعة، الموازنة المتوقعة المعوقات والتحديات، الحوافز الإيجابية.

من أبرز النقاط في الخطة:

- الاستمرار بالجهود لرفع التحفظات خاصة فيما يتعلق بالمادة/2/.
- التعريف بالتمييز ضد المرأة في المجتمع السوري.
- دراسة تعديل بعض المواد في قانون العقوبات.
- نشر نتائج المراجعة للقوانين التمييزية.
- زيادة أعداد النساء بلجان المصالحة ومواقع صنع القرار.
- التدريب على الاتفاقيات والقرارات الدولية المعنية بالمرأة.
- التعريف بالتوصية العامة رقم 25.
- إنشاء شبكة جمعيات تعمل بالشأن النسائي.
- الترويج على مستوى واسع لاتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

7.هل توجد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولتك؟

بدأت سورية منذ سنوات دراسة إنشاء هيئة وطنية معنية بحقوق الإنسان، ووضعت مشروع هيكلية أولية لها، إلا أن الأوضاع التي مرت بها البلاد أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات الوطنية بالتركيز على مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن والاستقرار ومواجهة الآثار السلبية للإجراءات القسرية أحادية الجانب، والتصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة (كوفيد-19)، ما أدى تأجيل إنشاء الهيئة لحين تحسن الظروف.

- هذا ونشير إلى وجود ثلاث لجان معنية بحماية حقوق الإنسان في مجلس الشعب هي، لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الاجتماعية المعنية بحقوق المرأة والأسرة والطفل، ولجنة الصحافة والطباعة والنشر المعنية باستقلالية وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلان.

مواصلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواكبة المستجدات والمتغيرات؛ تخضع القوانين للمراجعة الدورية والمستمرة لتطويرها، فقد عملت سورية في السنوات الأخيرة على مراجعة القوانين وبخاصة التي تتضمن مواد تمييزية وقد صدرت قوانين ومراسيم تشريعية عدة في هذا المجال منها:

(أ) صدر المرسوم التشريعي 230 لعام 2017 المتضمن إلغاء تحفظ سورية على المادة الثانية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) صدر القانون 24 لعام 2018 المتضمن تعديل بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بإبرام عقود الزواج خارج المحكمة المختصة وتشديد العقوبة لكل من يعقد زواج قاصر خارج المحكمة؛

(ج) تم إجراء مراجعة شاملة لقانون الأحوال الشخصية وبناء عليها صدر تعديلان لقانون الأحوال الشخصية الأول بالقانون رقم 4 لعام 2019 والثاني بالقانون رقم 20 لعام 2019 والذي شمل تعديلات لحوالي (75) مادة من مواده بما يتناسب مع إزالة الأحكام التمييزية فيه وبما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة وشملت الزواج إذ تم رفع سن الزواج للفتى والفتاة إلى سن الثامنة عشر كما عدلت بعض الأحكام الخاصة بالطلاق والحضانة

والوصـــاية إضـــافة إلى أحكام أخرى تتعلق بالمهر والنفقة والإرث وأعطى للمرأة إمكانية وضـــع القيود على عقد الزواج ضماناً لحقوقها؛

(د) صـــدر القانون رقم (2) لعام 2020 الذي ألغى المادة (548) من قانون العقوبات التي كانت تمنح عذراً مخففاً لمرتكب ما يسمى "جريمة الشرف" وأصبح الفاعل يعاقب بعقوبة جريمة القتل؛

(هـــ) صـــدر القانون رقم (13) لعام 2021 المتضـــمن قانون الأحوال المدنية الجديد والذي جاء بتعديلات جوهرية ستُسهم في تطويرِ العملِ وتحسين نوعية الخدماتِ وتبسيط الإجراءاتِ واختصارها لتخفيف الجهدِ والتكاليفِ عن المواطنين من خلال أمانة سورية الواحدة التي جعلت من أمانات السجل المدني المنتشرة على أراضي الجمهورية العربية السورية أمانة واحدة؛

(و) صـــدر القانون (21) لعام 2021 المتضـــمن قانون حماية حقوق الطفل والذي جاءت أحكامه لتؤكد على عدم التمييز في القانون والمعاملة بين الأطفال ذكراً كان أم أنثى.

البعد الخامس

المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد

مجالات الإهتمام الحاسمة:

-المرأة والنزاع المسلح .

-الحقوق الإنسانية للمرأة.

- الطفلة الأنثى.

1.ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ؟

- اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن.

- دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات.
- استخدام إستراتيجيات الاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لزيادة الوعي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- اتخاذ خطوات للحد من النفقات العسكرية المفرطة و/أو السيطرة على توافر الأسلحة.
- إعادة تخصيص الأموال من الإنفاق العسكري إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- دعم التحليل الشامل والمراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين وآليات الإنذار المبكر.

- على مر سنين الحرب التي واجهتها حرصت الحكومة السوريّة وإنطلاقاً من واجباتها الدستوريّة على تلبية كافة الإحتياجات الإنسانية لمواطنيها وتحسين الواقع الإنساني في البلاد وبالتوازي مع جهودها المستمرة في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والإستقرار إلى عموم أراضيها، كانت المرأة على الدوام في قلب هذه الجهود سواء كشريك فاعل من خلال عضويتها في الوفود الرسميّة إلى المفاوضات وفي عمليات المصالحة الوطنيّة، على النحو الذي ورد في محور الدور القيادي للمرأة وزيارة تمثيلها، أو من خلال إيلاء قضايا حماية وتمكين المرأة الأولوية في جهود تقديم الدعم الإغاثي وجهود إعادة الإعمار كونها أحد الفئات الأكثر تأثراً من تبعات الحرب الإرهابية التي تعرضت لها البلاد.
- وقد قامت الهيئة السورية بإعداد قراءة وطنية للقرار (1325) لإعداد مقترح لخطة وطنية لتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة التي تتوافق مع مضامين القرار وضمت اللجنة في عضويتها الوزارات والجهات ذات الصلة وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء وطنيين وخضعت اللجنة لدورة تدريبية نظمتها الهيئة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2021 وعقدت اللجنة ورشات عمل عدة نتج عنها وضع مسودة لقراءة وطنية حول مضامين القرار والركائز الرئيسة (الحماية والوقاية والتمكين والمشاركة والترويج والمناصرة والإغاثة والتعافي) وهي قيد المراجعة من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة.

- إضافةً لتشكيل لجنة وطنية لإجراء دراسة عن النصوص التميزية ضد المرأة في بعض القوانين السورية بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية وأنجزت اللجنة عملها ورفعت لوزارة العدل للحظها عند القيام بتعديل القوانين، كما قامت الهيئة السورية بعقد ورشات عمل لاعضاء مجلس الشعب لمناقشة النصوص التميزية في القوانين والتشريعات السورية الخاصة بالمرأة بهدف حشد التأييد موجهة لأصحاب القرار (مجلس الشعب) وعدد من الجهات الأخرى.

2. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها و إقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، على مستويات صنع القرار في حالات الصراعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة أو التي تشهد أزمات؟

أولاً: تعزيز ودعم مشاركة المرأة الهادفة في عمليات المصالحة الوطنية:

حيث عملت الهيئة العامة للمصالحة الوطنية في الفترة بين (2018 و2022) على تفعيل دور النساء في مشروع المصالحة الوطنية إذ تم اشراك النساء في (33) لجنة أهلية في مختلف المحافظات كان لها دور في المبادرات التي ساهمت في إعادة الأهالي والأسر للمناطق المحررة من الإرهاب وفي تأمين الظروف الآمنة والحماية للمرأة، وشاركت المرأة في مجال التفاوض حول ملف الأسر والنساء والأطفال المخطوفين بشكل مباشر أو غير مباشر وحققت نتائج إيجابية.

ثانياً: دمج منظور المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني والاستجابة للأزمات:

حيث أن سورية ممثلة في عضوية الشبكة العربية للسيدات وسيطات السلام والتي تعتبر آلية إقليمية تتعلق بقرار مجلس الأمن رقم 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام، وتعزز مشاركة النساء في حل النزاعات المسلحة وفي صنع السلام الشامل حيث انهن الطرف الأكثر تضرراً، كما أن سورية ممثلة برئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في لجنة الطوارئ لحماية النساء في النزاعات المسلحة تنفيذا لتوصيات الدورة الـ(35) للجنة المرأة العربية التي تتكون عضويتها من الدول الأعضاء وأصحاب الخبرة المتخصصين في مجال حماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة.

3.ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي و انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات؟

اولاً: تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها:

تعاقب القوانين الجزائية السورية على انتهاكات حقوق الإنسان ويتعامل القضاء السوري بحزم مع هذه الجرائم وفقا للقانون وكل اعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة مجرّم في القانون السوري وتترتب عليه عقوبات جزائية مشددة في بعض الظروف ولكل مواطن حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء، ويشمل ذلك كل الأفعال المجرّمة في قانون العقوبات والقوانين الجزائية الخاصة.

هذا وقد إتخذت سورية إجراءات مشددة لمحاسبة الممارسات المخالفة للقانون خلال العمليات العسكرية إذ تتم إحالة العسكريين الذين يرتكبون جرائم إلى القضاء العسكري للتحقيق معهم ومساءلتهم عن الأفعال التي ارتكبوها وفقاً لقانون العقوبات العسكري وقانون العقوبات العام، وصدرت أحكام قضائية بحقهم، وهناك دعاوى كاملة منظورة أمام المحاكم العسكرية والعادية ويجري التعامل مع أي شكوى ترد بحق أحد عسكريي الجيش والقوات المسلحة وفق القوانين النافذة، وتتابع لجنة التحقيق العسكرية المشكلة من وزارتي الدفاع والداخلية والجهات الأمنية ذات الصلة المشكلة عام 2011 والمعاد تشكيلها عدة مرات ومهمتها التحقيق في شكاوى المواطنين بحق أفراد الجيش والقوى الأمنية والشرطة خلال تنفيذها لمهامها وهي مستمرة في تلقي الشكاوى ومعالجتها والبت فيها، وفي حال ثبوت أي أفعال يجرمها القانون تقوم اللجنة بإحالة المشكو منه إلى القضاء المختص لتطبيق القوانين الجزائية تبعاً للجرم.

ثانياً: اتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال:

تنفيذاً لقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص رقم 3 لعام 2010 تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتضم ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية والمجتمع المدني وقامت اللجنة بإعداد خطط وطنية تحدث دورياً وغطت السنوات (2014- 2016) و (2018-2020) وفي عام 2020 تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأصبحت برئاسة وزير الداخلية، وتم توسيع الأعضاء فيها وقد تم مؤخراً وضع الخطة الوطنية التي تغطي الفترة للأعوام (2023 -2026) آخذة بعين الاعتبار ما خلفته الحرب من أثار كارثية على الإنسان السوري وجعلته عرضة للاستغلال وبخاصة في دول اللجوء ومخيماتها وكانوا ضحايا للاستغلال الجنسي ونزع الأعضاء وغيرها من صور الاتجار بالأشخاص.

تسعى اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال الخطط الوطنية إلى وضع سياسة وطنية شاملة للوقاية من جرائم الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم وتعزيز تدابير الملاحقة من خلال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بصورها كافة والعقاب عليها إضافة إلى تعزيز التعاون والشراكات دولياً ووطنياً وتقوم خطة (2023- 2026) على محاور أربعة رئيسة هي:

- الوقاية والتوعية المجتمعية؛
- حماية الضحايا ومساعدتهم وإدماجهم في المجتمع؛
- المكافحة والملاحقة والعقاب؛
- تعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات.

- تقوم وزارة الداخلية بوضع برامج توعوية تثقيفية للتعريف بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص والتحذير من أخطار الاتجار بالاشخاص من خلال حملات في إقامة المؤتمرات والندوات وإلقاء محاضرات دراسية ضمن الجامعات والكليات والمدارس بمختلف مراحلها، وكذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا المجال

بالإضـافة إلى عمل بروشـورات تعريفية ولقاءات إذاعية وتلفزيونية وأيضـا ملصـقات إعلانية دعائية في الأماكن العامة والمنافذ والمطارات للتحذير من جرائم الاتجار بالأشـخاص، كما تم عقد ورشـات عمل لبناء قدرات العاملين في مجال مكافحة الاتجار في الأشـخاص في الوزارات المعنية (العدل والداخلية والشـؤون الاجتماعية والعمل والصحة) والهيئة السورية وجمعيات أهلية بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في سورية.

- صدر القانون 14 لعام 2021 لمنع تهريب الأشخاص وحماية الضحايا وفرض عقوبات مشددة على جرائم تهريب الأشخاص، وأكد على توفر حماية خاصّة للنساء والأطفال وذوي الإعاقة المُهرَّبين وألزم باتخاذ التدابير المناسبة بما يتلاءم مع وضعهم وإيلاء الاعتبار الأول لمِا يُلبي مصلحة الطفل الفضلى.

- صدر القانون رقم 10 لعام 2014 المتضمن قانون مكاتب التشغيل والعاملين المنزليين من مواطني الجمهورية العربية السـورية، ونظم آلية عمل مكاتب التشـغيل والعلاقة العقدية بين العامل المنزلي والمسـتفيد والمكتب، وتحدد التزامات وحقوق كل من الأطراف حماية لحقوق العاملات المنزليات من أن يكونوا محلا للاتجار بهن، وأكد على أن يلتزم المستفيد بتسجيل العامل المنزلي في صندوق إصابات العمل لدى فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المحافظة التي يقيم فيها، وذلك خلال فترة عمله لديه. ويتم التنسـيق بين وزارة الداخلية ووزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل لمتابعة قضـايا العمالة الأجنبية من خلال تقديم الدعم القانوني للضحايا من غير السوريات العاملات في سورية بقصد منع الاتجار بهن.

- أكّد قانون حقوق الطفل الصادر بالقانون 21 لعام2021 على حماية حقوق الأطفال من أن يكونوا محلا للاتجار إذ نصـت المادة 47 منه على أن تكفل الدولة حماية الطفل من الإتجار به بأي شـكل من الأشـكال، ويُعدّ الطفل المُتاجر به ضحية ولا يسأل جزائياً أو مدنياً عن أفعال جرمية ارتكبها متى نشأت هذه الأفعال أو ارتبطت ارتباطاً مباشراً بكونه ضحية، وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على إعادة تأهيل الطفل ضحية الإتجار من خلال مراكز توفرها لهذه الغاية.

- قامت الهيئة السـورية بإعداد دليل دعم نفسـي اجتماعي للنسـاء والأطفال الذين تعرضـوا لجريمة الاتجار في الأشـخاص وخصـوصـاً الأطفال الذين تم تجنيدهم. وتم وضـع برامج خاصـة للرعاية النفسـية والاجتماعية والقانونية لضـحايا الاتجار بالأشـخاص بما يضـمن تنفيذاً دقيقاً لمواد القانون التي تنص على تدابير حماية للضـحايا ومسـاعدتهم على التعافي النفسـي والاجتماعي والحصـول على الرعاية المناسـبة وتكفل السـرية والخصوصية وتقديم المشورة والمساعدة القانونية عند طلبها.

- نظراً لخروج مأوى حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص في كل من حلب ودمشـق عن الخدمة بسـبب اسـتهدافها خلال الحرب الإرهابية على سـورية، تم اللجوء إلى إيجاد أماكن بديلة لإيواء الضـحايا ومنها وحدة حماية الأسـرة التابع للهيئة السـورية، وأنيط بها أيضـاً تلقي الشـكاوى حول حالات سـوء معاملة الطفل والمرأة والتحقيق فيها وإحالتها إلى الجهات المختصـة لمعالجتها، وتم إعادة تأهيل القسـم الخاص باسـتقبال النسـاء والأطفال الكائن في إدارة مكافحة الاتجار في الأشخاص بما يتوافق مع المعايير الدولية.

- رغم الظروف التي تشـــهدها البلاد وإحجام عدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عن التعاون مع السلطات المختصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص في سورية، كما يوجد إحجام من بعض الدول في تنسيق جهود مكافحة جرائم الاتجار بالأشـخاص وبخاصـــة بعض دول الجوار والدول التي أقامت مخيمات احتجزت فيها السوريين واستغلتهم أبشع استغلال وصلت إلى درجة الاتجار بهم سواء كتزويج الصغيرات أو الاستغلال الجنسي أو الاتجار بالأعضـــاء البشـــرية، كما تم عقد اتفاقات مع كل من اندونيســـيا والفلبين للتعاون في مجال حماية العاملات المنزليات ومكافحة الاتجار بالأشـخاص كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع كل من العراق وايران والاتحاد الروسي للتعاون في المجال الجنائي ومن بينها مكافحة الاتجار بالأشخاص التعاون في مجال تناقل الخبرات والتجارب.

- قامت اللجنة الوطنية بوضـــع خطة إعلامية لدور الإعلام في مواجهة الاتجار بالاشـخاص ترتكز على رؤية استراتيجية شاملة لدور الإعلام في دعم وتعزيز حقوق الإنسان ومواجهة كافة أشكال انتهاكات هذه الحقوق حيث وضـعت الخطة برنامجًا متكاملًا للتعامل مع كافة أشـكال الاتجار بالاشـخاص ومحاور المعالجة الإعلامية لكافة المشكلات المسببة لهذه الظاهرة، أما على مستوى آليات التنفيذ فتتضمن الخطة إنتاج أفلام تسجيلية حول جرائم الإتجار بالاشخاص وجهود مواجهتها (وطنيًا وإقليميًا ودوليًا) بالإضافة إلى البرامج الحوارية بمختلف أنواعها وأشـكالها ومواد التوعية المتنوعة، فضـلًا عن التغطية الإخبارية الشـاملة لهذه القضـية في النشـرات والبرامج والتعليقات والتحليلات الإخبارية، كما قامت اللجنة الوطنية بتدريب الإعلاميين على التعامل مع قضـــايا الاتجار بالاشخاص في وسائل الإعلام.

- يجري العمل في إدارة مكافحة الاتجار بالأشـخاص في وزارة الداخلية على إنشـــاء قاعدة بيانات متكاملة لجمع وتحليل وتبادل المعلومات الدقيقة عن حجم وخطورة هذه الظاهرة.

4. ما الإجراءات التي إتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث و انتهاكها؟

- اتخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية السلبية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الأطفال الإناث.
- تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب.
- معالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل فقر الدم) والتعرض للإصابة أ بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسي.
- تنفيذ سياسات وبرامج للحد من زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري.
- تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والممارسات الضارة تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال والمستويات المفرطة من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث.

- تعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة فيها.

المرأة الطفلة:

أقر مجلس الشعب في 15 تموز 2021 قانون حقوق الطفل، وهو تشريع متكامل يقوم على مبدأ مصلحة الطفل الفضلى ويهدف إلى إرساء مبادئ قانونية شاملة وموحدة لحقوق الطفل واستدراك جوانب النقص في بعض التشريعات وتحديثها. ويتألف القانون من اثني عشر فصلاً شملت جميع الحقوق الأساسية المرتبطة بحماية الطفل ورعايته من المجتمع بمختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وأكد القانون على مبادئ عامة لحماية الطفل، وحقوقه الأسرية والحقوق الصحية والحقوق التعليمية والثقافية والوصول إلى المعلومات وحماية الطفل من أسوأ أشكال عمل الأطفال والرعاية البديلة وحقوق الأطفال ذوي الإعاقة والحق في الحماية والأمان الشخصي وبخاصة حماية الأطفال من التجنيد ومن الاتجار بهم، كما تضمن القانون أحكاما خاصة بالعدالة الإصلاحية، وتحديد السن للزواج إضافة للإجراءات الآتية:

- تعديل قانون الأحوال الشخصية بموجب القانون رقم (4) لعام 2019، و رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى /18/ عاماً للذكر والأنثى.
- إدراج محاور في خطط التعاون السنوية مع المنظمات الدولية وبخاصة منظمتي اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لحماية الأطفال وبخاصة الإناث.
- إطلاق حملات توعية حول الزواج المبكر.
- إجراء تعديلات قانونية عدة على قانون الأحوال المدنية لضمان تسجيل الأطفال مجهولي النسب.

البعد السادس

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة:

-الحقوق الإنسانية للمرأة.

-المرأة والبيئة.

-الطفلة الأنثى.

1. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج المنظورات والإهتمامات المتعلقة بالجنس في السياسات البيئية ؟

- دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها.
- زيادة وصول المرأة الى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية.

أخذت وزارة الإدارة المحلية والبيئة على عاتقها التصدي للمشاكل والضغوطات التي تعاني منها البيئة، ووضع السياسات والخطط والبرامج اللازمة للنهوض بالواقع البيئي، بما يتناسب مع إلتزام سورية الدائم بحماية صحة الإنسان وبيئته، وإلتزامها أيضاً بالمعاهدات والإتفاقيات الخاصة بحماية البيئة، كما سعت إلى دمج الإعتبارات البيئية في الخطط والبرامج الوطنية لتتوافق مع سياسات وأولويات الخطة الوطنية للبيئة.

كما انضمت سورية وصادقت على العديد من الإتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية، وإتخذت العديد من الإجراءات في مجال تطبيقها، وأعدت إستراتيجيتها البيئية، وأصدرت العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بقضايا البيئة المختلفة، وبدأ الاهتمام بدراسات تقييم الأثر البيئي وتبني نظم الإدارة البيئية وتفعيل المشاركة الشعبية.

إلا انه في ظل قيام الاحتلال الإسرائيلي والوجود غير الشرعي للقوات الأمريكية والتركية على الأراضي السورية بسرقة الموارد والثروات الوطنية الطبيعية (النفط والغاز، المياه، القمح، الآثار) ، إضافة إلى التخريب الممنهج للممتلكات العامة والخاصة والإضرار الجسيم بالبيئة فقد تفاقمت التحديات البيئية في سورية

أولاً: دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها:

تضمنت الخطة الإستراتيجية للعدالة بين الجنسين في سورية (2023 - 2030) والمصفوفة التنفيذية لها والتي تقوم على رؤية الوصول إلى مجتمع سوري واع للمساواة بين الجنسين كشرط للتنمية المستدامة، الأولويات الإستراتيجية الآتية تعزيز المشاركة في صنع القرار السياسي والعمومي والمحلي من خلال اتخاذ السياسات الآتية:

1. زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار العمومي والمحلي من أجل ضمان التمثيل الكفؤ.
2. الحفاظ على منظور النوع الإجتماعي في تصميم وتنفيذ السياسات المحلي.
3. إشراك وتمكين أفضل للنساء والفتيات في إدارة القضايا البيئية المحلية.

ثانياً: زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها:

تم تنفيذ مشروع الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتدخلات التكيف الفورية في الغوطة الشرقية من خلال:

- تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي لتأمين مصادر ري مستدامه
- -تاهيل خطوط الري والصرف الصحي
- -دعم الفلاحين بالغرايس والبذار والعلف
- - دعم المرأة الريفية من خلال مشاريع صغيرة

ويتم العمل حالياً على ادماج بعد التغير المناخي في كافة السياسات الوطنية من خلال إعداد التقارير المتعلقة بالتغير المناخي.

2. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته ؟

أولاً: دعم مشاركة المرأة وقيادتها بما في ذلك المتضررات من الكوارث، وفي الحد من مخاطر الكوارث وسياسات وبرامج ومشاريع مقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته:

من أجل جعل الخطة الوطنية للعدالة بين الجنسين مرتسماً تنفيذياً على أرض الواقع تم عقدت ورشتي عمل تدريبيتين لبناء قدرات ممثلي الإدارة المحلية والبيئة حول برامج خطة العدالة بين الجنسين وآلية ردم فجوة مؤشرات النوع الاجتماعي، وقد عقدت الورشة الأولى في محافظة دمشق والثانية في محافظة حمص.

ثانياً: تعزيز قاعدة الأدلة وزيادة الوعي بأن النساء والفتيات معرضات للخطر بصورة غير متناسبة على خلفية تأثير التدهور البيئي والكوارث:

حيث يؤثر التغير المناخي بشكل عام على الجميع، وعلى وجه الخصوص الفئات الاكثر هشاشة كالنساء والفتيات ، وهن من يتحملون وطأة الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهن الاشد ضرارا نتيجة النزوح والهجرة مما يعني تفكك الاسرة وبالتالي تحمل اعباء الاعالة الاقتصادية للاسرة.، وهن الاكثر عرضة للايذاء الجسدي وللمخاطر الصحية العامة والصحة الانجابية للنساء وخاصة النساء الحوامل .

وحيث انه من الضروري وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الاساسية والحماية الاجتماعية اثناء الازمات المتعلقة بالتغير المناخي بما في ذلك وصولها الى الخدمات الصحية وحقوق الصحة الانجابية وكذلك الوصول الى خدمات الوقاية والاستجابة والتعافي وخاصة لأولئك اللواتي يتعرضن للعنف، وعليه نقترح ادراج برنامج اقليمي للجهات الرسمية وغير الرسمية العاملة في قضايا المرأة والمهتمة ببيان علاقتها بالتغير المناخي واثره على النساء والفتيات، يجري التخطيط للقيام بالآتي:

1. **دعم إعداد دراسة ميدانية** لبيان تأثير التغير المناخي على الصحة العامة والصحة الانجابية للنساء ومتابعة انعكاساته في المرحلة المقبلة
2. **انشطة لتوفير الثقافة الطبية** اللازمة للتوعية وتسليط الضوء على هذا الجانب المهم.
3. **تعزيز دور الاعلام** في مجال ابراز ظاهرة التغير المناخي وربطها بالصحة العامة والانجابية للنساء والفتيات
4. **تشجيع الهيئات النسائية وتعزيز قدرتها في تصميم برامج للتأهب والاستجابة** من الاثار غير المتناسبة لتغير المناخ تهدف الى تعزيز قدرة النساء والمجتمعات على الصمود والرعاية الاجتماعية الشاملة المستجيبة للنوع الاجتماعي (وذلك يضمن تلبية سياسات المناخ للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات كما يمكن ان يساهم في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ على المستوى المحلي).

5. **تعزيز المشـــاركة والقيادة الفعالة للنســـاء والفتيات** في تطوير ســـياســـات الحد من مخاطر البيئة والكوارث لضمان الاستجابة الفعالة

ثالثاً: تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز أطر الحد من آثار تغير المناخ ومن مخاطر الكوارث:

إنطلاقاً من تأكيد المؤتمرات والقمم العالمية على أن المشكلات البيئية هي مشكلات سلوكية بالدرجة الأولى كان لا بد من العمل على تقويم و ضبط سلوك الإنسان تجاه البيئة فبرزت التربية البيئية، حيث عملت وزارة الادارة المحلية والبيئة مع كافة الجهات المعنية الحكومية من منظمات شعبية واتحادات ونقابات مهنية وجمعيات أهلية بيئية على رفع سوية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع من خلال تنفيذ أنشطة وفعاليات مختلفة لتحقيق **التوعية البيئية من خلال :**

أ – عقد لقاءات مع الجمعيات والمنظمات الأهلية والشعبية :

تم عقد لقاءات تحضيرية مع ممثلين عن مجالس إدارات الجمعيات الأهلية و التي من الممكن أن تساهم في العمل من أجل البيئة وسلامتها، ومع كوادر المنظمات الأهلية والشعبية (اتحاد شبيبة الثورة – كشاف سورية – الهلال الأحمر العربي السوري – منظمة طلائع البعث – الاتحاد الوطني لطبة سورية) وذلك في محافظات : (اللاذقية - طرطوس – حلب – حماة – حمص – السويداء – دمشق – ريف دمشق)، للوقوف على إمكانية مشاركة فرق تطوعية شبابية من كل جمعية أو منظمة أهلية وشعبية في تنفيذ مبادرات وانشطة بيئية تستهدف الشباب واليافعين وأسرهم ضمن عدد من مراكز الإيواء والمدارس والأحياء السكنية في المحافظات والمشاركة في ورشات عمل تساهم في تأهيل الفرق التطوعية الشبابية للعمل على نشر الوعي البيئي .

- كما تم عقد لقاء تحضيري مع ممثلين عن جامعة تشرين – إدارة معهد البحوث البيئية، وممثل عن جامعة دمشق – مكتب العلاقات الثقافية والدولية وذلك للوقوف على إمكانية مشاركة فرق تطوعية شبابية من كليات ومعاهد جامعتي تشرين ودمشق في ورشات العمل وتنفيذ أنشطة بيئية تفاعلية تستهدف الشباب واليافعين ضمن جامعتي تشرين ودمشق والمجتمع المحيط في محافظات طرطوس واللاذقية ودمشق وريف دمشق وتشجيع تنفيذ مبادرات بيئية فيها .

ب - تنفيذ ورشات تدريبية للعاملين مع الشباب واليافعين (منسقي المدارس والنوادي المدرسية):

تم تنفيذ اكثر من عشرات الورش التدريبية للعاملين مع الشباب واليافعين بالتنسيق والتعاون مع ممثلي وزارة التربية بمشاركة إداريين ومعلمين من المدارس والنوادي المدرسية وعدد من مديرية شؤون البيئة ومديرية التربية من كل محافظة وبحضور عدد من المشاركين من وزارة التربية ووزارة الادارة المحلية والبيئة

حيث تم من خلال هذه الورشات التدرب على مفهوم المشاركة ومفهوم المواطنة البيئية ومفهوم التربية البيئية وكيفية تطبيق أساليبها وتشجيع العمل التطوعي وعن العلاقة الارتباطية بين البيئة والصحة وتخطيط وتنفيذ وتقييم المبادرات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز صحة البيئة في المدرسة ومحيطها وكيفية تنفيذ برامج توعية للتلاميذ والطلاب في الأندية المدرسية .

وعلى أن تتم الاستفادة من المعلمين المشاركين في تنفيذ حصة أنشطة بيئية أو حصتين أسبوعياً في كل نادي مدرسي يتم من خلالها تعميم برامج توعية حول (المحافظة على النباتات – الحفاظ على النظافة وفرز النفايات المدرسية – ترشيد استهلاك الموارد) بالإضافة لتعزيز مشاركة التلاميذ والطلاب في العمل البيئي من خلال تشجيع تنفيذ مبادرات بيئية ، وكذلك تنفيذ أنشطة بيئية تفاعلية متعددة .

ج-تنفيذ ورشات عمل لمتطوعي معاهد وكليات جامعة تشرين في محافظتي طرطوس واللاذقية وجامعة دمشق حول المعارف والمهارات الأساسية الواجب توفرها لدى الشباب ودورهم في تعزيز صحة البيئة وحمايتها والتخطيط للمبادرات المجتمعية الهادفة لحماية البيئة ونشر الوعي البيئي في الجامعة والمجتمعات المحلية حيث تم من خلال هذه الورشات التدرب على مفهوم المشاركة ومفهوم المواطنة البيئية وتشجيع العمل التطوعي وتخطيط وتنفيذ وتقييم المبادرات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز صحة البيئة وكيفية تنفيذ أنشطة وبرامج توعوية بيئية للشباب واليافعين .

د-تطبيق برامج تنفيذية مع المنظمات الشعبية :

- تنفيذ حملات تشجير ضمن عدة مدارس ضمن المحافظات بإشراف منظمة الطلائع .
- مشاركة كوادر منظمة الطلائع في حملات التشجير التي نفذتها عدة مديريات شؤون البيئة في محافظات (دمشق – اللاذقية – حمص – حماة – حلب – السويداء) .
- تنفيذ ندوة بالتعاون مع منظمة الاتحاد العام النسائي واتحاد شبيبة الثورة ب على مدرج مدينة الشباب في المزة بمشاركة / 300 / من كوادر المنظمتين .
- تنفيذ حملات تشجير ضمن عدة مدارس في المحافظات بإشراف منظمة الشبيبة .
- مشاركة كوادر منظمة الشبيبة في حملات التشجير التي نفذها عدد من مديريات شؤون البيئة بالمحافظات .
- تنفيذ حملات توعية بيئية مختلفة وأنشطة توعوية ضمن مراكز الإيواء والمجتمعات المحلية بعدة محافظات من خلال اللجان الفرعية المشكّلة في المحافظات وبدعم فني ومالي من وزارة الادارة المحلية والبيئة وبمشاركة جمعيات ومنظمات أهلية وشعبية وعدة جهات حكومية .

وعملت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي على تنفيذ عدد من الانشطة الحراجية التي تركز على أهمية النظم البيئة الحراجية والخدمات التي تقدمها وضرورة المحافظة عليها من الاخطار :

1. عقد /60647 / ندوة لتوعية المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والصحية استهدفت /465280/ امرأة ريفية.
2. تم تنفيذ لقاءات مع طلاب المدارس بالتعاون مع اتحاد شبيبة الثورة ومنظمة الطلائع عدد /154/ وبلغ عدد الحضور /6766/ طالب .
3. تم تنفيذ ندوات في الوحدات الارشادية عدد 220 وبحضور 3593 فلاح .
4. تم تنفيذ زيارات منزلية عدد170 زيارة .
5. جولات ميدانية ولقاء رواد الغابات عدد 59 جولة وعدد 452 لقاء .

6. تم توزيع مواد اعلامية برشورات ومطويات بوسترات عدد5825 مادة .

و عملت وزارة الاوقاف على إعداد خطب جمعة ودروس دينية وندوات ولقاءات في الإعلام وورشات عمل وإصدار كتيبات و بروشورات حول:

1. الترشيد لون من التربية الخلقية والاقتصادية
2. التربية البيئية ودور الأم فيها
3. دور المرأة في الترشيد المنزلي وإعادة التدوير
4. إقامة حدائق بيئية في المدارس

القسم الثالث

المؤسسات الوطنية والإجراءات

1. ما الآلية الوطنية الحالية لدولتك والتي تستخدمها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟ يرجى ذكر اسمها ووصف موقعها داخل الحكومة ؟

الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، حيث تعتبر رئيسة الهيئة بمرتبة وزير، وهي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً،

تعمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بصفتها الآلية الوطنية المعنية بقضايا المرأة على مأسسة الجهود وتوحيدها ضمن رؤية تنموية مستدامة تستهدف كلا الجنسين، يتم تنفيذها في إطار شراكة فاعلة وحقيقية بين كافة الجهات المعنية بقضايا المرأة و الأسرة، وبهدف تعزيز مبدأ العدالة بين الجنسين ومنع التمييز (اللاعدالة)، مما ساهم بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحد من الفقر بين النساء والفتيات و التوسع بمشاريع دعم سبل العيش والتعافي المبكر للأسر ولا سيما التي تعيلها النساء.

2. هل رئيس(ة) الجهاز الوطني عضــو(ة) في العملية المؤســســاتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثل مكاتب أووكالات أو لجان التنسيق المشتركة بين الوزارات) ؟

الجواب: نعم ومسؤول عن قيادة العمل على اعداد التقرير الفرعي المتعلق بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمعنون بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات.

3. هل هناك آليات رســمية قائمة لمختلف الجهات المعنية للمشــاركة في تنفيذ ورصــد إعلان ومنهاج عمل بيجين ؟

تم إعداد هذا التقرير بقيادة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وعلى نحو تشاركي وذلك بانخراط جميع الجهات المعنية في الوزارات والجهات الحكومية المعنية بإعلان ومنهاج عمل بيجين، بالإضافة إلى وممثلي المنظمات الشعبية والجمعيات التي تعنى بالمرأة وممثلين عن المجتمع المدني. حيث تم عقد عدة ورشات عمل في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وتم عرض إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التقرير الوطني لرصد التقدم المحرز بعد 25 عاماً، كما تم عقد عدة اجتماعات مع الجهات لاستيفاء البيانات المطلوبة، وشكلت لجنة صياغة لتحرير التقرير.

القسم الرابع

البيانات والإحصاءات

1.ما المجالات الثلاثة الأولى التي حققت فيها دولتك معظم التقدم خلال الســنوات الخمس الماضية عندما يتعلق الأمر بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟

- استخدام بيانات صحيحة، وحديثة مراعاة لاعتبارات المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع.
- إجراء مسوحات حديثة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة (مثل استغلال الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)، ويتم ذلك عن طريق المرصد.
- **المرصد الوطني للعنف**: حيث يهدف المرصد الوطني للعنف إلى رصد حالات العنف الأسري، وتتبعها التي ترد إلى النقاط التابعة لرصد العنف الأسري في المشافي ومراكز الشرطة، ومخرجات المرصد عبارة عن تقارير

إحصائية تحليلية مبنية على أساس النوع الاجتماعي والتي تساعد صانعي القرار في كيفية وضع استراتيجيات وسياسات تمهيداً لإتخاذ القرارات المتعلقة بمواجهة العنف الأسري، ونظراً لتعدد الجهات التي ينبغي لها أن تشارك في تفعيل المرصد، فقد قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعمه، لتحقيق كافة المهام المنوطة به، والمهارات الفنية المتعلقة بالتعامل مع قاعدته البيانية، وتخزينهاوإيصالها،

الجدول رقم (24) مؤشرات حالات القتل والعنف والاغتصاب للنساء والأطفال 2019-2023

العام	عدد حالات القتل	عدد أطفال ضحايا القتل	أعداد الوفيات الناجمة عن العنف	حالات النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب
2019	46	31	208	25
2020	39	28	209	16
2022	41	24	200	19
2022	39	39	172	36
2023	41	31	197	17

2. ما الأولويات الثلاث الأولى في دولتك لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة ؟

- استخدام بيانات أوسع مراعاة لاعتبارات المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج.
- تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن إحصاءات الجنسين
- يجري العمل بشكل دوري على بناء القدرات الإحصائية للمنتجين وللمستخدمين لزيادة التقدير الإحصائي واستخدام إحصاءات الجنسين (على سبيل المثال، الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي).

3. هل حددت مجموعة وطنية من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟

- نعم، وبلغت /160/ مؤشراً

4. هل بدأ جمع البيانات وتجميعها فيما يتعلق بكل من مؤشـــرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى ؟

- **نعم، تم جمع المؤشرات وصدرت في التقرير التقرير الأول للتنمية المستدامة وأطلق في عام 2019، وصدر ايضا التقرير الطوعي الاول في العام 2022 ويجري العمل على اعداد التقرير الطوعي الثاني وسيتم اطلاقة في شهر حزيران 2024.**

وتم التعرض للمقاصد الرئيسية الآتية:

1. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
2. القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
3. القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.
4. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها عن طريق توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلية.
5. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
6. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على النحو المتفق عليه وفقاً لبرامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضها.

5. أي من التقسـيمات الآتية يتم تقديمه بشـكل روتيني عن طريق المسـوحات الرئيسـية في دولتك؟

1) **الجنس**
2) **الحالة العملية**
3) **العمر**
4) **التعليم**
5) **الموقع الجغرافي**
6) **الإعاقة**

7) الحالة الاجتماعية

القسم الخامس

إستشراف بشأن التحديات المستقبلية والإجراءات ذات الأولوية من أجل تسريع منهاج عمل بيجين وخطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة

أولا: أبرز التحديات المستقبلية

- التغير المناخي، وآثاره متعددة الأوجه على النساء والفتيات.
- الحاجات غير الملباة، وخدمات الصحة الإنجابية.
- زواج القاصرات.
- ضعف المشاركة الإقتصادية.
- الحواجز والعقبات الإجتماعية والثقافية التي تعوق المشاركة الكاملة للنساء.

- الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية.
- العنف القائم على أساس الجنس، والعنف الذي تيسره التكنولوجيا.
- إعادة المدارس التي هي خارج الخدمة حاليا خاصة المدارس في المناطق خارج السيطرة، والاستمرار في تأهيل الكوادر التدريسية، وإعادة التلاميذ والطلاب المتسربين الى المدارس.

ثانياً: التوصيات والدروس المستفادة للنهوض بو اقع المرأة

- ✓ اعتماد منهج شامل يستند إلى تضافر الجهود المنفذة واقتراح البرامج التي تنمي القدرة على الانتعاش والصمود والمرونة وصولا الى التعافي و وتنمية القدرات على مجابهة الصعوبات بحلول وبرامج نوعية واستهدافية ملبية للاحتياجات.
- ✓ تعزيز التشبيك والتشاركية بين مختلف المؤسسات الفاعلة في المجتمع، الرسمية والأهلية، وتضافر الجهود في تنمية القدرات والتأهيل، وتعزيز آليات التعاون والتنسيق في توفير الخدمات التنموية.
- ✓ الاستجابة الفاعلة للاحتياجات عن طريق تحديد التدخلات اللازمة والملبية للاحتياجات.

وفي الختام: تؤكد الجمهورية العربية السورية على إحترام إلتزاماتها الدولية في حماية حقوق الإنسان وكفالتها على أرض الواقع، وإلتزامها بالمواثيق الدولية والإقليمية الرامية لتعزيز حقوق المرأة والوفاء بها وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج عمل منهاج بيجين 1995، وتعمل جاهدة ضمن إمكانياتها المتاحة على ضمان تمتع المرأة السورية بحقوقها الأساسية التي كفلها الدستور والقوانين الوطنية، إيماناً منها بأهمية دور المرأة المحوري في نهضة المجتمع هذا وتقدم سورية سنوياً رسائل وتقارير وطنية دورية ومعلومات ومساهمات للهيئات الأممية المختلفة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، مفوضية حقوق الإنسان، اللجنة المعنية بالممارسات الإسرائيلية، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمي، الإسكوا وغيرهم) وكذلك إلى التكتلات الدولية التي هي عضو فيها كحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ77 والصين وغيرها من المجموعات السياسية والإقتصادية الإقليمية والدولية بهدف فضح إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان للمواطن السوري في الجولان السوري المحتل وأطفالهم في جميع المجالات التي تشكل بدورها انتهاكاً لجميع المواثيق الدولية ذات الصلة ولاسيما القانون الدولي الإنساني وبخاصة إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. كما تُقدم بشكل فردي أو بالتعاون مع وفود دول صديقة أو ضمن تكتلات سياسية قرارات سنوية في هذه الهيئات عن الإنتهاكات والممارسات الإسرائيلية أعلاه التي تتضمن عرضاً لهذه الانتهاكات وإدانة لها ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على قوة الإحتلال لوقف انتهاكاتها وإنهاء إحتلالها، يتجاوز اجمالي عددها في العام الـ 7 قرارات أممية وغير أممية. كما

تستمر سورية بكشف وفضح إنتهاكات سلطات الإحتلال الإسرائيلي لحقوق الطفل السوري في الجولان السوري المحتل وتتضمن الوثيقة رقم (CRC/C/SYR/5) آخر تقرير وطني قدم أمام لجنة الاتفاقية في عام 2019 تفصيلاً لهذه الانتهاكات، علاوة على إثارة هذه القضية الوطنية في المداولات والمناقشات متعددة الأطراف المتصلة بحقوق الطفل في الأراضي العربية المحتلة في جميع المنابر الدولية والإقليمية واجتماعات التكتلات الدولية التي سورية عضو فيها وأيضاً في ورش العمل والندوات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ودعمت سورية بقوة وعملت على إبقاء البند السابع على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، وإبقاء هذه المناقشات في الهيئات الدولية المعنية بالرغم من محاولات إسرائيل والدول الغربية الداعمة لها لإزالة وتقويض قضية الجولان السوري المحتل.

*****